الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة التحريرية "الولاية السادسة التاريخية" "أنموذجا" 1956م– 1962م

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطّالبة:

بولنوار عبد الكريم

حيـــات محمـــــد

شادلـــي هجيـــرة

إشـراف الأستاذ:

مداح عبد القادر

لجنة المناقشة

أد. وذان بوغفالة.	رئيسا
أ.مداح عبدالقادر	مشرفا ومقررا
أ. بوحموم محمد	مناقشا

السّنة الجامعيّة: 2021م/2022م

شكر وعرفان

نتوجه بشكرنا وحمدنا إلى الله العلي القدير الذي سدّد خطانا وألهمنا القوة والصبر ليخرج هذا العمل إلى النور وبارك لنا في ثمرة جهود سنة من التعب لقوله تعالى: "و اشكروا لي ولا تكفرون" البقرة 152

كما نشكر الأستاذ الفاضل مداح عبد القادر الذي أشرف على بحثنا و ساعدنا في تجاوز صعوبات البحث بتوجيهاته ونصائحه إلى أن اكتمل لك منا فائق التقدير والاحترام.

والشكر موصول إلى كل أساتذة التاريخ الذين درسونا طيلة المرحلة الجامعية.

كما لا يفوتنا أن نشكر من ساعدنا خاصة عمال المكتبة العمومية بتيارت وعمال متحف المجاهدين تيارت و إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو بعيد

الإهداء

إلى أغلى و أعز ما نملك في هذه الدنيا أبي وأمي أدام الله عزهما وأطال عمرهما وأقر أعينهما بي و إلى كل أفراد عائلتي.

وإلى الأستاذ حمادوش بولخراص الذي أمد لي يد المرفقة والعون طيلة مشواري الدراسي و الأستاذ بوداعة نجادي والأستاذ فرحات عبد القادر ومالكي جمال وصديقي محمد والأستاذة مصطفى عتيقة وحرشوش كريمة وموظفي إدارة العلوم الإنسانية تيارت سعاد و منيرة و سمية.

إلى كل الإخوة و الأخوات، وخاصة الصديقان والإخوان قصير محمد وعلواش بلقاسم إلى كل من صفى قلبه ونما عقله ووسع علمه وفهمه.

مقدمة

مقدمة

لقد كان لتفكك الحركة الوطنية واختلافاتها الجوهرية من حيث الإيديولوجية والمسعى الدور

الكبير في تعجيل الثورة التحريرية التي كانت جملة لمجموعة من التراكمات، والتي تنطلق من النقطة المتمثلة في مجازر 08 ماي 1945م،كحدث مفصلي في تاريخ الأمة ومن ثم بدأ انبثاق فكري جديد أكثر وعي من ذي قبل وما المنظمة السرية إلا وليدة هذا الفكر الواعي بضرورة النضال المسلح الذي عمل محمد بلوزداد على تجسيده ابتداء من 1947م بتأسيس المنظمة الخاصة، وذلك تحت مظلة حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي واصلت نضالها على المستوى السياسي لتجمع بين العمل السياسي العلني، والعمل العسكري السري.

ورغم اكتشاف أمر هذه المنظمة الخاصة وملاحقة أعضائها إلا أنها كانت الخلية الأساسية لعمل ثوري منظم أتى أكله مع الفاتح من نوفمبر 1954م، فتبلور هذا الفكر الثوري الذي لم يكن وليد الحركة الوطنية بقدر ما كان تجاوزا للتشتت والانشقاق، فكانت الثورة ضرورة قبل أن تكون اختيارا، ونقل العمل الثوري المنظم كما خططت له المنظمة الخاصة ومجموعة 22، التي وقعت أمام خيار صعب إما التنظيم أولا ثم إعلان الثورة أو إعلان الثورة أولا ثم التنظيم، فاختاروا الثاني لظروف داخلية ودولية، وتم إعلان الثورة في الفاتح من نوفمبر1954.

ومن منطلق عظمة هذه الثورة، فإن الخوض في غمار البحث أو تقصي الحقيقة التاريخية حولها لمعرفة لمعرفة كيفية تحقيقها النصر على أعظم وأبطش قوة من قوى العالم آنذاك يستوجب الحديث عن التنظيم الذي حظيت به هذه الثورة الجليلة، والذي سطر مسارها ونظم كيانها الثوري الداخلي والخارجي لتستمر ولا تنطفئ شرارتها ضد مستعمر غاشم استعمر أرضا طاهرة ونكل بأهلها.

فقد كان لثورة التحرير الجزائرية تنظيم محكم ارتسمت معالمه بوضوح منذ عقد مؤتمر الصومام، ذلك المؤتمر الذي ثمن المسار الثوري بمؤسسات ثورية وتنظيمية عملت على تنظيم الجماهير واستقطاب واستيعاب الإقبال الشديد للجزائريين المنخرطين في صفوف جيش التحرير وتحديد المسؤوليات والصلاحيات للأشخاص المشرفين على إدارة هياكل الثورة وبلوغ الثورة أهدافها ألا وهو الصدى العالمي.

يعد مؤتمر الصومام كالدستور إن صح التعبير لتقيم وتصحيح الثورة بعد عامين من العمل المسلح والكفاح المرير ضد العدو، فوضع استراتيجية جديدة تمكن من إعادة هيكلة الأطراف النظامية

وتدعيم استمرارية الثورة والمحافظة على التعبئة الشعبية وتوجيهها الوجهة الصحيحة وتستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة، فانبثقت عنه قرارات جريئة أعطت الدفع القوي والنفس الثاني للثورة لعل أبرزها أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، وتشكيل جيش عسكري منظم.

دوافع اختيار الموضوع:

فيمكن ايجاز هذه الأسباب في:

- معرفة الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتتبع مدى تطبيق هذه القرارات .
- التطلع على الأوضاع العامة في الولاية السادسة قبل انعقاد مؤتمر الصومام وبعده وكيفية توسع النشاط الثوري فيها.
- التطرق إلى علاقة الولاية السادسة بالولايات الأخرى معرفة مدى التعاون الذي كان بينهم.
- إبراز أهمية الولاية السادسة في الثورة والوقوف على أهم الحركات المناوئة التي ظهرت فيها.
- معرفة جهود القادة الذين تولوا القيادة في الولاية السادسة والصعوبات التي واجهتهم إبان إشرافهم على الولاية.

إشكالية الموضوع:

لدراسة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية: كيف تجسدت القرارات التنظيمية لمؤتمر الصومام في أرض الواقع إبان الثورة بالولاية السادسة التاريخية؟

والأسئلة الفرعية هي:

- ماهي أهمية عقد مؤتمر الصومام؟
- كيف كان الوضع في الولاية السادسة قبل انعقاد مؤتمر الصومام20 أوت 1956 وبعده؟
- ماهي مظاهر العلاقة التي كانت تربط الولاية السادسة بالولايات الأخرى وهل هي علاقة تجاذب أم تنافر؟
- ماهي أهم الحركات المناوئة التي ظهرت فيها؟

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي: من أجل عرض الحقائق التاريخية وسرد الأحداث وأهمية مؤتمر الصومام والثورة في الولاية السادسة وأهم النشاطات التي قام بها القادة.

والوصفي: من أجل اعطاء صورة واضحة وملمة للموضوع.

و التحليلي: من أجل تحديد علاقة الولاية السادسة بالولايات الأخرى من خلال جمع المادة العلمية وتصنيفها وتحليلها.

أهم المصادر والمراجع:

لاشك أن أي عمل بحثي يعتمد في الأساس في مادته العلمية على جملة من المصادر والمراجع والمجلات والجرائد نذكر منها: تقارير الولاية السادسة ومذكرات بجاوي مدني اعتمدنا عليها في تنظيم وتطور الولاية السادسة و أحمد توفيق المدني، حياة كفاح و مذكرات علي كافي في ردود الفعل الأولية على غرة أول نوفمبر.

أما المراجع التي اعتمدنا عليها هي كثيرة نذكر منها : الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع استفدت منه تناول القادة وأهم الأعمال التي قاموا بها وأحسن بومالي، استراتجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى(1954-1962) ومولود بلقاسم نايت بلقاسم، رد الفعل داخليا وخارجيا ومحمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1957-1962) اعتمدنا فيها على ردود الفعل الأولية على غرة أول نوفبر وأزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني.، ومجموعة من الجرائد والمجلات والملتقيات والرسائل الجامعية نذكر منها: جريدة المجاهد والبصائر والمقاومة ومجلة أول نوفمبر ومجلة التائب.

وأهم الصعوبات التي واجهتنا هي صعوبة الحصول على المصادر التي تتناول الولاية السادسة وكذلك من جانب العلاقات التي كانت تربط الولاية السادسة بالولايات .

خطة الدراسة:

وبناءا على ما توفر من مادة علمية جاءت خطة الدراسة على النحو التالي:

مقدمة فيها الدواعي والأسباب التي حدت بنا لطرق أبواب هذا البحث والأدوات المنهجية التي استعنا بها وتوسلناها وسيلة وامتطيناها مطيّة لخوض غمار البحث والوصول إلى مرفأ الخاتمة والنهاية حيث لخصنا ما توصلنا إليه في نقاط محددة.

– المدخل: التطورات السياسية قبيل انعقاد مؤتمر الصومام ردود الفعل الأولية عن الثورة التحريرية. تعرضنا فيه لردود الفعل الداخلية شعبيا واستعماريا وردود المكونات والهيئات السياسية، وكذا ردود الفعل الخارجية وتعرضنا فيها لمواقف الدول العربية المغاربية ونظيرتها المشرقية ودول عدم

الانحياز والكتلة الشرقية والاشتراكية والمنظومة الغربية الرأسمالية.

الفصل الأول مؤتمر الصومام وقراراته.حيث تعرضنا فيه لأهم الأسباب التي دعت لعقد مؤتمر الصومام، وكيف تم التحضير والإعداد له، ومناقشة أهم القرارات التنظيمية الصادرة عنه، الإدارية والسياسية والعسكرية، وردود الفعل عليها داخل الثورة وخارجها وانعكاساته على الثورة التحريرية.

الفصل الثاني التطور التنظيمي للولاية السادسة تاريخيا 1954-1962.

تناولنا فيه الوضع العام لفرع الصحراء قبيل انعقاد مؤتمر الصومام و مراحل تنظيم الولاية السادسة

أما الفصل الثالث والأخير جاء بعنوان أهم التحديات ووقائع الثورة بالولاية السادسة التاريخية المبحث الأول علاقة الولاية السادسة التاريخية بالولايات الأخرى و المبحث الثاني أهم المعارك التي شهدتها الولاية السادسة والمبحث الثالث التصدي لحركة محمد بلونيس والمبحث الرابع القيادة في الولاية السادسة وبعض الصعوبات التي واجهتها، ثم قائمة الملاحق، ثم خاتمة، وقائمة الببلوغرافيا لقائمة المصادر والمراجع.

وأهم الصعوبات التي واجهتنا هي صعوبة الحصول على المصادر التي تتناول الولاية السادسة وكذلك العلاقات التي كانت تربط الولاية السادسة بالولايات الأخرى.

نرجو أن نكون قد وفقنا في دراستنا هذه وحاولنا إثراء البحث في الثورة التحريرية المجيدة ولو بالقليل، والحمد لله أولا وأخيرا على توفيقه لنا.

قائمة المختصرات

ح ش ج :حزب الشعب الجزائري

ج ع م ج :جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

P C A :الحزب الشيوعي الجزائري

P C F :الحزب الشيوعي الفرنسي

مدخل

التطورات السياسية قبيل انعقاد مؤتمر الصومام

في الجزائر1954م– 1956م

أولا: موقف الشعب الجزائري وأحزابه السياسية من غرة نوفمبر 1954م:

– موقف الشعب الجزائري:

تفاجأت الجماهير الشعبية بعمليات أول نوفمبر، وكان رد فعلها مزيج من الفرح والتساؤل؟ هل هذا الكلام عن عمليات الفاتح نوفمبر صحيح؟ أو مجرد إشاعات؟.

تجاوبت الجماهير الشعبية في الأرياف مع اندلا ع الثورة المسلحة بسبب تعرضها للاضطهاد والقمع الشديد من طرف الاستعمار الفرنسي، الذي قام بمصادرة الأراضي التي اغتصبت منهم بقوة ولا يمكنهم استرجعها لهذا أعطت الثورة لهؤلاء الجماهير وعدا بأن تستعيد أراضيهم المغتصبة[1].

كما ذكر أن رد فعل جماهير المدن على الثورة المسلحة قد تراوح بين السلي والإيجاب، بسبب عدة عوامل نذكر منها عامل الخوف وسيطرة الشك من عدم قدرة الثورة على مواجهة فرنسا، بحيث تركت مجازر 8 ماي أثرا عميقا في نفوسهم أيضا، أيضا التأثر بالدعايات المسمومة وما ينشره الإعلام الفرنسي[2].

وقد كانت ثورة أول نوفمبر 1954 بالنسبة للشعب الجزائري مفاجأة له باعتبار أنها ثورة اتسمت بالسرية الكاملة التامة[3].

وبعد انتشار توسع الثورة كان موقف أغلبية الشعب الجزائري من الثورة موقفا شجاعا بحيث تم تلبية نداء مفجري الثورة، والإلحاق بجبهات القتال أفرادا وجماعات، وقد تلخص تأكيد الثورة في كل الميادين من ضمان التموين بالمواد الغذائية، واللباس والمحافظة عليها وتقديم الأسلحة المتوفرة والذخيرة ثم التجنيد في جيش التحرير الوطني، و تسجيل الحركات و الاتصالات إلى مختلف الجهات والنواحي الوطن بما في ذلك من نقل المراسلات والأخبار والمعلومات المختلفة ومراقبة حركات العدو وأعوانه والتبليغ عنها[4]، أما البقية كانت مترددة ومتخوفة، غلا أن الجماهير الجزائرية باركت الثورة، وأيدتها لأنها رأت السبيل الوحيد الذي بقي لهم لتحقيق الاستقلال بعد فشل التجربة السياسية لهذا احتضنت الثورة بكل ما تملك وجاهدت بالنفس والروح للوصول للهدف المرجو.

---

[1] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى (1954–1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ووحدة الطباعة، الجزائر، ص 182.

[2] عمار ملاح، محطات حاسمة في تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 80.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، رد الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 78.

[4] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 170.

مواقف الأحزاب السياسية من اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954:

موقف حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

قد طالبت جبهة التحرير الوطني عند اندلاع الثورة المسلحة من الأحزاب السياسية الجزائرية، وفي مقدمتها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بأن تحل نفسها، ويلتحق مناضلوها بصفوف الجبهة، كما أوضحت الجبهة في بيانها أن الحفاظ على وحدة الصف يكون بالرجوع إلى القاعدة، حيث أصدرت توصية إلى المناضلين أمرتهم بقطع الصلة مع القيادتين مصالي الحاج والقيادة المركزية أو المركزيون، وتجميع الصفوف من أجل مناقشة صريحة للديمقراطية إلا أنه نجد موقف حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان على عكس ما أمرت به جبهة التحرير الوطني.

برز موقف المصاليون بأنهم قابلوا الجبهة بالعداء من أول وهلة، لكن تطور الكفاح جعل الكثير منهم ينضم بالتدريج إلى العمل المسلح في الوقت الذي ظل فيه مصالي الحاج وأنصاره على موقف معادي حتى الاستقلال.

لقد كانت علاقة المصاليين وجبهة التحرير تتسم بالعداء في بداية اندلاع الثورة الجزائرية،و بقي مصالي الحاج والأقلية القليلة الباقية على عناد حتى استرجاع الاستقلال، وبالرغم من التحاق الكثير منهم بالثورة[1].

إن مصالي الحاج وأنصاره ظلوا يعتقدون انه هو وحده القادر على إعلان الثورة والتخطيط لنجاحها كما أنه كان مؤمنا بأن الأولوية تعطى لحسم الخلافات السياسية داخل الحركة قبل الشروع في العمل المسلح.

وكان موقف المركزيين متسما بالمفاجأة من أحداث نوفمبر 1954حيث رأوا أن انطلاقة الثورة المسلحة أنها جاءت في غير وقتها، وسعوا من خلال مبعوثهم إلى القاهرة حسين لحول، ومحمد يزيد إلى تأجيل ذاك، وإقناع الوفد الخارجي بالتريث وإيجاد الظروف الدولية للتعريف بالقضية الجزائرية، ونتيجة اندلاع ثورة نوفمبر1954 قامت الإدارة الفرنسية الاستعمارية بإصدار قرار حل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وشرعت في اعتقال مناضليه معتقدة أن حوادث أول نوفمبر من تخطيط وتدبير هذا الحزب، وقد كان شعور أعضاء اللجنة المركزية أنهم لم يكونوا من الفاعلين، والمحركين للثورة، فرأوا في انطلاقة هذه الثورة غير مناسبة لهذا طالب المركزيون من الحكومة الفرنسية الشروع في سياسة

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، مصدر سابق، ص 99.

تهدئة الأوضاع ، ووضع حد للقمع الفرنسي بحيث شارك المركزيون في مساعي مشتركة مع غيرهم في الجزائر وأرسلوا وفدا مشتركا كان يتشكل من معظم الأحزاب السياسية إلى باريس لشرح القضية الجزائرية إلى أن اعتقلوا ثم اطلق سراحهم، كل واحد التحق بجبهة معينة(تونس،المغرب الأقصى، القاهرة) وقاموا بأدوار كبيرة في الكفاح التحرري[1]، وفي مقدمتهم يوسف بن خدة الذي ترأس الحكومة المؤقتة الأخيرة[2].

موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

بالرغم من السمعة التي كان يتمتع بها داخل الأوساط الشعبية فإنه لم يتخذ موقفا واضحا غداة اندلا ع الثورة المسلحة، وذلك أنه لم يؤمن بالعنف الثوري من أجل تحرير الوطن،إذ كان الاتجاه السائد هو الاندماج أما زعيم هذا الحزب فرحات عباس فكان يرى أن إعلان الثورة لم يفاجئه لان تجميد الوضع السياسي سيؤدي إلى العنف، وبتاريخ 12 نوفمبر1954 كتب قائلا" إن موقفنا واضح... نحن مقتنعون بأن العنف لا يحل أي مشكل، كما قد اعتبر نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أن أحداث أول نوفمبر1954 هي أزمة في أصولها السياسية، وفي ما يخص فرحات عباس فأوضح أمام الجمعية بإصلاحات سياسية جذرية هو الذي يضمن مستقبل الوجود الفرنسي بالجزائر[3]، إن الاتحاد الديمقراطي بقي خاضع للشرعية الفرنسية، ويرفض الشرعية الوطنية التي حددتها جبهة التحرير الوطني، وهي ضرورة حل المنظمات والهيئات السياسية والانضمام إلى الثورة وعدم التحدث باسم الشعب الجزائري.

كما أدلى فرحات عباس بتصريح لجريدة الجمهورية في عددها 146 الصادرة في 11-12-1955 بعدم اتفاقه في شيء مع نداء جبهة التحرير الوطني.

فظل فرحات عباس متمسكا بالآمال، وينتظر استجابة الإدارة الفرنسية للمطالب إلا أن الرفض المطلق كان سيد الموقف.

---

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق،ص 279.

[2] المرجع نفسه، ص 69.

[3] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 50.

موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية:

أمام اندلاع الثورة وجدت جمعية العلماء المسلمين نفسها في دهشة إذ لم تعرف من خطط لهذا إذ جاء في افتتاحية البصائر لليوم الخامس من نوفمبر مقالا يعبر عن دهشة الجمعية لما يحدث.

غير أن أحمد توفيق المدني يقول أنه على اتصال بأحد رجال الحركة الجديدة الذي أعلمه بقرب الثورة، ووعده بأنه سيمده أول بأول بكل المعلومات المتعلقة بالحدث، وذلك حتى يتعاون العلماء مع الثورة لنشر دعوتها كما حصل قبيل الفاتح من نوفمبر بقليل على المنشور السري للثورة وبيانتها[1].

صرح الشيخ البشير الإبراهيمي في راديوا القاهرة":أيها المسلمون الجزائريون هذا هو الصوت الذي يسمع الآذن الصم، هذا هو النور الذي يفتح الأعين المغلقة غن فرنسا لم تبقي لكم لا دينارا ولا دين، وكل إنسان في هذا الوجود يعيش الدين ويحيا بدنيا فإذا فقدهما فباطن الأرض خير به من ظاهرها غنكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه، ونهايته الموت فاختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية التي هي شر الموت....سيروا على بركة الله، وبعونه وتوفيقه إلى ميدان الكفاح المسلح فهو السبيل الأوحد إلى إحدى الحسنيين إما موت وراءه جنة، وإما حياة وراءها العزة والكرامة[2]. لذلك فجمعية العلماء المسلمين الجزائرية أيدت الثورة، وأعلنت بشجاعة تأييده لجبهة التحرير الوطني، علة الرغم من أنه في الأول كانت في دهشة وتردد إذ كانت في تيارين تيار يرى أن الثورة تفقد الجدية، وتيار ثاني ساند الثورة ودعا الشعب لها، وتلبية ونداء جبهة التحرير الوطني.

2 . 4 . موقف الحزب الشيوعي الجزائري(PCA):

كان موقف الحزب الشيوعي اتجاه ثورة الفاتح من نوفمبر سلبيا منذ الوهلة الأولى، وقد أعلن من خلالها هذا القول" إن الحزب لا يوافق على دعم الحركات الفردية والمشبوهة، والتي تحاول لعب الدور الرئيسي في الحركة الاستعمارية " وهذا الرفض جاء لعدة أسباب كون أن أعضاء الحزب الشيوعي مكون من الأغلبية الأوروبية ترفض الاتجاه الوطني العام من أجل الاستقلال كما يرى الشيوعيون أن هذه الثورة ثورة فلاحين مجرمين[3].إن قيادة الحزب الشيوعي الجزائري تعتقد أنها تمثل

[1] ادريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني" ثورة ودليل دولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 100.

[2] لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، دار السبيل للنشر والتوزيع، وزارة الثقافة الجزائرية، 2009، ص ص 76- 77.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1957-1962، ج3، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص181.

الشريحة العامة في المجتمع، ومن ثم فإن انضمامها لجبهة التحرير الوطني طبقا لما جاء في بيان أول نوفمبر معناه اعتراف بالزعامة للحركة الوطنية التي انبثق عنها[1]. هذا جعل الحزب الشيوعي يصبح خارج التيار الثوري، وأصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي بيانا يدين فيه جبهة التحرير الوطني وأن الشيوعيين يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم جميع مصالح السكان الجزائريين.

ومن خلال موقف الشعب والأحزاب السياسية من الثورة نجد أن الأحزاب السياسية الجزائرية فوجئت بقيام الثورة، ولم يكن لها علم بالتحضيرات التي كانت تجري لانطلاقتها لذلك سيطر عامل التردد على جميع الاتجاهات لكن جدية الثورة جعلت من كل الأحزاب السياسية تراجع نفسها في النهاية وتنظم إلى الثورة، ولا ننسى مساندة الشعب الجزائري الذي كان متجاوبا مع الثورة، واستقبلها بالفرح والسرور، وانضم هو الأخر إلى صفوفها[2].

3 . موقف الإدارة الفرنسيّة:

عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لإفشالها والقضاء عليها فشرعت منذ اندلاع الثورة في مصادرة الصحف الوطنية، والقبض على المناضلين والمتعاطفين مع الثورة، وكل شخص مشبوه فيه وزجت بالآلاف في السجون والمعتقلات تطبيق لنظرية الانتقام في العقوبة[3].

أما الطبقة المثقفة الفرنسية فانقسمت بدورها كالأحزاب الجزائرية، فمنها من رفض الثورة التحريرية وناهضها، ومنها من توسط أو مسك العصا من الوسط، فاعترف بحقوق الشعب الجزائري المهضومة ومظلوميته وطالب بالاستجابة لمطالبه، ورفض العنف المسلح كوسيلة للتعبير عن الرأي وتحقيق المطالب، وكان منهم من دعم الثورة الجزائرية، ويقع على رأس هؤلاء جون بول سارتر الذي أيد الثورة التحريرية من البداية والنهاية، أما الشعب الفرنسي لم يكن مباليا بما يجري في الضفة الجنوبية للمتوسطة، لأن أرض المعركة كانت بعيدة عنه، وكان منشغلا بحاجياته اليومية المستقبلية الشخصية غير عابئ بأوهام السياسيين الفرنسيين، ولكن لما تم استدعاء الجنود الاحتياطيين ورفع مدة الخدمة العسكرية إلى 27شهرا قام الفرنسيون بالتظاهر ضد ذلك القرار، وقد حدثت مظاهرات في:1955/09/05م في محطة مونياريس، ويوم:1955/09/11م في محطة ليون بباريس، ولكـــن

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 181.

[2] الغالي العربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958، غرناطة، الجزائر، 2009، ص 337.

[3] عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 407.

موقف الفرنسيين تطور مع مرور الوقت[1]، ومع وصول أخبار المعارك الجيش الفرنسي وهزائمه وارتفاع عدد قتلى جنوده.

أما وسائل الإعلام الفرنسية فإنها انحازت جميعها منذ البداية للإدارة الفرنسية وتبنت موقفها ووجهة نظرها، ودافعت عنهما بكل شراسة، وشوهت الثورة التحريرية وشيطنتها وأساءت لسمعتها وقللت من دورها وأهميتها، لدى الرأي العام الداخلي والخارجي، واتفقت كلها على ضرورة القضاء على انتفاضة الشعب الجزائري، ووقع بينها تنافس شديد وتسابق حاد في الجزائر وفرنسا حول من يعرف أكثر من غيره، عن طبيعة أحداث غرة نوفمبر 1954م، ويفهم مقاصدها وتداعياتها وأهدافها ونوايا أصحابها بل يعرف كيفية القضاء عليها ويقدم الحلول الخارقة لوقفها وكيفية تقديم مقترفيها ومدبريها للعدالة، وكثرت المقالات التحليلية في هذا الاتجاه المزايد بعضه على بعض، ومن ذلك أن صحيفة لو فيقارواوايتزر، كتبت مقالا عن أحداث نوفمبر، جاء فيه "إننا نعرف الآن من هم المسؤولين عن الاعتداءات، إنهم المتطرفون من الانتصار(حزب انتصار الحريات الديمقراطية) الذين أرادوا أن يلقوا بالجزائر في الكفاح الثوري إلى جانب تونس والمغرب"[2]. أما جريدة لوموند فإنها تعرضت للثورة بأسلوب آخر حيث كتب محررها "سيرالبان ميشال" مقالا فيها جاء فيه: إنّ "العملية ليس لها طابع الطابع المصالي، حيث لم يتبعها على ما يبدو تحركات جماهيرية، وتمردات وانتفاضات، ولم يسجل أية هيجان مشوهة، لذلك لا يسعنا إلا نصدق بأننا أمام منظمة خارجة عن الأحزاب الوطنية ولا تمت للجماهير بصلة، وكما هو معلوم فإن إذاعة صوت العرب لم تعد تميز بين بلدان الحماية والجزائر الفرنسية"[3].

أما بالنسبة للجرائد الفرنسية الصادرة داخل الجزائر فإنها لم تختلف عن تلك الموجودة بفرنسا، فقد كانت تسير هي الأخرى على نفس خطى الاستصغار والتشويه والشيطنة، وكانت تصر على قلب الحقائق وقولبتها، وتضليل الرأي العام المحلي والعالمي من خلال التقليل من شأن عمليات غرة نوفمبر، واعتبارها مجرد سحابة صيف عابرة، قام بها مجرمون متعطشون للدماء ولصوص خارجون عن القانون، وأنـه لا أحد يمكنــه تحدي سلطة فرنــسا وعظمتها واختبار قوتــها، وأنه سيتم القضاء عليها

[1] عمورة عمار، المرجع السابق، ص 425.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص 133.

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، مطبعة الرغاية، الجزائر، 1994، ص 23.

بمجرد اتخاذ التدابير اللازمة[1]. كان ذلك ظنها وحلمها، ولكن الثورة كذبت ادعاءاتها يوم بعد يوم، وأجبرتها على التراجع والترقيع لتحليلاتها السابقة وتلقيمها، بل جعلتها كلما خرجت من كذبة دخلت في أخرى، واتسع عليها رقع الكذب باتساع العمليات الحربية لجيش التحرير الوطني، حتى فقدت مصداقيتها لدى القارئ الفرنسي قبل غيره بله القارئ الجزائري، لأنها ظلت بوقا للإدارة الفرنسية الغاشمة ولم تخرج عن أوامرها ورؤاها قيد أنملة.

وعموما فإن هذه هي مواقف الصحافة الفرنسية وردود فعلها الأولى على انطلاق الثورة التحريرية، حيث طالبت كلها الإدارة الفرنسية بالإسراع في القضاء على الثورة وشن الحملات الشرسة عليها وتفكيك خلاياها والقبض على المتورطين فيها واستعادة الأمن والهدوء والسكينة، وكانت الحكومة الفرنسية تظن بأن تلك الأبواق سندها القوي الذي يصيغ للناس عقولهم ويمنعهم من التعاطف مع الثورة والانخراط فيها، بل يتبنون وجهة نظر الإدارة الفرنسية، ويكتفون بها ويعضون عليها بالنواجذ، وكأنهم خشب مسندة أو كائنات جامدة، لا تفكر ولا تقارن ولا تتأمل ولا تقايس ولا تناقش ولا تحاول مجرد فهم ما يجري بطريقتها الخاصة! فكانت تلك الوسائل الإعلامية تبارك للإدارة الفرنسية سياساتها الأمنية القمعية وتمدح إجراءاتها الزجرية التي ستستخدمها لمواجهة الثورة والثوار[2] ولا تجرأ على نقدها، بل كانت كل أدوات الدولة الناعمة والخشنة موجهة للقضاء على الثورة، لأن مقولة "الجزائر الفرنسية" أصبحت على المحك.

ثانيا: مواقف الدول العربيّة:

– مواقف دول المغرب العربي:

اعتبرت البلدان المغاربيّة كالمغرب الأقصى وتونس وليبيا نفسها منقوصة الاستقلال ما لم تستقل معهم الجزائر، وعليه ينبغي دعم ثورة الشعب الجزائري التحررية بكل قوة وعزم وتصميم لا يتسلل إلهم الشك والارتياب، لأنها قضية عادلة أولا، ولأن استقلال الجزائر جزء من استقلال جيرانها، لأنها دولة محورية مغاربيا، لموقعها المتوسط للدول المغاربية ولحجمها الجغرافي والبشري وإمكانياتها الاقتصادية، ولا

[1] بوضرصاية بوعزة، صدى الثورة التحريرية المباركة في الإعلام الاستعماري ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 246.

[2] غالي غربي، مرجع سابق، ص 128.

يمكن العيش بدونها، وحتى مع استقلال تونس والمغرب الأقصى في سنة (1956م) بيد أن استقلالها بقي منقوصا طالما بقيت الجزائر ترصف في أغلال الاستعمار.

ولذلك كان من الضروري ومن الواجب الأخلاقي والتاريخي والقومي والديني أن تدعم الدول الجارة والشقيقة الجزائر كي تخرج من محنتها وتنال حريتها، وقد انخرطت تلك الدول في مسار دعم الثورة الجزائرية وقدمت الغالي والنفيس لصالح مجهودها الحربي التحريري، ورغم أن ذلك الدعم أثر على علاقات تلك الدول مع المستعمر الفرنسي، واضطرته لبناء خطوط من الأسلاك الكهربائية على الحدود الشرقية مع الجارة تونس، وعلى الحدود الغربية مع الجارة المغرب الأقصى، لعزل الجزائر عن جارتيها، ورغم كل ذلك فإن الدعم لم يتوقف بل استمر حتى الاستقلال.

- موقف المملكة الليبيَّة:

لعبت دولة ليبيا دورا كبيرا في دعم الثورة الجزائرية انطلاقا من إيمان قادتها وشعبها بعدالة القضية الجزائرية وطول معاناة الشعب الجزائري، فوقفا وقفة الرجال والأخوة والأوفياء، حيث بدأ الدعم الليبي بعد عام من اندلاعها يتردد صداه في كل ربوع ليبيا، وتجاوب معها الشعب الليبي تلقائيا دونما حاجة لمهماز، وبدأ ينظم المظاهرات الكبيرة التي ملأت شوارع طرابلس والمدن الليبية الكبرى هاتفا بحياة الجزائر واستقلالها[1]، ونظرا للأخوة التي تجمع الشعبين الجزائري والليبي، فإن كثير من الجزائريين اتخذوا من المدن الليبية مستقرا لهم، وقد جعله هذا التحول الوفد الجزائري الممثل لجبهة التحرير الوطني يتجه لمدينة طبرق، نحو مقر إقامة الملك إدريس السنوسي في:13 جوان 1956م، أين استقبله الملك الليبي، وتناقشا معا وتناول حوارهما عدة نقاط منها، أن الجهاد في الجزائر هو جهاد إسلامي عام، من واجب كل المسلمين دعمه ومساندته[2].

وقد تأكد هذا الموقف البطولي وتعزز في دعم قضية الجزائر من خلال الموقف الشعبي والرسمي من اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين بالمغرب الأقصى، التي اعترضتها طائرات الجيش الفرنسي في:22 أكتوبر 1956م في الأجواء الدولية وقرصنتها، وحولتها للجزائر وقبضت على قادة الثورة وحولتهم لفرنسا أين زجت بهم في سجونها، وظنت بأنها قطعت رؤوس الثورة وأنها بدونهم ستنهار، ولكن الثورة لم تكن رئاستها فردية زعماتية، إذا قطع رأسها تنهار وتموت وتتحول لجثة هامدة أو تدب فيها الفتن

1 فتحي الذيب، جمال وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص ص 177- 178.

2 المصدر نفسه، ص 279.

والاختلافات، بل كانت بعدة رؤوس كلما قطع رأس تحرك الآخر وقادها وأكمل المسيرة، على أنّ الجماهير الليبية قامت إزاء تلك العملية الإجرامية الفرنسية بمظاهرات حاشدة جابت الشوارع معبرة عن سخطها واستنكارها لعملية القرصنة الغادرة والجبانة، وأغلقت كل الدكاكين والمحلات التجارية وحتى البنوك مع صباح يوم:24أكتوبر 1956م، وحمل فيها العلم الجزائري الذي كان ممنوعا حمله وإظهاره في الجزائر جنبا إلى جنب مع العلم الليبي والمصري، كما تعالت فيها الصيحات والهتافات منادية بسقوط العدو الفرنسي وبحياة العرب والجزائر وطالبت بالجهاد لتحرير الجزائر وتحرير شعبها من قبضة الغزاة الفرنسيين[1].

كما شهدت الأراضي الليبية عدة اجتماعات ومؤتمرات مصيرية حاسمة بالنسبة لمستقبل الشعب الجزائري إبان ثورته، كانعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بمدينة طرابلس الغرب عاصمة ليبيا، في ديسمبر عام 1959م، حيث سهل ملكها إدريس السنوسي تلك المهمة وأعد لها وسائل النجاح الضرورية، بعدما كانت حدثت في الدورتين السابقتين تطورات هامة، منها: تشكيل الحكومة المؤقتة في 19ديسمبر 1958م، والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقريره مصيره في 16 سبتمبر 1959م[2]. فلم تبخل الحكومة الليبية بأي شيء تمتلكه وتقدر عليه وفي قدرتها واستطاعتها، لدعم الجزائر في ثورتها، بل رحبت وأبدت كل الاستعداد لتلبية طلبات الجزائريين الخاصة بتهريب الأسلحة والذخيرة عبر أراضيها[3]، ناهيك عن سماحها للمجاهدين الجزائريين بالتنقل بكل حرية فوق ترابها والمرور لأي مكان يريدون[4]، فلم يكن يتعرض لهم أحد، بل كانت أجهزة الدولة الأمنية ترعاهم وتسهر على حمايتهم، وتلك وقفة لن ينساها التاريخ لليبيا شعبا وملكا.

- مَوْقِفُ الجمهوريَّة التُونُسيَّة:

إنّ القرب الجغرافي لتونس من الجزائر، وتحديدا قربها من شمال الجزائر الشرقي، المنطقة التي انطلقت منها الثورة التحريرية واشتدت فيها عملياتها وعرفت زخما كبيراً، قبل أن تلتحق بها بقية المناطق الجزائرية الأخرى، جعلت من تونس الرسميّة والشعبيّة أكثر الدول والشعوب العربيّة المغاربيّة تفاعلا مع الثورة التحريرية والأكثر تجاوبا مع تطورات أحداثها وتتبعا لأخبارها، لأن صدى الثورة كان

[1] فتحي الذيب، مصدر سابق، ص279.

[2] جبهة التحرير الوطني، جريدة المقاومة، ع102، بتاريخ: 14أوت 1961.

[3] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص141.

[4] فتحي الذيب، مرجع سابق، ص177.

أكثر انتشارا في ربوع تونس لقربها من معقل الثورة أكثر من غيرها، بل أكثر حتى من مناطق داخل الجزائر بعيدة كالمناطق النائية في أقاصي الصحراء، يضاف لذلك توفر تونس على جالية جزائرية ومن ضمنها طلاب العلم في جامعة الزيتونة، التي كان يقصدها الجزائريون، وحتى من كانوا ينتقلون لغيرها كالأزهر كانوا يمرون بها، ولذلك نشرت الصحافة التونسية أخبار الثورة التحريرية ونظم الشعراء قصائد تغنوا فيها بكفاح الشعب الجزائري، وكتب عنها المفكرون والمثقفون التونسيون مقالات بالصحف والجرائد.

كما أسهمت الكتابات المسرحية في التعريف بالثورة فنيا وجماليا، وكانت للحكومة التونسية مواقف شجاعة ومشرفة، منها تنديدها باختطاف طائرة الزعماء الخمسة، في رحلتهم من المغرب لتونس، يوم:1956/05/22م، وتضامن الاتحاد العام التونسي للشغل مع نظيره الجزائري "الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، ونسقا جهودهما للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، كما منحت تونس شريطها الحدودي للثورة الجزائرية كي تقيم فيه معسكراتها لتدريب أفراد جيش التحرير الوطني وإدخالهم عبر الحدود للجزائر، كما كانت الأراضي التونسية معبرا آمنا بين الجزائر ومصر والدول المشرقية، يمر من خلالها قادة الثورة وجنودها والسلاح والعتاد والتموين، كما احتضنت تونس جيش الحدود الجزائري، الذي تدرب على أراضيها ومنها دخل غداة الاستقلال يحمل شارات النصر.

وفي تونس عملت الصحافة التونسية على التعريف بالثورة الجزائرية ونقل أخبارها لقرائها، فزادت الجزائريين المقيمين فيها قوة وصلابة وزادت في تحفيزهم على الالتفاف حول ثورتهم والتمسك بها والثقة فيها ومن ثم دعمها، كما حرضت التونسيون على دعم ثورة إخوانهم الجزائريين ورفدها بكل ما تحتاج إليه، وحثتهم على الوقوف معهم في ضرائهم[1]، وألهمت هذه الأجواء قرائح الشعراء التونسيين، ودفعتهم للاهتمام بكفاح الشعب الجزائري، فنظموا فيه القصائد الملتهبة ثورة وحماسا، فعبأت الجزائريين وشحنتهم ضد المستعمر الفرنسي وعبأتهم ضد غطرسته.

وتأثرت بتلك الأشعار والمدائح الشرائح الشبابية الجزائرية، التي كانت قد سافرت لتونس لتلقي العلم وطلبه في الزيتونة، فإذا بها تجد نفسها تغير مساراتها الحياتية، وتتحول لطلب الاستشهاد والموت في سبيل الله وتفدي وطنها وشعبها بأرواحها، لأجل تحرير بلادها وشعبها من رجس الأعداء ورفع الظلم المسلط عليه، فتحولت بذلك من الانتظام في صفوف جامعة الزيتونة للانخراط في صفوف

[1] عبد الله الركيبي، فرحة غامرة، مجلة الثقافة، عدد83، سبتمبر/أكتوبر1984م، ص ص 349- 355.

الثورة،فرفدت هياكلها ومؤسساتها ومكاتبها بالإطارات المؤهلة والمكونة والمثقفة، وقد أفادت هذه الإطارات المعربة الثورة الجزائرية ونفعتها غاية النفع، لأنها كانت إطارات نوعية، متعلمة ومالكة للمعرفة، وكانت الثورة في أشد الحاجة إليها للقيام بشؤون الثورة المختلفة التي كانت تفتقر لتلك المواهب، ومن ثم قامت بالإشراف على الجوانب الاجتماعيّة والثقافية والسياسية والتوعوية والإعلامية والصحافية والأيديولوجية والتربوية والدينية وغيرها[1].

- مَوْقِفُ المملكة المَغْرِبِيَّة:

لم يختلف الموقف المغربي عن نظيره التونسي، بل تضامن الأشقاء المغاربة شعبا وحكومة مع الثورة الجزائرية ودعماها، حيث طالب ممثلها لدى الأمم المتحدة السيد أحمد بلفريج عام 1955 بوضع حد للعدوان الفرنسي على الشعب الجزائري، والكف عن الترويج لفكرة أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي، وطالب بوضع حد وبسرة للمجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائر[2]، واختار المغرب الأقصى بقيادة الملك الراحل محمد الخامس دعم الشعب الجزائري في كفاحه المشروع ضد الاستعمار الفرنسي ماديا ومعنويا، وظل ثابتا على موقفه لم يتزحزح عنه قيد أنملة واضحا في خطاباته شفافا في مواقفه وأقواله، مناهضا كليا للاستعمار الفرنسي منحازا بكليته للشعب الجزائري، واستنكر جلالته اختطاف طائرة الزعماء الخمسة، واعتبرها مساسا بسيادة المغرب وكرامة شعبه، واستنكر هذه العملية بشدة وشجبها وأدانها بأقسى العبارات.

بل استدعت المملكة المغربية الحديثة الاستقلال عن المستعمر الفرنسي سفيرها في العاصمة الفرنسية احتجاجا ديبلوماسيا على جريمة القرصنة الجوية الجبانة التي ارتكبتها القوات الجوية الفرنسية في الأجواء الدولية، وطالبت بشدة بإطلاق سراح المختطفين وإعادتهم دون قيد أو شرط مسبق[3]، وأيدت الصحافة المغربية القضية الجزائرية وانخرط الطلبة المغاربة في هذه الحملة ودعموها. وبالتوازي مع الدعم المادي والمعنوي، فإن المغرب الأقصى الجار الغربي للجزائر كتونس الجار الشرقي لها سعيا بكل قوة، لحل القضية الجزائرية بالطرق السلمية والديبلوماسية لتقليل كلفة الاستقلال على الشعب الجزائري ولتخفيف أعبائه ومعاناته، خصوصا وأنه كان يعاني الأمرين داخل الجزائر، كما عبرت الصحافة

[1] مجيد جعفر، الثورة الجزائرية في الشعر الجزائري، ص ص 169-181.

[2] جبهة التحرير الوطني،جريدة المقاومة، عدد3، بتاريخ: 3 ديسمبر 1956، ص6.

[3] قليل محمد، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزائر، 1991، ج1، ص 148.

المغربية عن دعمها للثورة الجزائرية العادلة وساندت كفاح الشعب الجزائري المشروع بكل قوة وشجاعة ودعت لمساعدته ودعمه حتى يحقق استقلاله الكامل وغير المشروط انطلاقا من توصيات ومبادئ هيئة الأمم المتحدة[1].

كما بادر الطلبة المغاربة إلى احتضان الثورة التحريرية وتقديم الدعم لها لرفع الغبن عن الشعب الجزائري ومساعدته في أن يتحرر من جلاده، وأن يمتلك أمره بيده، وتجلى ذلك في النشاطات الثقافية والتوعوية التي قاموا بها للتعريف بالقضية الجزائرية، ودحض الدعاية الفرنسية عنها والرد عليها، منها دعوتهم "اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين" لحضور المؤتمر الطلابي المنعقد في المغرب الأقصى لإسماع صوته ومن خلفه صوت الشعب الجزائري المقهور للشريحة الطلابية ومن خلفها للطبقة المثقفة[2]، ليس في المغرب فقط بل لكل الأصوات الحرة في العالم.

وقد حاولت فرنسا شراء صمت المملكة المغربية ودفعها للسكوت والنأي بنفسها عن القضية الجزائرية عبر تقديم الدولة الاستعمارية تحفيزات اقتصادية للمغرب، منها إمداده بالنفط الجزائري بأسعار تفضيلية، ولكن العرض لم يغر المغرب الشقيق ولم يسل له لعابه، بل رفضه بشدة عام 1957م وندد به، واعتبره مساسا خطيرا بكرامة الشعب الجزائري ودعوة صريحة للالتفاف على قضيته العادلة، ومقايضة مفضوحة ورخيصة هدفها عزل المغرب عن جواره ومحيطه العربي الإسلامي، ودفعه لخيانة قيمه ومبادئه لأجل نفط هو ليس نفطا فرنسيا، بل جزائريا مسروقا ومنهوبا، فرد بذلك المغرب كيد فرنسا في نحرها وردها على أعقابها خائبة[3].

كما دخل العمال المغاربة على خط الثورة الجزائرية، ونظموا في: 31 جانفي 1957م، عبر اتحادهم المهني ومنظمتهم العمالية إضرابا عاما عن العمل لدعم القضية الجزائرية وتضامنا معها، وتنديدا بالممارسات الفرنسية الاستعمارية في الجزائر ضد الجزائريين، وللفت انتباه الرأي العام العالمي لما يتعرض له الشعب الجزائري، كما نظمت النساء المغربيات مهرجانا نسويا بمدينة تطوان توج بإطلاق حركية جديدة باتجاه هيئة الأمم المتحدة لإبلاغها وتذكيرها بمعاناة الشعب الجزائري وحثها على التحرك السريع لرفع المعاناة عنه، والسماح له بتقرير مصيره واختيار مستقبله بإرادته الحرة المنفردة دون

[1] جريدة المقاومة، م ن، ص 12.

[2] أمحمد يزيد، جريدة المجاهد، عدد27، بتاريخ 27 أوت 1957، ص 3.

[3] أمحمد يزيد، جريدة المجاهد، عدد27، بتاريخ:22 جويلية 1957م، ص ص 1-5.

أية تدخلات ولا شروط[1]. كما نظم الحكومة المغربية مؤتمر طنجة في 27 أفريل 1957م، والذي أخذ بعدا وأهمية مغاربيتين، وتم فيه التركيز على دعم القضية الجزائرية والعمل على إبراز أهميتها العربية والدولية[2].

لقد فتحت المملكة المغربية حدودها للجزائريين على مصراعيها، سواء كانوا مواطنين لاجئين أو مجاهدين مقاتلين، وسمحت للمجاهدين باستخدام المدن المغربية كقواعد خلفية للثورة[3] لتجنيد المتطوعين من المغاربة والأجانب، ومكنتهم من التدريب والعلاج وجلب السلاح والذخيرة والمؤونة وتمريرها للداخل الجزائري ورفد الجبهات بها انطلاقا من الولاية الخامسة، والأجانب، وبذلك وجدت قيادة الثورة المتنفس ونشطت في وضع الخطط العسكرية وتكوين شبكات الدعم اللوجستيكي، التي تتولى جلب السلاح من أوروبا وتوصيله للمنطقة الغربية للجزائر، عبر الأراضي المغربية، وقد أنشأت الثورة لهذا الغرض إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات[4]. وقد زاد هذا الدعم غير المتناهي وغير المحدود وغير المقيد من قوة الثورة، وجعلتها تقوض خطط العدو الفرنسي الذي فشل في عزل الجزائر عن المغرب لمنع وصول الإمدادات وخنق الثورة في الداخل الجزائري، وأصبح لا يقوى على رد هجومات الجزائريين.

- **مواقف دول المشرق العربي:**

تجاوبت أغلبية البلدان العربية حكومات وشعوب مع الثورة التحريرية وتعاطفت معها لعدالتها، حيث أصبحت القضية الجزائرية تحظى باهتمام خاص إلى جانب القضية الفلسطينية، وحدتا الصف العربي المناهض للاستعمار، ولم يبخل العرب بنصرة إخوانهم الجزائريين ودعمهم ماديا ومعنويا، وسعت حكوماتهم في تدويل القضية الجزائرية والتعريف بها وشرحها في المحافل الدولية، وعدم تركها شأنا داخليا كما كان يعتبرها العدو الفرنسي ويحرص عليه، فأحرجته مواقف الدول العربية المغاربية والمشرقية، وجعلت أبواقه الإعلامية تشن هجومات قاسية على الدول العربية التي تجاهر بنصرة القضية وتتبناها كمصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وسجلت بعض الدول العربية مواقف متميزة في نصر القضية الجزائرية كمصر والعراق وسوريا والسعودية وقطر والكويت، حيث نصرتها في المحافل

[1] جريدة المقاومة، عدد7، بتاريخ 12 فبراير 1957م، ص 7.
[2] أحمد يزيد، جريدة المجاهد، عدد22، بتاريخ 15 أفريل 1957، ص 6.
[3] جريدة المجاهد، عدد22، بتاريخ 15 أفريل 1957، ص 322.
[4] عمار قليل، مرجع سابق، ص 320.

الدولية ودعمتها بسخاء وقدمت مساعدات مالية ومادية وعسكرية معتبرة.

- موقف جمهورية مصر العربيّة:

وقد احتلت جمهورية مصر العربية ريادة الدول المشرقية في دعم القضية الجزائرية، حيث خصصت بإذاعة صوت العرب بالقاهرة قسما خاصا بالجزائر الثائرة، كان يسمع منه صوت الجزائر الثائر ويصل صداه، للداخل الجزائري والخارج العربي والعالمي، وقد كان لهذه الإذاعة شرف إذاعة بيان أول نوفمبر 1954م، وقراءته بلغة عربية فصيحة حارة ليسمعه الجزائريون والفرنسيون ويتبينوا مما يجري داخل الجزائر وأنه ثورة تحرير عارمة جادة وصادقة، وليس أعمال معزولة لمتهورين ولصوص وقطاع طرق كما كانت تروج الأبواق الفرنسية، فكانت بذلك صوت العرب صوت كل الجزائريين، لأنها كانت ترد بقوة على الدعاية الفرنسية الكاذبة والمسمومة وتدحضها وتبهتها وتبطل تأثيرها وتعكس مفعولها.

كما كانت تذاع عبر أثيرها كل بيانات جبهة وجيش التحرير الوطنيين وأخبار الجبهات ونتائج معارك المجاهدين وانتصاراتهم وأخبار الهزائم التي كانوا يكبدونها لقوات العدو الفرنسي في الأعداد والعتاد[1]، فأصبحت بذلك "إذاعة صوت العرب" همزة وصل تربط بين قيادة الثورة وقاعدتها الشعبية، وتربط بين قيادة جبهة التحرير والرأي العام الداخلي بالجزائر والرأي العام الخارجي العربي والعالمي.وعرف من خلالها الجزائريون والعرب والعالم حقيقة ما يجري في الجزائر. وبذلك استطاعت قيادة الثورة عبر "إذاعة صوت العرب" التعريف بحقيقة الثورة الجزائرية وشرحها من الأفهام وتقريبها من الأذهان، ومن ثم جلبت تعاطف العالم إليها، وضيقت بالمقابل المساحة أمام الصوت الفرنسي وشددت عليه الخناق، حتى أصبح الفرنسيون لا يسمعون ولا يخاطبون سوى أنفسهم، وجعلت العزلة تحيط بالمحتلين الفرنسيين ودائرة المؤيدين لهم تضيق بين الدول والشعوب، بل أصبحت أغلبية دول العالم وشعوبه تطالبهم بمنح الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره.

كما سمحت الحكومة المصرية للشخصيات الجزائرية السياسية والعسكرية والثقافية والفنية بالتحرك بحرية فوق الأراضي المصرية من أجل المشاركة في خدمة قضية تحرير الجزائر والمساهمة في انعتاقها من المستعمر الفرنسي، وسهلت لها تحركها وعملها، ووفرت لها كل ما تحتاجه ووضعت بين يديها كل إمكانيات الدولة المصرية، كما كلفت الأستاذ أحمد توفيق المدني بتحضير نشرة إخبارية يومية عن أحوال الثورة التحريرية وأخبار الداخل الجزائري، لتوزع على كل وسائل الإعلام المصريّة والعربيّة

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مرجع سابق، ص 153.

والأجنبيّة، المرئيّة منها والمكتوبة، كالصحف والجرائد والتلفزيونات ووكالات الأنباء، لنشرها وبثها وإذاعتها، وتعريف العالم بمأساة الشعب الجزائري ونقل صوته ومعاناته لكل شعوب المعمورة وحكوماتها. كما أشرفت السلطات المصرية على تنظيم المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية في عام 1957م ووفرت له الحماية الكاملة، والذي شارك فيه العديد من أعضاء الثورة وقادتها وإطاراتها السياسية والعسكرية[1].

كما أدى اشتراك مصر وليبيا في حدود برية طويلة، واشتراك الجزائر وليبيا في حدود برية طويلة أيضا، إلى السماح لشبكات دعم الثورة الجزائرية بالتحرك بكل سلالة ويسر بين الجزائر ومصر عبر الأراضي الليبية، واتخاذ أراضي المملكة الليبية ممرا لعبور الأسلحة من الحدود المصرية الغربية إلى الحدود الجزائرية الشرقية الجنوبية، وقد أشرف على هذه الشبكات قوات مصرية وانخرط فيها رجال مصريون وليبيون، كما استعمل الخط البحري الرابط بين مصر والمغرب عبر البحر الأبيض المتوسط لمرور البواخر المصرية للمغرب وتفريغ حمولاتها بالمملكة المغربية، ومن المغرب كان يتم إدخالها للداخل الجزائري عبر الولاية الخامسة وتوزيعها على الجبهات وكتائب المجاهدين[2]، ومنها السفين دينا الأردية التي جاء عبرها الرئيس الراحل هواري بومدين من المصر للمغرب وكانت محملة بالسلاح والعتاد والذخيرة.

- موقف الجمهوريّة العراقيّة:

لم تتخلف العراق عن الانضمام للدول العربية التي لعبت أدوارا بطولية لا ينساها لها التاريخ إزاء القضية الجزائرية، وقد تدخلت بقوة وبلغة صارمة لا لبس فيها في الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الدولة الفرنسية وعرت ممارساتها ضد الشعب الجزائري، وكانت من بين الدول التي قدمت مذكرة شديدة اللهجة تتهم فيها الدولة الفرنسية بارتكاب تجاوزات فضيعة بحق الشعب الجزائري، والقيام بأعمال قمع عسكري واسعة النطاق ضد الجزائريين العزل الأبرياء، وانتهاك الاتفاقية التي تحرم إبادة الجنس البشري، واتهمت الفرنسيين بإتباع سياسة ممنهجة وإستراتيجية قمع للشعب الجزائري تفضي إن استمرت بهذا الزخم إلى إفنائه وإبادته وإلغاء وجوده[3].

ويعود الحضور العراقي اللافت في دعم الثورة الجزائرية إلى مؤتمر باندونغ، حيث أعلنت العراق

[1] فتحي الديب، مرجع سابق، ص ص 343- 344.

[2] فتحي الديب، مرجع سابق، ص 344.

[3] حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، المشكلات العالمية المعاصرة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط1، 1958م، ص173.

دعمها الكامل والشامل وغير المشروط وغير المحدود لنضال الشعب الجزائري إلى غاية استعادة حريته وتحقيق استقلاله، وجاء ذلك عبر تدخل ممثلها السيد فاضل الجمالي ورئيس الوفد العراقي في مؤتمر باندونغ، والتي تركزت بعباراتها الشديدة اللهجة والصادقة العاطفة حول الأعمال الإجرامية التي تقوم بها القوات الفرنسية بالجزائر، كما أكد السيد رئيس الوفد العراقي في تدخلاته في ذلك المؤتمر على تطبيق المبادئ التي يتبناها المؤتمرون وخاصة مبدأ مقاومة الاستعمار بكل أنواعه وأشكاله وألوانه وأزيائه، وتحرير الشعوب وتقرير مصيرها، وخاصة شعوب المغرب العربي وبالأخص الشعب الجزائري[1]، الذي يخوض مواجهة غير متكافئة مع القوات الاستعمارية والفرنسية، ورغم فارق الإمكانيات بيد أن بسالة الإنسان العربي الجزائري وصلابته وصبره وتحمله للمشاق، واستبساله في المواجهة كلها أمور تبشر بكل خير.

وفي الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة جاءت أول محاولات إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال دورتها العادية، وهي أول دورة عادية تنعقد بعد قيام الثورة الجزائرية في:26 جانفي 1955م، وكان الوفد العراقي حاضرا برئاسة فاضل الجمالي في هذه الدورة، وكان من بين الوفد التي طالبت بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة، وتضمن الطلب على أن تطرح القضية الجزائرية على أنها قضية إنسانية، في محاولة لمراوغة العقل الاستعماري الفرنسي ومنعه من استعمال حق الفيتو (الرفض) ضد مشروع القرار، كما أن العراق لم يبخل بإمكانياته المالية رغم بعد المسافات، بل خصص نصف ميزانية الدولة العراقية لصالح الشعب الجزائري وأصبح بذلك العراق من الدول والشعوب التي لا ينبغي للشعب الجزائري أن ينسى تضمنها وتعاطفها ودعمها على بعد المسافات وكثرة الهموم والرهانات.

- موقف الجمهوريَّة السوريَّة:

بدأ الاهتمام السوري، حكومة وشعبا،على غرار كل الدول العربية، بالثورة الجزائرية، منذ بداياتها، وخاصة لدى الرأي العام الشعبي[2]، الذي تفاعل وتضامن وتعاطف معها، أما الحكومة السورية فقد كانت لها مواقفها المؤيدة والداعمة، ومنها أن أنها كلفت لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان السوري بصياغة برقيات تنديد وإرسالها للحكومة الفرنسية بباريس، تبدي فيها احتجاج الحكومة السورية على

[1] فاضل الجمالي، العراق الجديد، آراء ومطالعات في شؤونه السياسية، دت، ص153.

[2] فتحي الديب، مرجع سابق، ص15.

الاضطهاد الذي تشنه فرنسا على الشعب الجزائري الأعزل، وكما أرسلت في المقابل برقية تشجيع للوطنيين الجزائريين تتضامن معهم وتتعاطف مع قضيتهم وتشد على أيديهم[1].

كما طالب الوفد الخارجي لجبهة التحرير من الحكومة السورية بدعم مادي، وتحصل على وعد ردا سريع من رئيس الجمهورية السورية، بأن مخازن سلاح الجيش السوري النظامي ستكون في خدمة الثورة الجزائرية[2]، كما تفاعل الفنانون والمثقفون والأدباء والشعراء مع ملحمة الثورة التحريرية، ونظموا القصائد والأشعار والأغاني والأهازيج التي تتغنى بالثورة الجزائرية وتمجد بطولاتها وأبطالها، فعبئوا بذلك الرأي العام السوري والعربي وشحنوه بالكراهية ضد الاستعمار الفرنسي، الذي كان معروفا بالنسبة للسوريين، لأنه كان قد استولى على بلادهم وأذاقهم الويلات، وطردوه منها ودحروه، وكانت سوريا من بين أوائل الدول العربية التي حققت استقلالها باكرا بين الدول العربية وعبر الثورة والتضحية وليس عبر المفاوضات فقط، بالقوتين الخشنة والناعمة وليس بالرهان على القوة الناعمة فقط.

– موقف المملكة العربيّة السعوديّة:

لم تبخل المملكة العربية السعودية بأي دعم سواء كان ماديا أو معنويا، للثورة الجزائرية، وكان أول دعم معنوي علني هو لفت انتباه هيئة الأمم المتحدة بواسطة ممثلها في نيويورك بتاريخ: 5 يناير 1955م، وذلك بعد اندلاع الثورة الجزائرية بشهرين فقط، ولفت ممثل العربية السعودية انتباه الأمم المتحدة بأن الحالة التي تسود الجزائر خطيرة ولابد من التدخل والتطرق لمعاناة الشعب الجزائري من السياسة التسلطية الفرنسية[3]، وكان مجلس الجامعة العربية دورته التاسعة قد أوكل هذه المهمة للملكة العربيّة السعوديّة، وكلفها برفع القضية الجزائرية لمجلس الأمن، وهذا ما دفعها لإرسال برقية لأمانته في التاريخ السابق، تلفت فيها نظر أعضائه إلى العمليات العسكرية التدميرية التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب الجزائري والراميّة إلى تصفيّة ثورته الوطنيّة وطمس مقوماته وخصائص حياته القومية والثقافية[4].

لقد كانت الثورة الجزائرية منذ بداياتها بحاجة للدعم المادي، المال والسلاح، ولذلك سعت جبهة

---

[1] زوليخة مولود حملوش إسماعيلي، تاريخ الجزائر منذ فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزاير انفو، 2013، ص447.

[2] توفيق المدني، مرجع سابق، ص343.

[3] خيرية قاسمية، أحمد الشقيري زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا، لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، الكويت، 1987م، ص427.

[4] أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، ص97.

التحرير الوطني في هذا الاتجاه، وطلبت من الدول العربية أن تدعمها كي تأمن تموين الداخل الجزائري بما يحتاجه المجاهدون من سلاح وذخيرة وملابس وطعام وغيرها، وفي هذا الصدد سافر محمد خيضر للمملكة العربية السعودية والتقى بالملك عبد العزيز آل سعود، الذي وعده بتقديم مساعدة مالية[1]، مما يشي بوعي الحكومة السعودية بحاجة الثورة التحريرية للمال لشراء السلاح فوعدت بمساعدتها وسارعت في دعمها.

-موقف المملكة الأردنيّة الهاشميّة:

لقد وقفت المملكة الأردنية الهاشمية منذ طرح القضية الجزائرية على الساحة الدولة موقفا مشرفا إلى جانب شقيقاتها الدول العربية، رغم أوضاعها الاقتصادية المتردية ومواردها المتواضعة، لكونها بلدا فقيرا إذا ما قورن ببعض الدول العربية الأخرى، لذلك انحصرت مساعدتها المادية التي كانت مالية رمزية قدمت لمكتب جبهة التحرير الوطني الذي كان مقره بالعاصمة عمان[2]، كما ساعدت الأردن مكتب جبهة التحرير الوطني على توسيع نشاطه الإعلامي داخل الأراضي الأردنية، من خلال نشرية إعلامية شهرية، كما حذت الأردن حذو مصر في تخصيص حصتين في برامجها الإذاعية، كانت تذاع *مرتين* أسبوعيا في إذاعتها الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية وثورة التحرير، أوصلت من خلالها أخبار الثورة الجزائرية لكل فئات المجتمع الأردني والعرب الذين تصلهم موجاتها. كما سمحت بإقامة الندوات والاجتماعات والمهرجانات لفائدة القضية الجزائرية والعمل على كسب المزيد من التأييد الجماهيري لها[3].

- موقف الجمهوريّة اللبنانيّة:

سمحت الجمهورية اللبنانية، على غرار الدول العربية، لجبهة التحرير الوطني بتأسيس مكتبها في العاصمة بيروت، عام 1958م[4]، كما اعترفت الجمهورية اللبنانية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984م، ط1، ص139.

[2] عبد الرحمان العقون، مذكرات الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ج3، 1986م، ص 80.

[3] بوضربة عمر، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، 195م . 1958م، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، موسم:2002/2001م، ص156.

[4] المرجع نفسه، ص171.

في:14 جانفي 1959م[1]، وذكرت لبنان أعضاء هيئة الأمم المتحدة بأهمية حق تقرير المصير، من خلال القرار رقم: (637) الخاص بحق الشعوب في تقرير مصيرها، كما ركزت على الحالة السيئة التي تعيشها الجزائر من خلال السياسة التمييزية والعنيفة التي تنتهجها فرنسا الاستعمارية لإخضاع الشعب الجزائري[2].

- جمهوريّة السودان:

رغم الأوضاع المزرية والصعبة التي كانت تمر بها السودان في خمسينيات القرن الـ(20م) والأوضاع المزرية التي كانت تمر بها، بيد أنها لم تمنع هذا البلد الشقيق من إعلان دعمه لقضية الشعب الجزائري وكفاحه ضد الاستعمار الفرنسي على ضعف قدرته وقلة إمكانياته المادية، فجاءت مواقفه في هيئة الأمم المتحدة مؤيدة للقضية الجزائرية في: 12 جويلية 1958م، حيق وقع السودان رسالة تضمنت طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة[3]. كما اعترفت الحكومة السودانية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في:22 سبتمبر 1958م، فدعم بذلك الموقف العربي الموحد الداعم للقضية الجزائرية[4].

- الجمهوريّة اليمنيّة:

كانت اليمن من بين الدول العربية الأولى المبادرة إلى تبني المواقف السياسية التي تخدم الثورة الجزائرية، ومن ذلك سعيها بكل جدية لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفاتح من شهر أكتوبر 1955م[5]، وبعد 19 الفاتح سبتمبر 1958م عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني عن الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت اليمن من الدول العربية السباقة بالاعتراف بها في: 21 سبتمبر 1958م[6].

- دولة قطـر:

تفاعلت دولة قطر حكومة وشعبا مع قضية الشعب الجزائري، ونددت بالإبادة التي كان يرتكبها

---

[1] جريدة المجاهد، عدد32، فيفري 1959م، ص11.

[2] جريدة المقاومة، عدد5، لعام1957م، ص6.

[3] جريدة المجاهد، عدد 34، بتاريخ ديسمبر 1958م، ص10.

[4] إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص254.

[5] جريدة المجاهد، عدد10، بتاريخ سبتمبر 1957م، ص9.

[6] جريدة المجاهد، عدد30، بتاريخ أكتوبر 1958م، ص8.

الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري وشهرت به وشجبت أفعاله ونددت بسياساته، وقد تدخلت الأسرة الحاكمة في دولة قطر لصالح القضية الجزائرية وسجلت عدة مواقف مشرفة، منها ، أنها وجهت المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية والمهنية بأن تشرح للأجيال الجديدة ما يقع في داخل الأراضي الجزائرية وما تتعرض له من ظلم فرنسي وتذكيرهم ببطولات وتضحيات شعبها، فحولت مؤسساتها التعليمية لمراكز توعية بقضية الشعب الجزائري ومعاناته، ودفعته لتبنيها والتعاطف معها[1]. كما منحت مقراتها الديبلوماسية للوفد المفاوض في سويسرا ووضعتها تحت تصرفه، ولم تبخل بدورها بأي دعم مادي ومعنوي بل كانت السباقة والمبادرة في الاستجابة لدعم الثورة وتلبية متطلباتها واحتياجاتها بكل ما تستطيعه وتقدر عليه.

- موقف دولة الكويت:

يوضح دعم دولة الكويت إلى الكلمة المعبرة التي قالها أميرها مخاطبا الوفد الجزائري: "نحن نشارككم في كفاحكم فلا تهنوا ولا تحزنوا سيزداد مقدار إعانتنا بمقدار ما تزداد مداخيلنا، وإنكم لواجدون عندنا بحول الله ما تحبون"[2]، واهتمت الحكومة الكويتية بالثورة الجزائرية ووضعتها على رأس أولوياتها ونصب سياستها الداخلية والخارجية وسعت بكل قوة لنجاحها وانتصارها، وكانت تهتم بالوفد الخارجي وتحتفي به احتفاء الأبطال عند كل زيارة له للكويت، ولم تكف عن التنديد بالوضع الذي آل إليه حال الشعب الجزائري في ظل سياسة الاستعمار الفرنسي الغاشمة، وظل الأمل يحدو دولة الكويت في أن ينال الشعب الجزائري استقلاله ويسترجع حريته[3]، ولم تبخل عليه بدعمها المادي والمعنوي بل أنفقت بسخاء كما هو معهود عنها.

ثالثا: مواقف الدول الإسلاميّة:

لم تتخلف الدول الإسلامية المستقلة حال قيام الثورة التحريرية عن دعم القضية الجزائرية، بل انخرطت في التشهير بالسياسات الاستعمارية وتعرية ممارساتها، وأثارت القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وخاصة المحفل الدولي الأممي، ممثلا بالجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، وطالبته بتسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها، والتطرق بالنقاش لثورة الشعب الجزائري ومعالجتها على اعتبار

[1] إسماعيل دبش، مرجع ساق، ص101.

[2] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 359 .

[3] نفسه، ص 359.

أنها قضية تصفية استعمار وليست قضية فرنسية داخلية كما كانت تزعم الدعاية الفرنسية وتروج.

– موقف إندونيسيّا:

لقد انعقد مؤتمر باندونغ لدول منظمة عدم الانحياز بجاكرتا العاصمة الإندونيسيّة عام 1955م، وحضر فعالياته وفد جبهة التحرير الوطني كعضو ملاحظ انسجاما مع التقاليد البروتوكولية، ولكن القضية الجزائرية حضرت كعضو مشارك وفاعل ونشط ومقرر ومسموع الكلمة، وليس حضورا رمزيا أو مجرد ضيف شرف، فكانت تقع في قلب نقاشات القمة وتداولاتها وليس على أطرافها وهوامشها، وبذلك شكل مؤتمر باندونغ علامة فارقة على الدعم الإندونيسي للقضية الجزائرية، حيث دعمت إندونيسيا تحرر الشعب الجزائري وعملت على تحقيقه عبر كل الوسائل المتاحة لها ومنها تصعيد

القضية الجزائرية على رأس اهتماماتها الديبلوماسية، ومن ذلك أنها كانت من ضمن الدول الآفروآسيوية التي طالبت المحفل الأممي، ممثلا بالجمعية العامة للأمم المتحدة، للمرة الثانية، في:22 جويلية 1956م، بتسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها[1]، كما منح مؤتمر باندونغ دفعة معنوية كبيرة لوفد جبهة التحرير الخارجي، ومكنه من التحرك الواسع على المستوى الديبلوماسي على الساحة العالمية.

– موقف أفغانستان:

لم تشب أفغانستان عن طوق الدول العربية والإسلامية في دعم القضية الجزائرية ومناصرتها، بل ناصرت كل الشعوب الباحثة عن استقلالها، وشمل هذا الموقف الشعب الجزائري الذي كان مستعمرا وقتها، وما فتئت أن طالبت بدون تحفظ بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة بتاريخ:26 جويلية 1956م[2].

– موقف تركيّا:

كانت تركيا لحظة اندلا ع الثورة التحريرية من ضمن الدول الإسلامية المنضوية في خلف بغداد، ومع ذلك أجبرت على دعم القضية الجزائرية معنويا في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، على اعتبار أنها دولة إسلامية أكثر منها دولة غربية[3]، كما طالبت تركيا بتسجيل القضية الجزائرية في دورة

[1] جريدة المجاهد، عدد10، بتاريخ05 ديسمبر1957م، ص9.

[2] المرجع نفسه، ص9.

[3] جريدة المجاهد، عدد19، بتاريخ 1 مارس1958م، ص5.

الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بتاريخ: 16 جويلية 1956م[1].

– موقف إيران:

لقد كانت إيران عضوا في مجموعة الدول الآفروآسيوية، وأهلها موقعها ذلك لأن توافق في 26 جويلية 1955م، على عرض القضية الجزائرية على دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستنكرت عدم تسجيلها إلى غاية ذلك الوقت، ومن ثم سعت مع بقية الدول الأخرى على تسجيلها، وقد تم تسجيلها في الدورة الحادية عشر للجمعية العامة[2]، وبذلك تكون إيران قد لعبت دورا سياسيا بارزا في دعم القضية الجزائرية على غرار إندونيسيا وأفغانستان وتركيا وإيران وغيرها من الدول الإسلامية، التي دفعها التعاطف الوجداني الإسلامي والهوية الدينية الواحدة لبذل مساعي ديبلوماسية حثيثة لتدويل القضية الجزائرية وإسماع صوتها الشعب الجزائري للعالم، بما يحرج فرنسا ويحولها من موقع الهجوم لموقع الدفاع، ومن دولة تزعم الدفاع عن أمن شعبها، لدولة تحتل شعبا مختلفا عن شعبها وتمارس عليه كل أنواع القمع والاضطهاد.

كما يجعلها ذلك تعدل من سياساتها وتغير طريقة تعاطيها مع القضية الجزائرية، ويدفعها للتفكير الجدي في مخرج ملائم من ورطتها في الجزائر يحفظ لها ماء وجهها أمام أقرانها من دول العالم، لأن حرب الجزائر كانت تعيد وقتها لفرنسا ذكريات حربها في الهند الصينية، السيئة والمؤلمة والمحزنة، لأن سياق ثورة الجزائر كان سياقا تحرريا وليس كسياق القرن الـ(19م) الذي كان قرنا استعماريا بامتياز، جعل فرنسا تغتر وتضم الجزائر لفرنسا وتعتبرها جزء لا يتجزأ منها، مستعملة الكذب والدعاية وتزوير التاريخ، حيث استدعت تاريخ الوجود الروماني في الجزائر لتبرير ذلك الضم، أين عادت للقرن الـ(7م) وما قبله حيث كان تواجد البيزنطيون الرومان في شمال إفريقيا، وتجاهلت عن عمد أزيد من اثني عشر(12) قرنا من تغيّر أوضاع شمال إفريقيا، حيث قطعت فيها مع الوجود الروماني والبيزنطي، وتحولت للأبد إلى منطقة عربية إسلامية لا علاقة لها بالرومان والبيزنطيين وبالتبعية لا علاقة لها بفرنسا وأوروبا.

– مواقف الدّول الآفروآسيّويّة:

لقد تبنت الدول الآفروآسيوية القضية الجزائرية ودعمتها وآزرتها ونصرتها وتضامنت معها، وقد

[1] جريدة المجاهد، عدد27، بتاريخ 22 جويلية 1958م، ص10.

[2] جريدة المجاهد، عدد10، بتاريخ5سبتمبر1957م، ص9.

كان لجمهورية مصر العربية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر عبر وفده الدبلوماسي دور هائل ومجهود كبير في مؤتمر باندونغ لدفع تلك الدول التي حضرت مؤتمر عدم الانحياز على تبني القضية الجزائرية بوصفها قضية تصفية استعمار وليست مجرد أحداث داخلية معزولة كما كانت تروج الديبلوماسية الفرنسية وتخدع العالم وتتيهه عن الحقيقة، بل كانت تعتبر كل من يتكلم عن قضية الشعب الجزائري متدخلا في شأنها الداخلي، فقلب المتضامنون مع الثورة الجزائري كجمال عبد الناصر ومن وافقه في موقفه الدعاية الفرنسية وعكسوها لتتجلى الحقيقة وتتكشف وتتضح وتأخذ مسارها الطبيعي والصحيح.

وليست ثمة من نهاية لذلك المسار الثوري ومخرج من ورطة الاستعمار في الجزائر إلا جلاء فرنسا واستقلال الشعب الجزائري وتركه لحاله يقرر مصيره بنفسه، لأن الثورة التحريرية لم تكن مجرد أحداث معزولة لمجرمين ولصوص وقطاع طرق وخارجون عن القانون (فلاقة!)، بل كانت ثورة شعب مقهور منتهك الحقوق مسلوب الإرادة مهان الكرامة، يسعى للتحرر والانعتاق والاستقلال وتصفية الاستعمار. فكان تأييد مؤتمر باندونغ للثورة الجزائرية قد منح جرعة معنوية هائلة ودفقة نفسية كبيرة للشعب الجزائري عزز ثقته بنفسه وبعدالة قضيته، لأنه جاء في وقته المناسب، حيث انعقد ولم يمض على انطلاق الثورة التحريرية سوى بضعة أشهر، ورغم ذلك حضرته الجزائر بوفد ديبلوماسي، فكان أول حضور لدبلوماسية جبهة التحرير على الصعيد الدولي حضورا لافتا ووازنا ومؤثرا على مسار الثورة[1]، ومكنت الوفد الخارجي لجبهة التحرير من الدعاية في صفوف المؤتمرين لصالح الثورية الجزائرية وهي لا زالت في مهدها وبداياتها[2].

لقد كان الاتفاق على عقد مؤتمر الدول الآفروآسيويّة قد حدد موعده في شهر أفريل في باندونغ، وكان موضوعه وشعاره مناهضة الاستعمار والتمييز العنصري، ومناهضة سياسة فرنسا في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى[3]، واستغل الوفد الخارجي لجبهة التحرير انعقاد المؤتمر وحضوره فيه، وموضوعه وشعاره، وكشف اتصالاته بكل الوفود للتعريف بمأساة الشعب الجزائري وشرح حقيقة ما يجري داخل الجزائر بأنها ثورة تحريرية شاملة وليست أحداثا معزولة، كما كان يزعم الإعلام الفرنسي

1جريدة المجاهد، مرجع سابق، 1جوان 1956م، ص16.

[2]جريدة المقاومة، مرجع سابق، عدد1125، عام1957م، ص6.

[3]خاطوم نور الدين، قضايا عصرنا منذ 1945م، دار الفكر، دمشق، 1972م، ص392.

عنق الحقيقة وقلبها وقولبتها في خطاباتها، خاصة بعدما تدخل الرئيس الهندي جواهر لال نهرو، وطالب بأن تكون كتلة الدول الإفريقية الأسيوية قوة دولية ثالثة تشجع التعايش السلمي بين الكتلتين الشرقية الشيوعية والغربية الرأسمالية لتجنيب العالم ويلات الحروب والخراب والدمار، مركزا في ذلك على مناهضة الاستعمار بجميع مظاهره، واحترام كل أمة في الدفاع عن نفسها، انطلاقا من مبادئ هيئة الأمم المتحدة[1].

لقد مكن ممثلو وفود كتلة الدولة الإفريقية الآسيوية الوفد الجزائري في هذا المؤتمر، وبفضل نشاطه الحيوي وتحركاته، وبمساعدة الوفود العربية المشاركة، من شرح القضية الجزائرية، وتوضيح خلفيات الصراع الدائر بين الشعب الجزائري والاستعمار الفرنسي، ومن طرح القضية الجزائرية طرحا صحيحا أمام الوفد المشاركة الإفريقية والآسيوية، ووجدوا لدى أغلبية الدول وخاصة الإفريقية المستقلة عن الاستعمار، والتي تجمعها بالجزائر الجوار الجغرافي، والدول المسلمة في آسيا، التي تجمعها بالجزائر الهوية الروحية الإسلامية، تفهما كبيرا، واستعدادا كاملا لدعم القضية الجزائرية[2].

وبذلك توجت تلك المجهودات والطرق الديبلوماسية المنتهجة بنتائج إيجابية، دعمت موقف القضية الجزائرية وعززته دوليا، حيث تقدمت أربعة عشر دولة إفريقية وآسيوية في عام 1955م، بطلب موحد للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة في شهر جويلية 1955م، يتضمن إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها وطرحها على طاولة البحث والنقاش، على أساس مبدأ الأمم المتحدة في تقرير مصير الشعوب المحتلة والمستعمرة[3]، وبعرضها اعترف كل المؤتمرون بجبهة التحرير الوطني، ممثلا شرعيا ووحيدا لشعب الجزائري[4]. وقد لقيت القضية الجزائرية صدى كبيرا لدى الدول الإفريقية والآسيوية المشاركة في المؤتمر، ولكن الفضل يعود بالدرجة الأولى إلى الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، لأن تلك المجهودات أثمرت بأن جعلت الدول الآفروآسيوية تطالب بتسجيل القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة رسميّة[5].

لقد استطاعت القضية الجزائرية احتلال صدارة الأحداث البارزة في المؤتمرات الدولية بفضل

---

[1] خاطوم نور الدين، المرجع السابق، ص392.

[2] الجنيدي خليفة، من وحي الثورة الجزائرية، دار الثقافة، بيروت، 1963م، ص214.

[3] المرجع نفسه، ص241.

[4] الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، مج1، ج2، التقارير الجهوية لولاية الغرب.

[5] الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، مج1، ج2، التقارير الجهوية لولاية الشرق.

الدعم المتواصل لها من طرف الكتلة الأفروآسيوية، حيث نشأت حركية جديدة ترجمت إلى جبهة مناهضة للاستعمار، عرفت بحركة عدم الانحياز، والتي لم تتوقف عن دعم القضية الجزائرية وكل الشعوب المناضلة من أجل حريتها واستقلالها[1]. كما أعطت كتلة الدول الأفروآسيوية في مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في بلغراد عام 1961م، دفعا قويا للقضية الجزائرية بعد أن تم التمهيد له، من خلال عقد العديد من المؤتمرات الثانويّة واللقاءات الدولية بين الدول ذات التوجه الواحد، والتي كانت بدايتها مؤتمر باندونغ سنة 1955م، ثم مؤتمر بريوني المنعقد في:18جويلية1956م بيوغسلافيا، وجمع الرؤساء الثلاثة: نهرو وتيتو وجمال عبد الناصر، فكان فرصة لجبهة التحرير، التي أرسلت وفدا عنها تقدم بمذكرة إلى الرؤساء المجتمعين، الذين أثاروا في لقائهم القضية الجزائرية، وورد في البيان الختامي لذلك اللقاء الثلاثي: "إن الرؤساء المجتمعين في بيروني يؤكدون مساندتهم المطلقة للكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وحلفائه، من أجل حريته واستقلال بلاده الجزائر"[2].

رابعا:موقف المعسكر الاشتراكي:

إن النظام الاشتراكي القائم على العدالة والمساواة، والمنحاز لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، كما بناها كارل ماركس وفريدريك إنجلز منظومة مناهضة للفردانية البرجوازية والرأسمالية الغربيتين، ومنحازة للطبقة الشغيلة والعاملة ضد أرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال، وقد وسع لينين الطبقة البروليتارية (العمالية) وأضاف لها الفلاحين، ليتحملا معا المسؤولية التاريخية التي توقعها ماركس وهي قيادة التحولات الكبرى في العالم وقلب نظامه، بتحطيم الرأسمالية والإمبريالية المتوحشة، اللتين تقودان العالم والبشرية للصراعات والحروب البربرية والوحشية، ونقله للاشتراكية وتحويله لكوكب اشتراكي تسوده العدالة والمساواة، ويعيش فيه الإنسان بكرامة، ومن ثم فهي منظومة ثورية تحررية، ولا يعقل أن تدعم دولة اشتراكية فرنسا الرأسمالية ضد الثورة الجزائرية.

- موقف الاتحاد السوفييتي:

لم يكن للاتحاد السوفييتي، بحكم تزعمه للمعسكر اليساري المناهض للرأسماليّة، إلا أن يدعم القضيّة الجزائريّة ويناصرها، لأنها كانت قضيّة تصفيّة استعمار، والمستعمرون ومن ضمنهم الفرنسيون

[1] جريدة المجاهد،عدد15، بتاريخ 1 جانفي 1958م، ص1.

[2] مجلة أول نوفمبر، لقاء مع المناضل محمد يزيد.

كانوا رأسماليين، استغلاليين نهابين سلابين، لا يعرفون العدالة والمساواة بين البشر، بل يعتبرون أنفسهم قمة البشرية ولهم عليها أفضال وحقوق زائدة، ولذلك تبنى الاتحاد السوفييتي مبدأ تحرير الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، فساند بذلك، منسجما مع منطقه الثوري الاشتراكي المنحاز للمستضعفين والعمال والفلاحين والكادحين، كفاح كل الشعوب المستعمرة والمضطهدة، ومن بينها كفاح الشعب الجزائري، ودعم كل حركات التحرر الوطني ومن بينها جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وقد تجلى موقفه على لسان رئيسه نيكيتا خروتشوف عام 1957م، حينما عبر عن موقف بلاده في هيئة الأمم المتحدة بلاده، بأنه يشعر بأنه حان الوقت لمناقشة الأحداث الجارية في الجزائر، لأنها أثارت القلق، كما أنها تعتبر قضية دولية هامة وخطيرة[1]، وفي الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة طالب الاتحاد السوفييتي بأن تدرج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، حتى يتم النظر في الحرب المدمرة في الجزائر[2].

ولم يتوقف التأييد السوفييتي على الجوانب المعنوية والديبلوماسية بل تعداه للجوانب المادية، ومن ذلك إذاعة وكالة الأنباء السوفييتية (طاس) خبر وصول السفينة السوفييتية "فورلوغو" إلى تونس محملة بهدايا الصليب والهلال الأحمرين السوفييتيين للاجئين الجزائريين[3]، وأضافت بأنها انطلقت من ميناء مدينة أوديسا الأكراني، وقد أدى وصول هذه الباخرة السوفييتية المحملة بالدواء والغذاء للاجئين الجزائريين قلق السفارات الغربية من الأوضاع الإنسانية للشعب الجزائري، وطالبت من ثم من فرنسا تحديد سياساتها في شمال إفريقيا[4]، يضاف لذلك أن الحكومة السوفييتية أمدت الثورة الجزائرية عبر دولة تشيكوسلوفاكيا بالأسلحة[5].

- موقف الصين الشعبيّة:

ساندت الصين، على غرار الدولة الاشتراكية، ودعمت القضية الجزائرية، وثورة الفاتح نوفمبر وتفاعلت معها، وكانت لها مجهودات جبارة في هذا الصدد، وقد تجلى ذلك في استقبالها للوفود الجزائرية، وفي البيانات والبرقيات المؤيدة لكفاح الشعب الجزائري والمناهضة للبطش الاستعماري، وأكد

[1] جريدة المجاهد، عدد19، بتاريخ01 مارس1958م، ص40.

[2] جريدة المجاهد، عدد18، بتاريخ15فيفري1958م، ص40.

[3] نفسه، ص20.

[4] جريدة المجاهد، عدد19، مرجع سابق، ص40.

[5] مولود قاسم، مرجع سابق، ص180.

مندوب بكين بأن الصين الجديدة (الاشتراكية) تمثل بالنسبة للآسيويين والآفارقة الواعين بلحظتهم التاريخية إحدى الضمانات الأكيدة في هذا العصر للانتصار التام على الاستعمار وتصفية نظامه، ولذلك جاء تأييد بلاده واضحا للقضية الجزائرية وأحدثت فرقا لصالحها، في الأوساط الديبلوماسية العالمية، كما وجهت الحكومة الصينية دعوة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بزيارة بكين، وقد لبتها الحكومة المؤقتة بكل فرح وسرور[1].

- موقف الجمهورية الفيتنامية:

بعثت الحكومة الفيتنامية برسالة لجبهة التحرير الوطني في مؤتمر القاهرة تؤكد فيها تأييد الشعب الفيتنامي الكامل للشعب الجزائري وتضامنه التام مع معاناة الجزائريين وقضيتهم العادلة، كما نظم أسبوعا للجزائر في ماي 1958م، ألقيت فيه مئات المحاضرات على الحضور من المثقفين الفيتناميين وعامة الشعب والضيوف المتعاطفين مع القضية الجزائرية، وطبعت بهذه المناسبة جريدة الشبان عددا خاصا بالجزائر التي تخوض حربا خاضها الشعب الفيتنامي ضد نفس العدو، وهو العدو الفرنسي، وانتصر فيها في معركة ديان بيان فو[2]، في إشارة إلى أن الجزائر ستهزم الاستعمار الفرنسي، لأنه تلميذ غبي لا يستفيد من دروسه ولا يتعلمها ويحفظها ويعتبر ويتعظ بها ويستفيد منها كي لا يكررها، كما كان يقول الجنرال جياب.

- موقف يوغسلافيا:

لقد كان الدعم اليوغسلافي للثورة الجزائرية مكثفا وعلى أعلى المستويات في الدولة، ماديا ومعنويا، وكان الشعب اليوغسلافي بأجمعه يتابع كفاح الشعب الجزائري ويتفاعل معه ويترقب انتصار الجزائر، كما دعمت تجربة الثورة اليوغسلافية الثورة الجزائرية وأفادتها بخبراتها وتكتيكاتها إفادة كبيرة، كما لم يبخل الثوار اليوغسلافيين وعلى رأسهم المارشال تيتو بشروحاتهم وتوجيهاتهم وتوضيحاتهم ونصائحهم على قادة الثورة الجزائرية، لتشابههما في عدة نقاط وعناصر، بل إنّ الثورة اليوغسلافية كانت تشبه الثورة الجزائرية إلى حد كبير[3]، ويكاد التشابه بينهما أن يصل إلى درجة التطابق، وقد أفادت الدولة اليوغسلافية الثورة الجزائرية أكثر من غيرها من دول المعسكر الاشتراكي، لبعد الاتحاد

[1] جريدة المجاهد، عدد32، مرجع سابق، ص20.

[2] جريدة المجاهد، مرجع سابق، ص20.

[3] جريدة المجاهد، عدد23، بتاريخ ماي 1958م، ص20.

السوفييتي والصين والفيتنام عن الجزائر، فيما كان للموقع المتوسطي ليوغسلافيا وقربها الجغرافي من الجزائر دور كبير في التنفيس عن الثورة ودعمها وإعانتها، لن تواجد يوغسلافيا في قارة أوروبا أين يتواجد الجاليات المغاربية الناشطة في شبكات الدعم اللوجستيكي في عدة دول وعواصم غربية سهل من مهمة النشطاء والفاعلين الثوريين.

خامسا:موقف المعسكر الرأسمالي:

لقد ذكرنا سابقا دور الثنائية القطبية التي انقسم إليها العالم فيما بعد الحرب العالمية الثانية في جعل المعسكر الاشتراكي يؤيد الثورة الجزائرية ويدعمها ماديا ومعنويا، ويؤازرها عسكريا وسياسيا وإعلاميا، ولكن انتماء فرنسا الاستعمارية للمعسكر الغربي البرجوازي الرأسمالي جعله يتضامن معها، على حساب القضية الجزائرية، وكانت العقل الثوري الجزائري يفهم ذلك الانقسام وذلك الانحياز الدولي لهذا الطرف أو ذلك، لذلك حاول قادة الثورة التحريرية اللعب على الحبلين المتناقضين ومسك العصا من الوسط دون أن يفقدهم ذلك التوازن، أو يجعلهم يستعدون طرفا على حساب آخر، فكان قادة الثورة يظهرون بأنهم يسعون لتحرير بلادهم من الاستعمار الفرنسي وليسوا طرفا في الصراع القائم بين المعسكرين، ولكنهم حيثما وجدوا الدعم والمساندة قبلوها وسعدوا بها واستعانوا بها في مهمة تحرير بلادهم، لأن قضية بلادهم عادلة وتحررها حق مشروع. كما خاضت أوروبا الحرب العالمية الثانية للتحرر من قبضة النازية الألمانية والفاشية الإيطالية. فالحق عام وليس خاصا، ومعاييره واحدة وليست انتقائية والاستعمار جريمة أيا كان فاعلها ولو كان رأسماليا برجوازيا غربيا.

-موقف الولايات المتحدة الأمريكيّة:

لقد كان الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية متذبذبا، لأن فرنسا حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن في صالح القضية الجزائرية بالدرجة الأولى، التي تؤدي لاستقلال سلس وغير عنيف في الأفعال والأقوال للجزائر بما يقوى المعسكر الغربي ولا يضعفه، لأنها كانت تخشى من أن تنحاز الجزائر المستقلة للمعسكر الشرقي وتعزز صفوفه وتزيد في تمدد أيديولوجيته، ولذلك كان الموقف الأمريكي منحازا لفرنسا منذ البداية، وحتى لما طرحت القضية الجزائرية على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في أول جلسة1955م[1]، تم دعم الطروحات الفرنسية وتأييد وجهة نظرها وروايتها لما يجرى في الجزائر، ولتجلية الموقف الأمريكي حري بنا نقل ما قاله وقتها السفير الأمريكي دوغلاس ديلون في

[1]Le Monde De 20 Juin, 1956, p4.

باريس: "إن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا بالتأييد المطلق، وأننا نساعد فرنسا في الجزائر"[1]، وبذلك ظل الموقف الأمريكي يجاهر بالانحياز لفرنسا داعما لها، فكان موقفا سلبيا ولم يتسم بالإيجابية والتوسط والاعتدال، ورغم أنها أدانت بعض الأعمال العنيفة التي قامت بها فرنسا في الجزائر، بيد أنها رفضت استقلال الجزائر.

– موقف المملكة المتحدة (بريطانيا):

لم يختلف طرح القضية الجزائرية لدى بريطانيا عنه لدى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت مواقفهما متقاربة بل متفقة ومتطابقة إلى حد بعيد، لا يختلفان إلا في الجزئيات واخص التفاصيل واختيار الكلمات وانتقاء العبارات المناسبة، ومن ذلك ما صرح به السفير الإنجليزي جاب (Jebb)، معبرا عن وجهة نظر حكومته، بأن مصلحة المعسكر الغربي في منطقة الشمال الإفريقي أن تحافظ فرنسا على تواجدها في الجزائر[2]. ويبدو تأثير الثنائية القطبية واضحا في كلامه، وبخلاف الولايات المتحدة الأمريكية فإن المملكة المتحدة لم تدن الأعمال الإجرامية للجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري بل تحفظت عليها[3]، وكأنها مجرد دعاية وأراجيف وأكاذيب وليس حقائق دامغة تناقلتها كل وسائل الإعلام العالمية، أو أنها أعمال ضد وحوش ضارية وليست ضد بشر وشعب مضطهد، ولكن إذا علمنا بأن المصلحة هي التي تسير العالم وليس القيم والمبادئ زال عنا العجب، وأمكننا فهم الموقفين الأمريكي والبريطاني غير المشرفين من الثورة الجزائرية، بل المنحازين لفرسنا ضدها.

– موقف ألمانيّا الغربيّة:

لقد تعرضت ألمانيا التي وحدها بسمارك في النصف الثاني من القرن الـ(19م) لهزيمة مذلة عقب الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945م)، وتم تقسيمها بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى دولتين واحدة شرقية موالية للكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي، وأخرى غربية موالية للمعسكر الغربي بزعامة الويلات المتحدة الأمريكية، وكما انحازت الدولة الألمانية الشرقية للثورة الجزائرية ودعمتها، فإن نظيرتها الغربية انحازت لفرنسا وأيدتها في سياستها الهمجية ضد الجزائريين، لأنها كانت خاضعة

[1] علي خلاصي، الثورة الجزائرية من الشمال القسنطيني للولاية الثالثة، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص27.
[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي لغاية1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص427.
[3] جريدة المجاهد، عدد76، بتاريخ 5سبتمبر1960م، ص2.

للولايات المتحدة الأمريكية وليس لها من أمرها شيئا، وكانت ملزمة بالقيام الدور المنوط بها وهو الانسجام التام مع المواقف الغربية بقيادة واشنطن من كل القضايا المصيرية في العالم، ولأجل ذلك قام نظام ألمانيا الغربية بقيادة حملة دعم ومساندة مادية للحكومة الفرنسية، تمثلت في تقديم قرض مالي قدر بنحو مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي، حتى تتمكن إدارة الاحتلال الفرنسي من تغطية التكاليف وتغطية النقاقات التي فرضتها عليها الثورة الجزائرية[1].

وهناك نقطة أثارت نقاشا حادا، وهي نقطة الثورة حان وقتها أم لا؟ و يتحدث محمد بوضياف عن ذلك قائلا:"جلسة المساء خصصت لمناقشة التقرير و التي جـــــرت في جو صريـح و أخوي"، ظهر موقفان: **الأول** مقدم من طرف العناصر الملاحقة من طرف الإدارة الاستعمارية.

ويقترح الانتقال حينا إلى العمل كوسيلة وحيدة لتجاوز الوضعية المأساوية،و الموقف **الثاني**: دون أن يشك في ضرورة العمل يرى بأن وقت تفجير الثورة لم يحن بعد و كان تبادل الحجج بين الموقفين حادا جدا، و أخيرا اتخذوا القرار بعد تدخل سويداني بوجمعة و هو يوبخ المترددين و الدموع في عينيه قائلا: «نعم أو لا، هل نحن ثوريون؟ إذن ماذا ننتظر لتقوم بهذه الثورة، إذا كنا مخلصين صادقين مع أنفسنا»، وانتهي النقاش، و انتقل الجمع إلى انتخاب شخص تعهد إليه مهمة تشكيل لجنة تتولى الإعداد للثورة و أعدت لذلك وثيقة، و أكثرية المناضلين القدماء لا تشك بأن ميلاد الثورة بدأ من هذا الاجتماع[(2)].

[1] إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص199.

[(2)] محمد الطيب العلوي،" **جبهة التحرير و بيان أول نوفمبر**"، مجلة أول نوفمبر، عدد 53، سنة 1981،ص31.

الفصل الأول

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

يعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 من أبرز أحداث ثورة التحرير الوطنية من حيث أنه كان ضرورة قد أدركها أعضاء لجنة الستة الذين اتفقوا مبدئيا على الالتقاء بعد موعد تفجير الثورة بما يقارب مدة شهرين أي تقريبا بتاريخ 11جانفي 1955 كما ذكر رابح بيطاط. وذلك بغرض التقييم والتنظيم اللازمين لمواصلة الكفاح [1]، إلا أن ظروف عدة حالت دون تنفيذ الاتفاق الذي تأجل في خضم الأحداث المتسارعة التي واجهت الثورة منذ انطلاقتها الأولى ،وباتساع الحركة الثورية وتجذرها في الأوساط الشعبية بمختلف فئاتها الاجتماعية عبر تراب الوطن بدأت فكرة اللقاء تبرز من جديد وذلك باقتراح عدة أطراف في مختلف المناطق فبرزت مقترحات من جديد وذلك باقتراح عدة أطراف في مختلف المناطق فبرزت مقترحات مثل اجتماع الأوراس أو سوق أهراس بالمنطقة الأولى ،الذي تحرك مصطفى بن بولعيد بصدد انجازه مباشرة بعد تخلصه من السجن[2] ، واجتماع المشروحة بجبال بني صالح الذي أستبدل مكانه بجبل بوزعرور بالقل في المنطقة الثانية كمقترح ثاني قدمه وسعى لإنجاحه زيغود يوسف بمعية قادة المنطقة الرابعة[3]، وفي المنطقة الثالثة برز مقترح ثالث رشح منطقة قلعة بني عباس لاحتضان حدث الاجتماع الوطني الذي اشتغل عبان رمضان ورفاقه من قادة المنطقة لإنجاحه حيث وصلوا لمراحل متقدمة من التحضيرات لولا حادثة البغلة التي جعلت مصيره مشابه لمصير الاقتراحين السابقين الذين تواقفا لأسباب وملابسات مختلفة .

لكن مساعي قادة الثورة لم تتوقف عن إخفاق المشاريع السابقة بحيث بدأ لتحضير لعقد اجتماع وادي الصومام الذي جاء في ظروف داخلية وخارجية أقل ما يقال عنها أنها متميزة ،وبما أن لكل حدث ظروف محيطة به فإن مؤتمر الصومام كحدث مفصلي في تاريخ الثورة التحريرية من حيث أنه قد جاء بجملة من القرارات المصيرية ،لا يمكن تجاهل الظروف الخاصة التي جاء في ظلها،

[1] إبراهيم لونيسي ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 54-62، دار هومة، الجزائر، 2007، ص34 .

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، الجزائر، ص07 .

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص62 .

وأن فهم هذه الظروف يساعد على فهم الكثير من القرارات المنبثقة عنه ،كونها ترجمة لواقع ثوري واستجابة لتطورات سياسية وعسكرية فرضتها ضربات الثوار، ومواقف الإدارة الاستعمارية.

المبحث الأول: ظروف تحضير وعقد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

المطلب الأول – ظروف انعقاد مؤتمر الصومام :

إن فكرة انعقاد هذا المؤتمر كانت قد خطرت ببال المجاهدين منذ بداية الثورة ، وكانوا بين خيارين، كما يقول الأخضر بن طوبال التنظيم أولا ثم إعلان الثورة ،أو إعلان الثورة أولا ثم التنظيم، وقد كنا مضطرين لاختيار الحل الأول[1]، وكان من المقرر أن يعقد بعد ستة أشهر من انطلاقها لتقييم النتائج واتخاذ الإجراءات التي يجب اتخاذها ، غير أن الظروف لم تسمح بذلك .

أ– داخليا :

لقد كان لأحداث 20 أوت 1955 أثر كبير على مسار الثورة ففي هذا اليوم عند منتصف النهار نظم جيش التحرير الوطني هجومات عسكرية على أربعين مدينة من مدن الشمال القسنطيني منها : سكيكدة وعين عبيد وقسنطينة ووادي الزناتي والقل والميلية والخروب .....وأشعلوا النيران في محلات المعمرين ومكاتب الشرطة . والدرات الفرنسية والثكنات وأحدثوا فزعا ورعبا على مستوى الجهاز الاستعماري بالجزائر، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لكل الوطنيين وكل الطبقات الاجتماعية ، من الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة بأن تدخل معا في حركة التحرير[2].

ومن أجل التأكيد بأن هذه الثورة أصيلة ذات أهداف سامية ،زد على انضمام المئات إلى صفوف الثوار ، إذ وصل عدد المجاهدين في سنة 1956 إلى أكثر من أربعة ألاف وأكثر من ذلك اتشرت الثورة في ربوع الوطن ، ولما بلغت في أذهان هؤلاء حد القناعة بدأ انضمامهم بشكل ملاحظ بداية من منتصف شهر جانفي 1956، وبهذا الصدد يقول الهادي درواز متحدثا عن تطور الثورة في هذه المرحلة "...أصبح لابد من إعداد إطارات وقواعد خلفية للجيش ....وتجلى هذا بكثرة عندما برزت التشكيلات السياسية مثل انضمام الأحزاب التي تأخرت الركب ...." [3]

---

[1] الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة ،المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام ، د ت، الجزائر، ص 322 .

[2] سليمان الشيخ ،الجزائر تحمل السلاح ،ترجمة محمد حافظ الجمالي ،مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال ،الجزائر، 2002، ص 72 .

[3] عبدالقادر درنور، حوار حول الثورة ، إعداد الجنيدي خليفة ،ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام ، الجزائر، 1986، ص 168 .

صمم النظام الاستعماري على إجهاض الثورة بكل قوته مما أدى صعوبة الاتصالين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني كما كانت الحاجة شديدة إلى السلاح ولا يوجد من المال إلا القليل إضافة إلى ضعف التنسيق في الأعمال ،وكذلك ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة حيث يكاد يكون معدوما لأن الثورة كانت في حاجة ماسة إلى منهج سياسي ثابت .

وفي الجانب السياسي كانت الإدارة الاستعمارية قد أعلنت حالة الطوارئ منذ عام 1955 لذلك كانت الجزائر تعرف تطبيق التشريع الفرنسي فيما يخص التنظيم العام للأمة أثناء الحرب وهو التنظيم الذي أكده قانون جويلية 1938 في فرنسا منذ دخولها الحرب العالمية الثانية، وبموجب هذا القانون كانت تعيش الجزائر تحت قائمة عشرين لائحة تنظيمية ضمن حالة الطوارئ[1].

وكذلك باشر "غي مولي[2]* "الاتصالات بالبعثة الخارجية بداية بلقاء 10أفريل 1956 الذي جمع السيد "جوزين بيغارا" الكاتب العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في وهران كمبعوث شخصي لرائس الوزراء الفرنسي، بنظيره عن جبهة التحرير السيد محمد خيضر بالقاهرة وقد كانت الغاية من هذا اللقاء جس النبض والمراوغة السياسية بحجة أنه ليس هناك تنظيم واحد يغطي كل الجزائريين مما يصعب في نظره عملية البحث عن حل ، ولابد من انتخابات تبرز المتحدث الرسمي باسم الجزائر[3]، وعلى هذا فإن الهدف من هذا اللقاء إرباك الصف الجزائري الذي هو أحوج ما يكون في هذه المرحلة إلى هيئة قيادية بشكل نظامي ، فزاد كل هذا من السعي لعقد اجتماع وطني للخروج بحلول تنظيمية ناجحة .

ومما زاد من مناعة الثورة هو الالتحام الشعبي والالتفاف حول جيش وجبهة التحرير الوطنيين،عرفت المنطقة الأولى عدة معارك ومن أشهرها معركة الجرف التي وقعت بين 22 و29 سبتمبر1955بقيادة بشير شيهاني وعباس لغرور حيث وصل صداها إلى المحافل الدولية. أما بالنسبة

[1] جمال يحياوي، الظروف الدولية والمحلية لانعقاد مؤتمر الصومام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر،2001،ص 32 .

[2] غي مولي:ولد سنة 1905 هو سياسي فرنسي اشتراكي ورئيس الوزراء من 1956- 1957م.

[3] مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر ،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دس، ص ص 108-109 .

والتي عرفت بهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 فقد شهدت تصعيدا عسكريا أثر إيجابيا على الشعب الجزائري حيث لفتت انتباه الرأي العام العالمي لما يحدث في الجزائر[1] .

قد أكدت هذه العمليات شعبية الثورة مع ما كان يحدث في تونس والمغرب حيث استمرت أسبوعا كاملا رفع من خلالها الضغط على المنطقة الأولى التي كانت تعتبرها السلطات الفرنسية منبع الثورة ومركزها .

أما بالنسبة لوضع المنطقة الثالثة ، فتعتبر أكثر تعقيدا وصعوبة من بين المناطق الأخرى،باعتبارها أنها واجهت ما يسمى بالقوة المضادة للثورة المتمثلة في حركة بلونيس التي تمركزت في قرية ملوزة .

في حين تميزت المنطقة الرابعة بموقعها الاستراتيجي واحتضانها للعاصمة وانتمائها لكل المناطق الأخرى، أما المنطقة الخامسة تمتاز باتساع رقعتها الجغرافية وموقعها الاستراتيجي الحدودي قادتها مجموعة من رواد الثورة أمثال العربي بن مهيدي وعبدالحميد بوصوف وعبان رمضان وهواري بومدين والعقيد لطفي،كما عرفت عدة معارك مع بداية الثورة وتوسعت حتى نحو الجنوب الغربي بقيادة الرائد فراج في المنطقة ببشار. إلى جانب الحديث عن حملات الاعتقال والتعذيب التي تزايدت بشكل ملحوظ في هذه الفترة إلى جانب الإجراءات العسكرية التي عززت القوات الاستعمارية[2]. في 11أفريل 1956 أرسلت سبعين ألف جندي إلى الجزائر ، وفي 04ماي وصلت فرقة احتياطية ،كما قامت السلطات الاستعمارية بتوحيد القيادات العسكرية تحت قيادة "ماكس لوجن "، وبدأ التركيز أكثر على القوات الجوية بمضاعفة عدد الطائرات المقاتلة وطائرات الاستطلاع إضافة إلى وحدات الدفاع الذاتي من المدنيين الفرنسيين والمساعدات الأمريكية .

ب – خارجيا:

أما على المستوى الخارجي أو الظروف الدولية التي سبقت مؤتمر الصومام وكانت مؤثرة نذكرها فيما يلي :

– مظاهرة الطلبة الجزائريين التي أثبتت نقل الثورة إلى التراب الفرنسي وبالعاصمة باريس بتاريخ 23فيفري 1956.

[1] عمر توهامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة ،دار كرم الله، الجزائر، دس، ص 19.

[2] ايفه برستير، في الجزائر تكلم السلاح، ترجمة عبد الله فكحيل، المؤسسة الجزائرية الجزائر، 1989، ص 159 .

– إعطاء الاستقلال للمغرب في 02مارس 1956 تحت تأثير الثورة الجزائرية، وقد أدرك الفرنسيين أنه من غير الممكن خوض الحرب على عدة جبهات[1].

– طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن ،واعتبارها قضية دولية رغم رفض تدارسها في هذه المرحلة.

– مساندة دول عدم الانحياز في لقاء بريوني في 1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية [2].

– كما أن فرنسا نفسها ظهرت حركة تطالب بالسلم في الجزائر خلال 17و24 ماي 1956 تم تنظيم حركات احتجاجية في شكل اضرابات ضد الحرب بالجزائر من قبل العاملين في المصانع مثل: رينو، وفي روان رفض الحمالون تحميل ونقل الأسلحة للجزائر كما تظاهر ما يقارب 1600 جندي ضد نقلهم إلى الجزائر[3].

ويمكن الإشارة هنا إلى أن عدة أراء وروايات لشخصيات وطنية ممن شاركوا في تفجير الثورة على أنهم اتفقوا على عقد لقاء بينهم بعد مضي ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير[4] .لتقييم اندلاع الثورة .

ومن خلال ما ذكرناه يمكن أن نستخلص أن ظروف عدة كانت قد سبقت انعقاد مؤتمر الصومام ،إن لم نقل أنها قد عجلت في عقده وأسهمت في تحديد اتجاهاته التي تصب في مجملها حول هدف تنظيم الثورة لمواصلة عملية الكفاح حتى الاستقلال .

المطلب الثاني:التحضير لعقد المؤتمر :

لقد كان مؤتمر الصومام ذلك الحدث الكبير الذي يتوجب من الجهد والحرص الشديد من أجل إنجاحه على أرض الواقع ،لهذا فإن عملية التحضير له تعد أهم مرحلة من مراحل عقده وبما أن هذه المسؤولية قد تكفل بها قادة المنطقة الثالثة فإن أعمالهم بهذا الصدد قد توزعت على عدة منا،تشمل اختيار المكان والزمان، وإجراء اتصالات حيثية مع الأطراف التي يفترض أن تشارك في

[1] المرجع نفسه، ص 154 .

[2] جمال يحياوي ،المرجع السابق ، ص 136 .

[3] ايفه بريستر، المرجع السابق، ص 145 .

[4] طاهر جبلي، مسألة الإجماع حول مقررات الصومام ، جريدة المجاهد ، العدد،2126 ، ص 13 .

المؤتمر،وكذلك التحضير لأرضية المؤتمر ووثيقته الأساسية وكل ذلك في ظروف أمنية تتميز بترتيبات غاية في الدقة والسرية .

وإن كان اختيار الزمان قد فرضته الظروف السابقة الذكر في العنصر السابق فإن تحديده بدقة كما يذهب إليه الكثيرين فإنما قد جاء موافقا لذكرى هجومات 20 أوت1955 بالشمال القسنطيني إلى جانب ما أملته تطورات الثورة التحريرية في جانبيها السياسي والعسكري، وارتباط كل ذلك بما يجري على المستوى الخارجي من أحداث قد تؤثر على القضية الوطنية وعلى رأسها قرب موعد اعقاد الدورة العادية لهيئة الأمم المتحدة،أما بالنسبة للمكان فإنه بعد فشل مشاريع عقد المؤتمر في مناطق مختلفة من الوطن فإن المنطقة الثالثة قد عملت بدقة من اجل اختيار المكان المثالي من حيث الإستراتجية الأمنية التي أخذها حادث البغلة من حيث أنه يكشف على مدى إصرار قادة المنطقة على إنجاح عقد المؤتمر بمنطقتهم ويتجلى ذلك من خلال الأحداث التي بدأت باقتراح عدة أماكن مثل: تازغنة بدائرة عزازقة وبني وقان في ناحية البيبان كما اقترحت قلعة بني عباس بدائرة أقبوا[1]

وما إن استقر الرأي على هذه الأخيرة أي قلعة بني عباس حتى أعطيت الإشارة للوفد بأن تتجه إلى ذلك المكان منذ أوائل شهر جويلية 1956، فخرج وفد المنطقتين الرابعة والخامسة من الجزائر العاصمة بقيادة سليمان دهيليس المدعو سي الصادق ويضم كل من :عبان رمضان وعمر أوعمران، العربي بن مهيدي سي أمحمد، وسي شريف تحت حراسة أربعين مجاهدا،وفي بني مليكش التقى الوفد بنظيره من المنطقة الثالثة لتكون وجهات الجميع إلى مكان المؤتمر المزمع عقده[2].

لكن عند عبور السكة الحديدية الرابط بين بجاية وبني منصور قرب قرية الشرفة جنوب تازمالت يوم 22جويلية 1956 فوجئوا بهجوم مباغت للقوات الفرنسية وعل إثر هروب البغل الحامل لمسودات وثائق المؤتمر باتجاه ثكنة تازمالت ووجدت جماعة المؤتمر نفسها أمام حقيقة أن العدو أصبح على علم بالمؤتمر قبل انعقاده، وإزاء هذا الحادث الغير متوقع فكر المسؤولون في إلغاء الاجتماع أو على الأقل إبعاده أقصى ما يمكن عن القبائل خصوصا وإن ردة فعل الطرف الأخر قد تجسدت في تركيز القصف على المنطقة وأقامت مركزا عسكريا بقلعة بني عباس ورغم ذلك فلا شيء يدل على أن أسرار اللقاءات

[1] وزارة الثقافة، النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر54، الجزائر، 2009،ص 15.

[2] يحي بوعزيز ، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة الجزائر، 2008، ص 74 .

قد كشفت[1].و الاحتمال المرجح أن وثائق المؤتمر لم تكن تحمل تحديد الزمان والمكان بالدقة المطلوبة مما جعل العدو يعتقد بأنه قد جرى سلفا ولا جدوى من البحث في شأنه .

وبدأ التحضير من جديد دون أن يخرج عن منطقة القبائل وذلك على بعد 20 كيلومتر على المكان الأول بدوار أوزلاقن الذي يقع في جبل أزرو وذلك لعدة اعتبارات منها إستراتيجية المكان الواقع في غابة الأكفادو والحصينة التي تتصل مباشرة بغابة جرجرة وجبالها،وإلى ذلك الحين كان دوار أوزلاقن منطقة هادئة مما جعل العدو يعتقد أنها منطقة مسالمة ولا علاقة لها بالثورة ،وفي نفس الوقت كانت القيادة الثورية مطمئنة إلى استعداد سكانها للتعاون معها عند أي طارئ لتغلغل نظام الثورة بين أفرادها ، كما أن إعلان العدو بعد حملة الجنيرال "ديفور" الواسعة على سيطرته على المنطقة كان عاملا مهما في اختيار المكان لنفي ادعاءات العدو وفضح مزاعمه في كل مرة[2] .

وفيما يخص التحضيرات الأمنية يذكر عميروش مسؤول القبائل الصغرى قد كلف بحماية المؤتمر عل رأس ما يقارب 1500 مجاهد إضافة إلى توظيف الاستعلامات كوسيلة استباقية للتنبؤ بمخططات العدو وتحركاتهم رغم الشبكات التي تنشط على مستوى كل قرية وبالأخص على مقربة من المراكز العسكرية وحتى داخل البيوت المحايدة لهذه المراكز لرصد كل حركة مشبوهة للعدو،كما عين في كل مدخل لكل محتشد عسكري من أجل استعلامات مهمتها الكشف عن المخبرين والمتعاملين مع العسكر من العامة، وهذا وقد كلفت بعض المجموعات بشن حملة من العمليات التمويهية مثل ما تكفل به ميرة عبد الرحمان على امتداد منطقة البويرة إلى حدود بيبان لحديد وذلك بغرض صرف أنظار العدو بعيدا عن مكان المؤتمر[3] .

وقد عملت الإجراءات الأمنية بهذا الصدد لتكوين حزام بشري ليس فقط لحراسة منطقة وادي الصومام بل تعدته إلى كل المناطق المجاورة وخاصة الحساسة فيها الطرق المعبدة والمعابر والممرات التي يمكن لقوات العدو أن تمر بها، وقد كان معظم المشاركين في الحراسة يجهلون سبب هذه

[1] جودي أتومي ،العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ ،وزارة المجاهدين ، الجزائر،2008،ص ص 57-58 .

[2] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54،المرجع السابق، ص 16 .

[3] جودي أتومي، المرجع السابق، ص ص 62-65 .

الإجراءات ولا يعرفون شيئا عن المؤتمر الذي عل وشك الانعقاد وذلك إمعانا في السرية والحيطة والحذر[1].لقد بذل جهود في توفير مواد الغذاء والملابس والأحذية ومختلف الأدوية[2].

المطلب الثالث:مكان انعقاد المؤتمر:

حين تهيأت الظروف اختير 20أوت 1956 لانعقاده لأن هذا اليوم له عدة دلالات منها:

– لأنه يصادف ذكرى هجومات الشمال القسنطيني التي قادها زيغود يوسف بمشاركة الجماهير الشعبية التي كان لها صدد في الداخل والخارج[3] .

– ويصادف الذكرى الثانية لنفي السلطان محمد الخامس المغربي إلى جزيرة مدغشقر يوم 20أوت 1953ليعبر الجزائريين عن تضمنهم مع أشقاءهم المغاربة ومساندة قضاياهم العادلة .

وقد كان مقررا عقده في الولاية الثانية في شبه جزيرة القل لكن لدواعي أمنية عق في قرية افري[4] عرش "أوزلاقن "بلدية "اغزرأمكران "ولاية بجاية حاليا وقد وقع الاختيار لهذا المكان .

– **أولا:** يتوسط نوعا ما القطر الجزائري مما يمكن المشاركين الوصول إليه من مختلف المناطق .

– **ثانيا:** المكان محصن طبيعيا لكون المنطقة جبلية سلسلة جبال جرجرة ،إضافة إلى قرب مكانه من الغابة المشهورة "أكفادو" وهي غابة كثيفة الأشجار كما أن المكان محصن شعبيا،وكان المسؤول عن الأمن والحراسة بالنسبة للمؤتمر هو العقيد عميروش والقادة الذين مانوا معه بوادي الصومام تقريبا خمس كتائب على أتم الاستعداد لأي طارئ

إضافة إلى المسبلين والجنود المصاحبين للوفود[5] .

– **ثالثا:** كانت فرنسا في هذه الفترة مهتمة أكثر بالأوراس والشمال القسنطيني بعد أحداث 20أوت 1955 .

---

[1] النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر54، المرجع السابق،ص ص 18- 19 .

[2] عبد الحفيظ أمقران مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 اعداد تنظيما ومحتوى، مجلة أول نوفمبر، عدد68، ص 96، المنظمة الوطنية للمجاهدين ،1964

[3] حزب جبهة التحرير الوطني ،المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك ثورة التحرير ،منشورات قسم الإعلام والثقافة ، الجزائر، د ت،ص ص 11 -31.

[4] محمد لحسن زغيدي، الثورة الجزائرية بين البعد الإفريقي والاستراتيجية العسكرية ، ومشروع السلم 1954-1956، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2013، ص ص 113-114 .

[5] عبد الحفيظ أمقران، المرجع السابق، ص 95 .

– **رابعا:** كما أن ذلك المكان يحمل دلالة عسكرية ورسائل للقادة الفرنسيين الذين أعلنوا قبل شهر أن تلك المنطقة، وخاصة وادي الصومام قد تمت تهدئتها وتمشيطها من طرف القوات الفرنسية في إطار عمليات الحل العسكري التي أعلنها لا كوست[1].

المطلب الرابع: عقد المؤتمر:

إن اشتداد الثورة وانتصارات جيش التحرير حملت القيادة على اتخاذ القرار بعقد مؤتمر وطني ،يقول المجاهد بن طوبال:(قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية... للمناقشة وبدأ منذ شهر أفريل 56 في تنظيم المؤتمر[2] .

منذ ذلك التاريخ شرع القادة في الإعداد للمؤتمر،فجرت اتصالات عديدة بين مسؤولي المناطق وقاداتها وكانت الفكرة من البداية متجهة إلى عقد المؤتمر في شمال قسنطينة، حيث مركز قيادة المجاهد زيغود يوسف قائد المنطقة ولكن صعوبات جمة طرأت على الموقف جعلت من غير الممكن عقد المؤتمر هناك كما تعذر عقده في كل من جبال سوق أهراس أو جبال الأوراس وعندما تقرر عقده في صواحي مدينة الأخضرية بالمنطقة الثالثة في 21 جويلية 1956، تأجل أيضا بسبب وصول معلومات عنه إلى السلطات الاستعمارية[3]،حيث وضعت السلطة الاستعمارية يدها على مستندات ووثائق المجاهد كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة بعد كمين وقع فيه .

فالدعوة لعقد مؤتمر وطني يجمع قادة الثورة كان أكثر من ضرورة بعد مضي عام من اندلاعها وحسب الكثيرين فإنها أي الثورة حتى منتصف 1956 كانت تفتقد لأرضية إيديولوجية وسياسية، إذما استثنى نداء أول نوفمبر الذي يصفه الشاذلي بن جديد على أنه مجرد إعلان لمبادئ عامة وليس برنامجا واضحا من حيث الأهداف ،كما يصف المناطق الخمس بأنها في حاجة ماسة إلى قيادة وطنية تتخذ القرارات على المستوى المركزي وتنسيق الجهود وفق إستراتيجية بعيدة المدى[4].

وحسب علي كافي أحد أعضاء وفد المنطقة الثانية في مؤتمر الصومام فإن هذا الأخير يعتبر حدثا عظيما خاصة وأن الوضعية عبر التراب الوطني عبر التراب الوطني كانت تتسم في تلك الفترة

---

[1] محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص 114-115.

[2] محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1959-1962،دار هومة، الجزائر،2009، ص، 133.

[3] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البعث،قسنطينة،1980،ص 318.

[4] شادلي بن جديد ،مذكرات (1929– 1979)،ج1،القصبة،الجزائر،2012،ص 85.

بعدم التنسيق فكل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته،إضافة إلى أن الاتصالات شبه منعدمة والأسلحة المطلوبة غير متوفرة ،كما لم يكن هناك قيادة موحدة ولا برنامج موحد لبلوغ الأهداف المعلنة في بيان أول نوفمبر[1].وما يستخلص من كل هذا أن الآراء في مجملها تكاد تكون متطابقة من حيث تحليل الوضع السائد والتأكيد على ضرورة المؤتمر والهدف منه، ومدى الاستعداد الذي كان متوفرا في تلك الفترة للمشاركة فيه، بغض النظر عن الاختلافات في الرأي الذي هي أمر وارد من حق كل طرف أن يحتفظ بها من دون أن يؤثر ذلك على مسار الثورة التحريرية .

ولقد التأم شمل الماقن مؤتمر في قرية افري بأوزلاقن داخل غابة أكفادو الكثيفة، فوق مدينة أقبو،جنوب غرب مدينة بجاية على الضفة الغربية لوادي الصومام وذلك ابتداء من منتصف أوت 1956[2] وبالضبط في منزل حارس الغابة السيد (سعيد محمد أمقران)، المدعو مخلوف في قرية افري، بعرش أوزلاقن (هو مناضل قديم من قرية أعزر أمقران) وكلف القائد عميروش مساعده المجاهد أحميس بحراسة مكان المؤتمر ومنطقته على رأس عدد كبير من الجنود المسلحين[3] .

واستعرض المؤتمرون عدة جلسات نتائج وتجارب 22 شهرا من عمر الثورة وما حصل خلالها من أحداث وتطورات، وانفراد القادة الكبار في اجتماعات ضيقة النطاق، ومناقشة الصيغ النهائية للقرارات والنتائج التي تنبثق عن المؤتمر[4].

ثم في 20أوت 1956[5] انتهى المؤتمر من أشغاله وصادق المدنيين الحاضرين بإجماع على كل المقررات والتوصيات التي توصل إليه المؤتمر خلال انعقاده، وتعتبر هذه القرارات من وثائق الثورة الهامة،كما تعتبر نتائجها من العوامل الأساسية التي دفعت عجلات الثورة إلى الأمام بخطوات ثابتة،وأرست قواعد القيادة الجماعية على أسس متينة،وتتنوع هذه المقررات إلى سياسية وعسكرية.

وقد حضره كل مندوبي الولاية الثانية ،الثالثة،الرابعة ولظروف الحرب غاب عنه مندوبو الولاية الأولى وقادة الخارج[6] .

---

[1] يحي بوعزيز ،الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962،دارالأمة،الجزائر،ط2004،1،ص75.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 158.

[3] يحي بوعزيز ،الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962) ، دار الأمة، ط1، 2004،ص 75.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق ،ج1،ص 319.

[5] إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن، الجزائر،ط1، سنة 2007،ص 29.

[6] عمورة عمار،الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962)، دار المعرفة،الجزائر،2006، ص 394.

وكان قد تغيب عن حضور المؤتمر ممثلي المنطقة الأولى "الأوراس" بسبب استشهاد القائد "مصطفى بن بولعيد "[1].كما سجل عدم حضور الوفد الخارجي الممثل لجبهة التحرير الوطني وذلك لصعوبة الوصول إلى مكان انعقاده من جهة وإلى كون جيش التحرير ما يزال متواجد في كل من تونس والمغرب من جهة أخرى، ورغم ذلك فقد شاركوا في أشغال المؤتمر بصفة غير مباشرة عن طريق محمد خيضر الذي قدم اقتراحات باسمهم في إطار الخطة السياسية في المؤتمر[2] .

المطلب الخامس:شخصياته:

كما ذكرنا فقد حضره مندوبو كل الولايات وهم :

– **العربي بن مهيدي:** ممثل الإقليم الوهران، رئيس الجلسة[3].

– **عبان رمضان:**ممثل جبهة التحرير كاتب الجلسة[4].

– **عمار أوعمران** :ممثل إقليم الجزائر العاصمة .

– **كريم بلقاسم** :ممثل المنطقة الثالثة.

– **زيغود يوسف:**ممثل الشمال القسنطيني[5].

– **عبدالله بن طوبال:** نائب زيغود يوسف[6].

المطلب السادس:جدول أعمال المؤتمر:

حيث أشرف هؤلاء على مناقشة جدول أعمال المتضمن النقاط التالية :

1 – شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع[7].

2 – تقديم التقارير التي تتعلق بي :

أ – تقرير نظامي عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة .

---

[1]عبدالمالك عودة،القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، كتب قومية، دار قومية للنشر مصر، د ت، ص 29.

[2] محمد العربي الزبيري وآخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، د ت، ص 48 .

[3] رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،ط1999،1،ص 129.

[4]سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962)، دار الأمل، الجزائر، ج2 ،2008، ص 39.

[5]حميدع / ق،فرحات عباس رجل الجمهورية ،دار المعرفة، الجزائر،2007،ص 302.

[6]أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر،دس،ص 388 .

[7] محمد لحسن زغيدي، مجلة التائب، مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني للثورة،المجلس الشعبي الوطني،الجزائر،عدد خاص 2004،ص103.

ب – تقرير عسكري،عدد المناضلين والمجاهدين،والوحدات ونظام تركيبها،الأسلحة.

ج – تقرير عن المالية: ،المصاريف،المتبقية في الصندوق .

د – تقرير سياسي:عن معنويات المجاهدين والشعب .

3 – القاعدة السياسية والنشرات المقررة[1].

4 – التوحيد في المجالات :

أ –النظامية :التقييم، الهياكل، التنقلات، مراكز القيادة.

ب – العسكرية: الوحدات،الرتب،الأوسمة،،المرتبات،المنح العائلية .

ج – السياسية:المحافظون السياسيون ومهامهم .

د- الإدارية:المجالس الشعبية .

5 – جبهة التحرير الوطني: العقائدي، القانون الأساسي، النظام الداخلي، هيكلة القيادة، المجلس الوطني للثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ.

6 – جيش التحرير الوطني :الألفاظ المستعملة(المجاهد، المسبل، الفدائي)،المرحلة الحاضرة وتوسيع الهجومات، والإكثار من العمليات[2].

7 – العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير والعلاقة بين الداخل والخارج.

8 – العتاد .

9 – نظام العمل:عسكريا و سياسيا و وسائله المادية، ايقاف القتال،المفاوضات،هيئة الأمم المتحدة،الحكومة المؤقتة.

10 – مواضيع مختلفة[3].

المطلب السابع:أهم المحطات أو النقاط الساخنة:

نذكر منها:

1 – التطرق لهجومات جيش التحرير في الشمال القسنطيني التي كان من مجمل أهدافها إظهار تلاحم الشعب وشمولية الثورة من خلال التخفيف من شدة الضغط العسكري على منطقتي القبائل

[1] زغيدي، المرجع السابق، ص 135.

[2] أحمد بن نعمان، جهاد الجزائر،"حقائق التاريخ ومغالطات الإيديوجغرافيا"، دار الأمة، الجزائر،1998،ص 135.

[3] زغيدي، نفس المجلة السابقة، ص 104.

والأوراس إلى جانب قطع الطريق أمام المتمردين والمشككين ليتخذ كل واحد منهما موقفه الصريح من الثورة،أيضا كرد الادعاءات الفرنسية أمام الرأي العام الدولي وإظهار وحدة الكفاح بين شعوب المغرب العربي [1]لكن ما حدث أن اتهاما صريحا قد وجه لزيغود يوسف بصفته المخطط والمنفذ الأول لهذه الهجومات التي تحفظ بشأنها كل من عبان رمضان والعربي بن مهيدي لعدة اعتبارات[2].

2 – الليلة الحمراء: التي استنكرها المؤتمرون بدعوى أن الثورة قامت لتحمي الشعوب لا لترتكب المجازر ضده رغم أن عميروش قد قدم حججه في ذلك ودفاع كريم بقاسم عليه* .

3 – مجزرة سكامودي: رغم أن الحادثة ذات ظروف خاصة إلا أنها مرفوضة من قبل قادة الثورة وانتقد مرتكبيها**.

ونعتقد أن درجة النقد التي بلغها المجتمعون بوادي الصومام إنما تدل على جدية النقاش ودليلنا في ذلك تواصل أشغال المؤتمر لمدة تقارب نصف شهر حيث صادقوا على كل القرارات بصفة جماعية[3].بقرية افري التي احتضنت الجلسة الأخيرة للمؤتمر،ليشرف بعد ذلك العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم وعبان رمضان وعميروش، زيغود يوسف، على عقد اجتماع لضباط الولاية الثالثة أمثال :فاضل أحمد، الرائد حميمي، العربي تواتي، حمايمي قاسي، عبد الحفيظ أمقران، نايت ،محمد آكلي...الخ[4]. وذلك بغرض تقديم عرض لهم حول أشغال المؤتمر والنتائج التي خرج بها ومن ثم تراجع هؤلاء ليكونوا من أوائل أعضاء جيش التحرير الذين قلدوا بالرتب الجديدة التي تم تصنيعها في الولاية الثالثة حسب قرارات مؤتمر الصومام[5].

---

[1] مصطفى بوغابة، من وحي ذكرى 20أوت55،أول نوفمبرالعدد5،المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر،1973،ص 09.

[2] خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب زينب زخروف،الجزائر،2007،ص ص334-335.

(*) الليلة الحمراء،هي عبارة عن مجزرة حدثت في شهر ماي 1956 وقد ارتكبها جيش التحرير في حق بعض سكان دواوير فرعون، آيت خاطب..إلخ، بسبب ظهور حركة ضد الثورة تمثلت في تكوين مجموعات من القوم والحركى تحت إشراف عائلة القادة أورابح، وقد كان تعداد الذين نفذ فيهم حكم الإعدام بالذبح أو رميا بالرصاص مابين 300أو 400 شخص...انظر شوقي عبدالكريم ،مرجع سابق، ص ص 87-96.

(**)هي مجزرة يقال ان مرتكبوها هو الكومندو وعلي خوجة جمعية رجاله الذين قتلوا أعداد من الأوربيين في المنطقة الرابعة ،انظر خالفة معمري المرجع السابق، ص ص 340-341.

[3]يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 78 79.

[4]علي العياشي، المرجع السابق،09.

[5]المرجع نفسه .

المبحث الثاني :قرارات مؤتمر الصومام:

المطلب الأول:أهم القرارات التنظيمية لمؤتمر الصومام :

أ- التنظيم العسكري:

توحيد النظام العسكري لجيش التحريري الوطني من حيث تشكيلاته ورتبه وقياداته،وقواته الرئيسية وتنظيمه الإقليمي والعسكري، زيادة على تنظيمه لمصالح وهياكل جيش التحرير كمصالح الاستعلامات والدعاية و الصحة والمحاكم والتموين ، مع تحديد الصلاحيات والالتزامات والقواعد التي تحكم نشاط هذه المصالح والمشرفين عليها ،ليتجاوب مع مقتضيات المرحلة الجديدة من تطور الثورة[1].

يتألف جيش التحرير الوطني من عدة وحدات، حيث وضع أسماء لخلاياه على اختلافها ووضع لها تعريفات تضبطها وأهمها:

- **الفوج**:و يتألف من إحدى عشر جنديا، فيهم عريف واحد،وجنديان أولان ونصف الفوج يشمل خمسة جنود، ويقوم عليهم جندي واحد .
- الكتيبة:و تشمل 110 من الرجال .
- الفيلق: ويشمل على 350 رجلا[2].

أما تركيب جيش التحرير كما يلي:

- **المجاهدون**:وهم الذين ينفذون الهجومات والغازات، ويلتحمون بالقوات الاستعمارية وفق خطط حربية .
- **المسبلون**:وهذه الفئة تقوم بالتموين الذي يزود يه الجيش كما تتكفل بالحراسة،وحمل الذخائر والجرحى وتخريب الطرق والسكك الحديدية ويكشفون كل المعلومات عن تحركات العدو واتجاهاته،إضافة إلى تمكين الجيش في التنقل داخل القرى والمدن،كما يشاركون في المعارك .
- **الفدائيون**: مكان تواجدهم عادة ما يكون في القرى و المدن والعواصم حيث لا يرتدون الزي العسكري ولا يحملون السلاح إلا عند تنفيذ المهمة،ويحققون أهدافهم في الأماكن التي تفاجئ العدو[3].

---

[1] الغالي غربي، جيش التحرير الوطني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 216.

[2] عبدالمالك مرتاض، "دليل مصطلحات ثورة التحريرالكبرى1954-1962"، المطبعة الحديثة،الجزائر،ط1، د ت، ص 38.

[3] أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص ص153-154.

وقد حدد المؤتمر أيضا رواتب المجاهدين لكل مجاهد الحق في منحة عائلية، أما المسبلون والفدائيون، فتصرف لهم أجور مثل المجاهد ين بشرط أن يقوموا بالأعمال طوال الشهر،أما إذا اشتغلوا نصف الشهر أو ربعه فيجب أنتسقط تلك الأجور حسب أيام العمل ولا يصرف لهم إلا بقدر أيام العمل ولكل من الأسرى عائلات الشهداء من المجاهدين والفدائيين الحق أن تصرف لهم إعانات مثل المجاهدين،الذين نكبوا من جراء القمع الاستعماري تصرف لهم كذلك إعانات حسب الطاقة والإمكانيات[1].

فهذا التنظيم الجديد قد قسم الفئات بحسب المهام وعين أماكن تواجدها، وهذا يدل على تعميم العمل العسكري وفي نفس الوقت إحداث التوازن بين المدينة والبادية.

كما أن الرتب العسكرية التي حددت من خلال قرارات مؤتمر الصومام على نحو علق عليه البعض بأنه مستنبطين مصطلحاتها من الجيش الفرنسي[2]و البعض يرى أنه مزيج بين المصطلحات والألقاب الفرنسية[3]، ويبقى هذا الهدف تنظيمي مهما كانت هذه التسميات من هذا الجانب.

ب – التنظيم السياسي والإداري :

لقد مست قرارات مؤتمر الصومام بالدرجة الأولى خارطة البلاد التي قسمت إداريا إلى ست ولايات بدل خمس مناطق،وذلك بإضافة الولاية السادسة وهي الصحراء الجزائرية الكبرى[4]، غير أن المؤتمر أقر: العمل بالتقسيمات والتسميات الجديدة، فالمنطقة أصبحت تسمى ولاية ،والناحية أصبحت تسمى منطقة والقسم أصبح يسمى ناحية،أما تقسيم التراب الوطني فأصبح يضم ست ولايات وهي[5]:ولاية الأوراس، ولاية الشمال القسنطيني، ولاية القبائل، ولاية الجزائر،ولاية وهران،ولاية الجنوب والتي استحدثت أثناء المؤتمر[6].

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ج1، ص 327.

[2] محمد حربي،الجزائر54-62 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، د ت، ص 157.

[3] مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر1954،دار هومة، الجزائر، د ت، ص 76.

[4] مصطفى الهشماوي، المرجع السابق، ص 122.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 80.

[6] مصطفى الهشماوي ، المرجع السابق، ص 119.

كما أن التسيير لم يعد يقع على كاهل قادة الولايات، بل لابد من التصرف والتحرك في إطار توجه سياسي وعسكري موحد عكس ما كان عليه الأمر في المرحلة السابقة من ثورة التحرير الوطني حيث كان قائد ومجلس المنطقة المخولين باتخاذ القرارات ورسم الإستراتيجية الملائمة للكفاح[1].

وبالنسبة لرسم الحدود الجغرافية للولايات التي كانت في الأصل عبارة عن مناطق قد تم تحديدها قبيل الثورة وفق معطيات جغرافية وبشرية لكن لإحداث نوع التوازن الذي رأى بضروريته الحاضرون في مؤتمر الصومام، تم تعديل هذه الحدود لتكون كما يلي:

– **الولاية الأولى**:وتغطي أوراس النمامشة وجبال بلزمة جزءا من جبال الحضنة .

– **الولاية الثانية**:و تغطي جزء من منطقة القبائل الصغرى من جهة الغرب إضافة إلى القسم الشرقي للسلسلة الجبلية البابور، وجبال القل[2].

– **الولاية الثالثة**:وتعتبر هي أصغر الولايات من حيث المساحة حيث تضم الجزء الغربي لمنطقة القبائل الصغرى،سلسلة جبال البابور بالشرق وسلسلة البيبان بالوسط،أما بالغرب فتضم جبال الحضنة الغربية و الجنوبية و سلسلة جبال جرجرة بالشمال والغرب .

– **الولاية الخامسة**:تعتبر من أوسع الولايات حيث أنها ممتدة إلى أقاصي الصحراء الجنوبية،حيث تشمل الأطلس الصحراوي إلى جبل لعمور، ومن جهة الشرق في الأطلس التلي الغربي الذي يظهر من الغرب إلى الشرق جبال طرارة وتلمسان وتسالة وسعيدة وبني شقران والجزء الغربي للكتلتين الجبليتين للظهرة والونشريس .

– **الولاية السادسة**:هذه الولاية إثر قرارات الصومام حيث ورثت بعض أجزاء من الولاية الخامسة مثل الأغواط وحاسي الرمل وغرداية من جهة الغرب كما ورثت من جهة الشرق جزء من الولاية الأولى والمتمثل في بسكرة والوادي ويعود لها الجزء الأوسط من الأطلس الصحراوي وجبال أولاد نايل وجبال الزواب[3].

ونشير أن مؤتمر الصومام بعد أن وضع التقسيم الإقليمي للبلاد فقد أشار إلى أن مدينة الجزائر والبلديات المجاورة مثل: حسين داي، القبة، الأبيار...إلخ ليست تابعة للولاية الرابعة وإنما تؤلف منطقة

[1] أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 138.

[2] محمد تقية،الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمال،ترجمة : عبدالسلام عزيزي، القصبة، الجزائر، 2010، ص ص 226-227.

[3] لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 176.

مستقلة بنظام خاص،أما مدينة سطيف فتنسب إلى الولاية الثالثة شريطة أن يتعاون مناضليها مع الولايتين الأولى والثالثة[1].

قرر مؤتمر الصومام هذه التعديلات الإدارية بهدف تنظيمي لدعم عملية الكفاح في جانبيها السياسي والعسكري لأنه انطلاقا من 20أوت1956 ستأطر كل فئة من الشعب الجزائري أينما كانت عبر التراب الوطني،فإن من أهم المسائل الحساسة التي طرحها المؤتمر،مسألة القيادة واحتواء جبهة التحرير الوطني لمختلف القيادات الحزبية التي كانت تابعة للتشكيلات السياسية السابقة[2].

وحسب أحمد توفيق المدني أنه بعد مؤتمر الصومام أصبح الجميع يعرف من المسؤول والجميع يخضع لسلطة مركزية واحدة في نفس الصدد يقول سليمان الشيخ: لا تبرز جبهة التحرير اتجاه السلطة الاستعمارية كسلطة مقابلة،إلا بدءا من مؤتمر الصومام وفي ذلك الحد تتم القطيعة مع النظام القائم التي حققت في الممارسة العملية من القمة إلى القاعدة[3]و عندما نتحدث هنا عن القمة فإنها تضم لا محالة القيادة بكل أبعادها التشريعية والتنفيذية والعسكرية كبناء مؤسساتي متكامل وأهم مبادئ القيادة التي أقرها المؤتمر مؤكدا على :

– مبدأ الإدارة الجماعية الذي يرفض معه أي نفوذ شخصي أو تقديس للأفراد .

– على مستوى العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني فقد اتفق على من أطلق عليه بمبدأ أولوية السياسي على العسكري على أن نقيم قيادة الجبهة في البلد أي أولوية الداخل على الخارج.

– الاحتفاظ لجبهة التحرير بالحق الحصري بالتكلم باسم الجزائر[4].

وقد كان أبرز المؤسسات القيادية في الثورة التحريرية تتجسد في كل من:

– المجلس الوطني للثورة:الذي يتكون من34 عضوا منهم17 دائمون إذ يجتمع هؤلاء مرة في السنة مدة وجوب الحرب، كما أن من مهامه أو صلاحياته إيقاف القتال.

---

[1] يحي بوعزيز، من وثائق جيش التحرير الوطني 54-62، المرجع السابق، ص 17.

[2] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، الجزائر، دار هومة،2007،ص 39.

[3] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال، الجزائر، 2002، ص 242.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني،الأسطورة والواقع،ترجمة،كميل قصر،دار الكلمة،لبنان،1983،ص 154.

– لجنة التنسيق والتنفيذ:وتتكون من خمسة أعضاء يحضرون بسلطة مراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية كما لها الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج[1]، كما أنها مكلفة دون غيرها بانتقاء ومراقبة مختلف اللجان[2].

فقد تناول هذا التنظيم السياسي حسب ما جاء به جدول أعمال المؤتمر كل من المحافظ السياسي و مهمته المتمثلة في تنظيم الشعب وتثقيفه بشتى أنواع الدعاية والأخبار والتوجيه إلى جانب الحرب النفسية ،ويتجلى المحافظون السياسيون بحقوق مثل إعطاء آرائهم في جميع خطط الأعمال العسكرية وبرامجها التي يقوم بها جيش التحرير الوطني،أما المجالس الشعبية فهي مجالس ينتخب أعضاءها ليقوموا بالسهر على القضايا العدلية والإسلامية، والمالية، والاقتصادية والشرطة[3]، ويمكن أن نقول أن هذه اللجان بمثابة الخالية الأساسية لإدارة الاستقلال وبناء الجزائر المستقلة لهذا فقد لعبت دورا هاما في تفعيل النضال في الأوساط الشعبية و بربط القاعدة بالقمة ليتمكن الهيكل التنظيمي الجديد أداء دوره كما يجب[4].

المبحث الثالث: ردود الفعل والانتقادات الموجهة لمؤتمر الصومام :

على الرغم من النتائج الإيجابية التي توصل إليها المؤتمر إلا أنه أثار العديد من التناقضات والانتقادات.

المطلب الأول: موقف بعض قادة الولايات من المؤتمر:

بالرغم من الدور الذي لعبته الولاية الأولى في تفجير الثورة إلا أنها عرفت ظروف قاسية،كادت أن تؤثر على مسيرة الثورة،بداية من اعتقال قائد الولاية مصطفى بن بولعيد، قرب الحدود التونسية الليبية،لكنه تمكن من الفرار في نوفمبر1956،هذا الحدث ترك فراغا على مستوى القيادة، لم يستطع نائبه شيخاني أن يسده، زد على ذلك الموت الغامض ، لبن بولعيد في 23مارس 1956 أثناء التحضير لانعقاد المؤتمر، والذي أثار جدلا كبيرا ولم يكشف عن الحقيقة ، ثم استشهاد شيخانيالذي

[1] أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص 139.

[2] المقاومة الجزائرية (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، وزارة الإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1984، ص 56.

[3] أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص 140.

[4] ايفه بريستر، المرجع السابق، ص 143.

كان محل ثقة الشهيد بن بولعيد كل هذه الأحداث لعبت دورا سلبيا أدى إلى نشوب صراعات وتمردات بالولاية ،تمثلت في إرسال وصلا متأخرين بعد انتهاء الأشغال .

ومن بين القرارات الأساسية التي أثارت جدلا كبيرا هو قرار العمل السياسي على العسكري، حيث أن القادة العسكريون لم يتقبلوا القرار باعتبارهم قادة المعارك،وهو ما أدى إلى تجاوزات وصلت إلى غاية التصفية الجسدية[1]، وفي حقيقة الأمر أن تذمر الولاية الأولى من قرارات المؤتمر كان نابعا من شعور العسكريين بعدم أهميتهم، وأنهم يأتون في الرتبة الثانية بعد السياسيين،مع أنه في الحقيقة تصور خاطئ إذ أن المؤتمر كان يهدف إلى التنظيم، وكذلك ترتيب الأمور بالصورة المناسبة، كما أن الصراعات التي كانت تعيشها قيادة الثورة بشقيها السياسي والعسكري تعود بالدرجة الأولى إلى التقسيم الجغرافي للولايات إذا اتسمت بالاستقلالية بحيث أصبح كل قائد يشعر بالسلطة المطلقة على منطقته ولا يسمح لأحد التدخل فيها[2].

كان للقاعدة الشرقية وبالذات سوق أهراس موقفا خاصا من المؤتمر ومن أعضائه وهذا ما أوضعه إبراهيم العسكري:"لمحات من الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية"،إذ قال بأنه من جملة سلبيات مؤتمر الصومام أنه لم يعر اهتماما للمنطقة الواقعة في أقصى الشرق من التراب الوطني، مع العلم أن هذه التحضيرات أعلنت هذه المنطقة قامت بالتدريب العسكري والتجنيد كما اشترت الأسلحة الأتوماتيكية من الخارج وكذلك الألبسة العسكرية، وبعد هذه التحضيرات أعلنت هذه المنطقة في سنة 1956،بأنها أصبحت الولاية السابعة تحت قيادة عناصر من الحركة الوطنية،وأطلقت على نفسها تسمية "سوق أهرس "ثم أصبحت القاعدة الشرقية" وقرر قادتها المشاركة في مؤتمر الصومام وأعدوا لذلك تقريرا أدبيا يشمل جميع الجوانب، وكبقية الولايات شكلت وفدا للذهاب إلى
المؤتمر وبالفعل ذهب الوفد باتجاه واد الصومام، إلا أن بعض العناصر من الولاية الثانية اعترضوا طريقه وأخبروه بأن أشغال المؤتمر قد انتهت وطلبوا منه تسليم التقرير الأدبي،فسلمه الوفد التقرير وعاد ليخبر قيادته أن المؤتمر قد انتهى، وبعد أيام قليلة سمع قادة ولاية سوق أهراس بأن المؤتمر بدأ أشغاله بوادي الصومام[3] كما إن الخلاف الذي كان بين قادة سوق أهراس ومنطقة الأوراس في أوائل سنة1956

[1] عمار قليل،"ملحمة الجزائر الجديدة"، دار البعث، قسنطينة، ج3، سنة 1991، ص ص 409-410.

[2] جريدة النصر، العدد 6201، ص03.

[3] قليل عمار، المصدر السابق، ص ص 127- 128.

أدى إلى تجريد بعض العناصر من أسلحتها ونقلها إلى الأوراس كما زاد من السخط الداخلي مقتل "جبار عمار"أحد القادة المحبوسين في المنطقة ولكن المؤتمر لم يهمل هذه المنطقة،حيث كلف زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية بحل مشاكل أوراس النمامشة، لكن زيغود يوسف استشهد قبل أداء مهمته[1]،كما نشير إلى أن قرارات الصومام قد رفضت من بعد قادة المناطق فكان مصيرهم الإعدام، مثل ما وقع مع "عباس لغرور" مسؤول الولاية الأولى" الأوراس"، وهذا العدم اعترافه بقرارات الصومام وكذلك" لزهر شريط" مسؤول النمامشة[2].

المطلب الثاني :رد فعل الوفد الخارجي:

أثارت قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1955 ردود فعل معارضة ظلت تنمو إلى أن أصبحت واقعا مرا أثرت بشكل كبير على سير الثورة، فبعد أن أبلغ عبان رمضان أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير في القاهرة عن نتائج مرفقة برسالة شارحا فيها تلك القرارات وتناول ما يلي[3]:

أولا:تعيين المجلس الوطني للثورة، فقد كتب عبان "اعتمدنا لتعيين مجلس الثورة على مقياسين أولا الدور الذي لعبه الإخوة وثانيا أهمية ذلك الدور".

ثانيا:أن الداخل مصدر شمولية الثورة.

كما حرص عبان على معرفة رأي الوفد حول ذلك[4].

وبعد تلقي بن بلة الرسالة غضب واستنكر ورأى أن الثورة في الداخل فصلت نهائيا في مسألة الزعامة والصراع على السلطة وذلك لأن بن بلة أراد تسيير الثورة من الخارج تماما كما كان مصالي الحاج يسير حزب الشعب من السجن تارة ومن جنيف تارة أخرى[5]، حيث أرسل بن بلة رسالتين ردا على عبان رمضان فالرسالة الأولى تمثلت في طلب تأجيل الإعلان عن قرارات المؤتمر إلى غاية الاستماع إلى وجهة نظر الجميع وهذا بسبب تجاهل بعض القرارات التي تضمنها بيان أول نوفمبر أما

[1] المصدر نفسه، ص 03.

[2] جريدة النصر، العد

د 6201، ص 03 .

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 111.

[4] تيزي ميلود، خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية،عدد01،ص 153.

[5] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2007، ص 170.

الرسالة الثانية فقد تمثلت بوضوح بعد تأكده من قرار عزله ورفاقه من الجهاز التنفيذي لقيادة جبهة التحرير الوطني[1].

كما ألح بن بلة على أنه "لا الإخوة في القطاع الوهراني ولا الإخوة في القطاع القسنطيني ولا الإخوة في الوفد الخارجي شاركوا في إعداد عمل أساسي يشكك في الطابع الإسلامي لمؤسستنا "، كما ذكر "إن القرارات تكرس حضور عناصر من الأجهزة القيادية للجبهة تمثل انحرافا حقيقا عن المبادئ الملموسة لثورتنا كما نجد مهساس الذي قدم نفسه ممثلا عن بن بلة ومسؤولا في تونس وقادة آخرون رفضوا الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام، وبالتالي تتلخص انتقاداتهم في عدم صحة مبدأ أولوية الداخل على الخارج وعدم قبول مبدأ أولوية السياسي على العسكري وانتقاء طابع التمثيل عن المؤتمر لغياب ممثلي وهران والأوراس والنمامشة وسوق أهراس والوفد الخارجي طبعا[2].

المطلب الثالث: رد الفعل الفرنسي:

لقد أثار منهج الصومام السلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تتعامل مع الثورة حتى تلك المرحلة بأنها حدث داخلي من اختصاص السلطات الفرنسية وتجلى بوضوح أن إرادة الثوار وأهدافهم هي أبعد بكثير مما كانت تتصوره فرنسا، وقد عمت الثورة كامل التراب الوطني، أثناء هذه الفترة، أي بعد مؤتمر الصومام 1956، وكثرت فيها هجومات جيش التحرير الوطني، وعجزت حكومة فرنسا عن إيجاد الحل الذي يقضي على هذه الثورة، فلجأت إلى اتخاذ عدة تدابير عن طريق المكر والخداع، والتدابير العسكرية.

فقد قامت السلطات الفرنسية يوم 22 أكتوبر 1956باختطاف الطائرة المقلة لوفد جبهة التحرير الوطني[3]،عندما كان الوفد الجزائري في طريقه إلى المغرب الأقصى، إلى تونس لحضور المؤتمر الذي دعت إليه تونس أقطار المغرب العربي الثلاثة، والهدف من هذا المؤتمر هو تأسيس اتحاد فدرالي بين تونس والجزائر والمغرب الأقصى،على أن يساعد هذا الاتحاد في حل المشكل الجزائري.

وأثناء ذهاب الوفد من المغرب لحضور المؤتمر في تونس على متن طائرة مغربية، يقودها فرنسي تمت عملية القرصنة باستعمال سلاح الطيران الفرنسي، وبتآمر مع الطيار،أرغمت الطائرة على الهبوط

[1] حميد عبد القادر، المرجع نفسه، ص 170.

[2] طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956،دار كوكب للعلوم،الجزائر،2012،ص 333.

[3] بوحوش عمار،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط1،بيروت، دار الغرب الإسلامي،1997،ص 401.

في الجزائر العاصمة في 22أكتوبر1956والتي كان على متنها محمد بوضياف، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، مصطفى الأشرف.

وفي الليل أذاع "راديو امونتيكارلو" النبأ وقد جاء فيه: إن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين ذهبوا من المغرب إلى تونس من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي وأنزلتهم في مدينة الجزائر،حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن[1].

وقد قام هؤلاء الخمسة بإضراب عن الطعام يوم 05نوفمبر،وسرعان ما ذاع خبر الإضراب وباشرت أجهزة الإعلام المصرية حملتها الدعائية لتتهم حكومة فرنسا بالتخلي عن إنسانيتها وتحمل ديغول وأعوانه عواقب هذا العمل[2]،وهكذا ظنت أنها بهذه العملية قد قضت على زعماء الثورة كما أذاعت، وبذلك تكون حققت هدفها في إضعاف الثورة،إذا أخذت وسائلها الدعائية تزعم ان رأس الثورة قد قطع وأن الثوار لن يلبثوا طويلا حتى يضعوا السلاح، لكنها أدركت أنها قد أخطأت مرة أخرى[3].

لم تكتف فرنسا بعملية القرصنة، وإنما لجأت إلى وسيلة أخرى حيث شاركت في العدوان الثلاثي على مصر، إلى جانب بريطانيا وإسرائيل يوم 29أكتوبر1956، وكانت حجتهم في الاعتداء تأميم قناة السويس، إلا أن الحقيقة هو سبب المساندة العلنية للحكومة المصرية لرئاسة جمال عبد الناصر، للثورة الجزائرية، واشتراك فرنسا في هذا العدوان الثلاثي، لم يزحزح موقف الشعب المصري من القضية الجزائرية،وذلك ما صرح به الزعيم المصري في خطابه بعد العدوان بالإسكندرية إذ قال:"من هنا نبعث بتحيتنا إلى ثوار الجزائر في كفاحهم البطولي من أجل التحرر والاستقلال،و نعلن للعالم أننا لن نتخلى عن ذلك الكفاح البطولي[4].

وقد شهدت الفترة مابين ديسمبر1956 إلى سبتمبر1957،معركة مدينة الجزائر والتي كانت طاحنة بين المسبلين من جبهة التحرير الوطني ووحدات المضلين الفرنسيين وقامت هذه الأحداث بمحاصرة الجزائر العاصمة لتستول على حي القصبة واتبعت تخطيط المربعات" الكارديا ج" في الهجوم

[1] زغيدي، المرجع السابق، ص ص 160-161.

[2] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 532.

[3] زغيدي، المرجع نفسه، ص 161.

[4] عمورة، المرجع السابق، ص 401.

الذي كان بقيادة العقيد" ترانكي" الذي أخضع سكان مدينة الجزائر،إلى مدينة تفتيش رهيب، وفرض مراقبة شديدة في كل حي ومنزل وأصبحوا يخضعون للتعذيب دون مراعاة السن أو الجنس .

دخول الثورة في أسلوب حرب المدن الذي برز بداية من ديسمبر 1956 أدى بالقيادة الفرنسية إلى تحويل السكان إلى المخيمات وحاصرة القرى والأرياف، وجمع الأهالي في المحتشدات[1].

أما عن القرى والأرياف، فقد حوصرت وأجبر سكانها على إخلاء ديارهم وجمعوا في مخيمات خاصة، ووزعت مناشير عديدة لجميع سكان الدواوير، تنذرهم فيها فرنسا وتخبرهم إما أن ينظموا إلى فرنسا ويلتحقوا بالمخيمات، أو أنها ستقضي عليهم باستخدام الدمار[2]، كما عمدت فرنسا إلى عزل الثورة، وذلك بتوزيع الأسلاك الشائكة بعد انعقاد مؤتمر الصومام1956، ومنذ هذا التاريخ أصبحت هذه الوسيلة في نظر فرنسا وسيلة دفاعية أكثر منها هجومية وبالموازاة مع سياسة التجميع ومضاعفة شبكة الجوسسة والعمل النفسي،و بطلب من وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس تبنت الحكومة الفرنسية مشروع أسلكه الحدود الغربية والشرقية مع كل من تونس والمغرب لأهميتها بالنسبة للثورة الجزائرية، كما تم تلغيم هذه الحدود وتزويدها بأجهزة الإنذار،وقد وصلت على الحدود إلى مئات الكيلومترات، وتراوح عرضها ما بين 40 و60 مترا فأكثر، حتى يصعب اجتيازها، وكانت فرنسا تهدف من وراء وضعها لهذه الأسلاك إلى خنق الثورة الجزائرية في مهدها وعزلها عن الشعب والعالم الخارجي، وتوقيف الإمداد المغربي والتونسي لها إضافة إلى تمكين الرعب واليأس، في نفسية الجزائر،بعد توسيع المناطق الشائكة المدعمة بوحدات دائمة الحركة للمراقبة والحراسة.....إلخ [3].

وهكذا استطاع مؤتمر الصومام أن يبعث الاضطراب في السياسة الفرنسية بعد قراراته التي ظهرت نتائجها في العام الأول للمؤتمر، ومن هنا تبرز أهمية هذا المؤتمر الذي أعطى للثورة انطلاقة جديدة مكنتها من الانتصارات في الداخل وإسماع صوتها في الخارج إذ جعلها تكسب تأييد الرأي العام العالمي وتؤمن لنفسها طريق النصر النهائي .

المبحث الرابع: نتائج المؤتمر:

[1] أزغيدي لحسن، المرجع السابق، ص ص 160- 163.

[2] المرجع نفسه، ص 163.

[3] أحمد مريوش، "الأسلاك الشائكة المكهربة"، سلسلة الملتقيات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، د ت، ص ص 148- 150.

إن عقد المؤتمر في حد ذاته يعتبر من أهم منجزات الثورة الجزائرية حيث عقد في ظروف تكالبت فيها قوات الاستعمار على تصفية الثورة كما أن عقده في وادي الصومام بالذات يعتبر تحديا من طرف قادة جيش التحرير الوطني، وكما يقول توفيق المدني:"فقد كان مؤتمر الصومام صغيرا في حجمه، كبيرا في صمعته، كانت مقرراته تشبه ميثاقا وطنيا أعطى أول مرة محتوى للثورة الجزائرية فقد أعطى نتائج أكثر مما كان متوقعا منه، حيث أزال مؤتمر الصومام، فكرة الزعامة وأقران الثورة من الشعب وإلى الشعب...."[1].

ويمكن إجمال النتائج التي حققها مؤتمر الصومام في:

– أزال فكرة الزعامة الفرية التي نبذها القادة الذين حضروا للثورة في جميع مراحلها،ابتداء من 22إلى الاجتماع الذي تقرر فيه تاريخ وساعة اندلا ع الثورة، وأقروا مبدأ القيادة الجماعية،ووضعوا شعارا دائما للثورة، أقروه بالإجماع هو الثورة من الشعب إلى الشعب"[2].

– استطاع أن ينظم الثورة بضمانه لها السير المنظم إلى الأمام من حسن إلى أحسن وبفضله تخطت الثورة كل الصعوبات والعراقيل وتغلبت عليها رغم كثرتها وخطورتها،سواء فيما يتصل بالعدو،والمتناقضات التي كانت داخل الثورة نفسها[3].

– أعطى قيادة وطنية ،لحركة التحرير، أنشأ أجهزة قيادية وهي : مجلس وطني للثورة،لجنة التنسيق والتنفيذ، كما أنه حدد هياكل جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير على المستوى الوطني، وعين أشكال التنظيم وطرق العمل[4].

– تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير، وتحريضه حول الثورة العارمة ضد المستعمر، وزيادة التلاحم بين الجيش وجماهير الشعب في الأرياف والمدن خاصة بعد خروج الشباب المثقف من إضرابه العام عن الدراسة من المدن وتطوعهم في صفوف جيش التحرير الوطني، حيث قام بخدمات كبيرة في مجال نشر الوعي الاجتماعي و السياسي في صفوف الشعب، هذا الوعي أدى إلى إدراك الشعب

[1] أحمد توفيق المدني، "حياة كفاح"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ج3 ،1984، ص 228.

[2] زغيدي، المرجع السابق، (مجلة التائب)، ص 108.

[3] بوعزيز، المرجع السابق، ص 79.

[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962، منشورات اتحاد العرب، ج2، 1999، ص 49.

مدى قوة جيش التحرير، وأبرز الهدف الحقيقي من كل ما يقوم به،و هو خدمة مصالح الشعب ومصلحة الوطن[1].

– إضافة إلى الأجهزة السياسية والإدارية التي وضعها المؤتمر المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة هناك أجهزة أخرى والمتمثلة في:

أ – ظهور الشرطة الحربية والتي تمثل أدق أجهزة الجيش و أنشطتها، أنشطتها فلها عمل خارجي يتمثل في مراقبة تحركات كل جندي في إجازته، تحفظ الأمن في المدن و القرى و المناطق التي يسيطر عليها الجيش وتتولى تنفيذ الأحكام بين المدنيين[2].

ب– المستشفيات منها المتنقل، ومنها القار، وذلك بفضل النشاط الواسع لجبهة التحرير الوطني.

– إنشاء هيئات اجتماعية مختلفة تعمل للتوعية والتوجيه من أجل بناء الجزائر هذه الأجهزة كالآتي:

أ – الاتحاد الوطني النسائي: والتي لعبت دورا كبيرا في توعية المرأة التي شاركت في معركة التحرير في هذا الباب ورد:"إننا نحيي بتأثير وإعجاب الشجاعة الثورية المتحمسة التي عبرت عنها الفتيات والنساء، والزوجات والأمهات وجميع إخواننا المجاهدات اللاتي يشاركن فعليا بالسلاح أحيانا في النضال المقدس لتحرير الوطن "[3].

ب –الكشافة الإسلامية: وحدت الجبهة الفرق والهيئات الكشفية الجزائرية بالمغرب العربي في إطار واحد وخدمت القضية الجزائرية لدى الهيئات الكشفية العالمية.

ج –الهلال الأحمر الجزائري:لا يمكن لنا إهمال الدور الذي لعبه في إقامة الاتصال بالصليب الأحمر الجزائري فضلا عن نشاطاته الأخرى.

د –النشاط الصحفي والجرائد: ظهرت جريدة المجاهد الناطقة بلسان الثورة الجزائرية، وتطورت النشرات المحلية، فعرفت بالقضية الجزائرية لدى الهيئات والمحافل الدولية.

هـ – الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:بعد أربع سنوات من الحرب التي عرفتها مسيرة الثورة الجزائرية قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تنحل وتشكل حكومة جزائرية.

---

[1] عمار قليل، المصدر السابق، ص 124.

[2] المرجع نفسه، ص 124.

[3] زغيدي، المرجع السابق، ص 149.

وفي 19سبتمبر1958 تم الإعلان – في آن واحد – في كل من تونس والقاهرة وعدة عواصم أخرى عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[1] وتوكل إليها مهمة إجراء المفاوضات، وكانت هذه الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس،وتعتبر هذه الحكومة حصيلة جهود أوضاع محلية ودولية، وقد جاء تأسيسها تنفيذ القرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد في القاهرة من 22إلى 28 أب/اغسطس1958، والذي كلف فيه لجنة التنسيق والتنفيذ بالإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة استكمالا لمؤسسات الثورة وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة[2].

إن هذا المؤتمر الذي عقد بالولاية الثالثة (القبائل) بوادي الصومام في 20 أوت 1956، قد أعطى الثورة شكلا تنظيميا وأعطاها قيادة، وحدد القوانين والأسس التي تسير عليها في كامل التراب الوطني.

تميز مؤتمر الصومام بالعمق والشمول في معالجة قضايا الثورة الجزائرية ومختلف القضايا العالقة، كما أهل جبهة التحرير للدخول في مفاوضات مع الطرف الأخر أبدى استعداده لذلك، إضافة إلى تحرير المؤتمرين من ضغوطات خارجية.

[1] سعد حلب، "المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، سنة 1986، ص 78.

[2] عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي والإنساني، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد14، سنة 2006، ص 67.

الفصل الثاني

التطور التنظيمي للولاية السادسة التاريخية

1954م-1962م

المبحث الاول: الوضع العام لفرع الصحراء قبل مؤتمر الصومام 1954-1956

المطلب الأول: الأوضاع السائدة في الصحراء 1954-1956

أ – الصحة:

لقد مر النظام الصحي إبان الثورة بالعديد من الصعاب في بداية انطلاقتها، من حيث عدم وجود حقيقي لهذا القطاع من حيث التنظيم، ويمكن القول أن الفترة الأولى من الثورة كانت المرحلة الصعبة، حيث اعتمد فيها على الأدوات والعلاجات التقليدية التي كان يستعملها الشعب الجزائري ويتداولها بالأرياف والمدن والصحاري، مع وجود عوامل وعوائق حالت دون ذلك، ومن ذلك صعوبة نقل الجرحى، أو حتى إرسالهم لوحدات أخرى، أو توفير الوسائل الضرورية للتخفيف من آلامهم وعلاجهم، مع صعوبة جلب الأدوية.

عانت الثورة في بداياتها نقصا في التأطير الطبي، لكن مع التحاق العديد من الطلبة الثانويين الدارسين في مختلف التخصصات، في 19 ماي 1956، تدعم القطاع الصحي بممرضين وأطباء لعبوا دورا كبيرا في تطوير النظام الصحي بالجزائر عموما، واستفادت الولاية السادسة من بعض الخبرات في التمريض، وذلك بالتحاق خير الدين، حيث أشرف على إقامة مستشفى.

لقد تم تنظيم القطاع الصحي عن طريق هيكل قيادي في النظام العسكري، حيث كان الرئيس للقطاع الصحي في الولاية برتبة ملازم أول[1].

تضاعف عدد الأطباء في منطقة الجنوب من 31 طبيبا سنة 1945، إلى 70 طبيبا سنة 1958، إلى 150 طبيبا سنة 1961، منهم 24 طبيبا في بشار و10 أطباء في ورقلة[2]، ولا يوجد سوى صيدلية واحدة في كل من: بشار، الأغواط، غرداية، توقرت وورقلة، أما الممرضين فقد وصل

[1] القيزي رقية، التنظيم الصحي خلال الثورة الولاية السادسة التاريخية أنموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، جامعة زيان عاشور الجلفة، ع4، ج2، ديسمبر 2017، ، ص82-83.

[2] لويزة ماضوي والعالية بن رابح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية شعبة تاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة، 2016-2017، ص62.

عددهم حوالي 15 ممرضا في كل الجنوب[1].

ب – الاقتصاد:

لقد استحوذ المستوطنون على الأرض الفلاحية واحتكروا التجارة ووسائل النقل، فوجد السكان أنفسهم مشردين وغرباء، إضافة إلى ذلك الضرائب التي فرضت عليهم، فشهدت المنطقة انهيار تجارة القوافل التي تعد مصدر رزق للسكان، وتعد زراعة النخيل المورد الرئيسي للسكان وهي منتشرة خاصة في واحات بسكرة الزاب الشرقي الجنوبي والغربي)، القنطرة، جمورة، مشونش، وادي ريغ، وادي سوف، ورقلة، ثم تأتي الحبوب في المرتبة الثانية، ولكن ونتيجة لمغارس التمور التي أنشأها الأوربيون واستغلالهم للمياه الباطنية إلى حد استنزافهم لها، حيث أنهم حولوا عيون المياه التي ترد إلى الآبار، فارتفع عدد النخيل لدى الشركات الاستعمارية وبعض الجزائريين الذين عمدوا إلى المضاربات بدعم الإقطاعي وأعوان الإدارة، فازدهرت مغروسا تهم وأتلفت أشجار البساتين التي يقوم عليها صغار الفلاحين لنقص المياه، ونلاحظ أنه حتى في مجال تربية الحيوانات تدهور الوضع بسبب الكولون ومزارعهم، وهذا ما دمر بعض القطعان لدى البدو، فأصبحوا يتنقلون عبر المدن بحثا عن العمل بسبب فقدان حيواناتهم[2].

ج – القضاء:

مع اندلاع الثورة، أصدر القيادة أوامر صارمة لكافة طوائف الشعب الجزائري تمنعهم من اللجوء إلى المحاكم الفرنسية، لقد عملت جبهة التحرير على خلق مؤسسة قضائية داخل المنظومة القضائية الفرنسية، ودعت الشعب الجزائري إلى اللجوء إليها، خاصة أن هذه المنظومة تستند إلى الشريعة الإسلامية التي تمسك بها الشعب الجزائري، وقد لاقت هذه الدعوة قبولا واسعا لدى الشعب الجزائري.

وتعود سرعة انتشار القضاء الثوري في المنطقة إلى طبيعة سكان الصحراء المتمسكين بعاداتهم وتقاليدهم، خاصة فيما يخص المنازعات والمسائل الشخصية التي يتم النظر فيها من قبل الأئمة وشيوخ الأعراش، بالإضافة إلى الظروف الخاصة بهم المتمثلة في الترحال وعدم الاستقرار.

---

[1] زويدي نهاد ودريسي سلمى، الأوضاع الاجتماعية والثقافية إبان الثورة الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص32.

[2] سارة الباي، التموين خلال الثورة التحريرية 1956-1962 الولاية السادسة التاريخية أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015-2016، ص21-23.

وبعد أن انتشرت الثورة في المنطقة ولاقت إقبالا، قررت قيادة الولاية إسناد مهمة القضاء إلى المسؤول السياسي بدلا من المسؤول العسكري، كما تم إنشاء لجان الصلح المتكونة من الأئمة والعلماء. وما يميز حل المنازعات والقضايا في هاته الفترة هو نظام الصلح؛ لأنه يمثل أبرز السمات الأساسية للقضاء الشرعي، واستمر القضاء الثوري على هاته الطريقة إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام.

بعد انعقاد مؤتمر الصومام، تم بموجب قراراته إنشاء اللجان الشرعية التي تتولى الإشراف على القضاء الشرعي وفق ما سبق، وقد بدأ في التطور إلى أن أصبح يشكل نظاما قضائيا معارضا للنظام الفرنسي، ومؤسسة قائمة بذاتها.

ويعتبر القضاء الثوري أحد الوسائل الناجعة التي سخرتها الثورة لجمع شمل الجزائريين وتوحيد صفوفهم[1].

د – التعليم:

من المعلوم أن حركة التعليم توقفت تقريبا عند اندلاع الثورة لتحل محلها لغة السلاح، زيادة على سياسة المستعمر حيث تم إغلاق المعاهد والمدارس والزوايا لتعرف الأمية في الجزائر ارتفاعا كبيرا، إلا أن الثورة بذلت جهودا لتدارك الوضع[2]. والمتصفح لأدبيات الولاية السادسة يدرك الأهمية التي أعطاها قادتها لهذا القطاع الحيوي، باعتباره أحد العناصر الأساسية في بناء المجتمع، ونلمس ذلك في التوجيهات العامة الصادرة من قيادة الجيش التي اتخذت محورين بارزين: حول التعليم ومحو الأمية ويشمل كل أفراد الشعب صغارا وكبارا، وحول التكوين الميداني والسياسي والثقافة العامة التي يجب أن يطلع عليها كل منخرط في الجيش.

فقد تضمنت مسودة لرسالة المحافظ السياسي لقسمة 34 على حفظة القرآن الكريم ما يأتي: توجيهات عامة حول أهمية العلم ودوره في المعرفة والرقي التاريخي والحضاري للأمم والشعوب. الحث على

[1] إسمان حليس وميسوم بلقاسم، التنظيم القضائي في الولاية السادسة التاريخية –المنطقة الرابعة أنموذجا-، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مج10، ع4، السنة ديسمبر 2021، جامعة بسكرة، ص423-.424

[2] فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2013-2014، ص.36

التعليم لمواكبة التطور. اقتراح برنامج تعليمي يحدد ساعات العمل وأيام الراحة وأعمار التلاميذ. المواد الدراسية وتوزيعها على الأيام وحسب عمر التلاميذ. إدخال التربية الدينية، قواعد الإسلام وكيفية الوضوء وأوقات الصلاة والسيرة النبوية. إدراج التربية السياسية كالتدريب العسكري وحفظ الأناشيد الوطنية[1].

هـ – لإعلام:

ازدادت الوتيرة الدعائية باتساع رقعة الثورة، وقد عرفت الثورة نوعين من الدعاية: دعاية رسمية يقوم بها المحافظ السياسي الذي يتولى تعبئة المواطنين وتجنيدهم لخدمة الثورة والرد على دعاية العدو من خلال القيام بأعمال حربية على مراكز العدو وشرح هذه الانتصارات للمواطنين وإصدار مناشير لتفنيد ادعاءات العدو وفضح جرائمه، كما وجدت أيضا الدعاية الشعبية التي يقوم بها المواطن تلقائيا تحمسا منه للثورة وهذا النوع لا يعرف حدودا ولا تربطه قيود.

وتعزز رصيد المنطقة الإعلامي من خلال إصدار مجلة صدى الجبال وهي مجلة ثقافية إعلامية تصدرها الولاية السادسة)، وكانت المجلة منارة لاكتشاف المهارات والقدرات في الرد على المناورات السياسية التي كانت تحيكها السلطات الفرنسية اتجاه الثورة، فظهرت مجموعة من المقالات لمجاهدين من أمثال: محمد شعباني، الطاهر لعجال، زيادة على المقالات التي تصف أخبار المعارك والعمليات العسكرية التي تقوم بها الولاية. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الولاية الوحيدة التي تستعمل اللغة العربية في جميع ما يصدر عنها من مناشير ومطويات وكما هو الحال في مجلة صدى الجبال[2].

هذا في الداخل أما في الخارج، فقد تعزز الإعلام بميلاد إذاعة الثورة التي كانت تقدم يوميا أخبار الثورة، وصار من النادر أن يخلو بيت من راديو[3].

المطلب الثاني: الثورة في الجنوب الجزائري 1954-1956:

لم تكن الصحراء الجزائرية بمعزل عن الثورة من أول انطلاقتها—كما سيظهر لاحقا-، أين قام سي

[1] الهادي درواز، من تراث الولاية السادسة التاريخية، الورقة الثالثة، دار هومة، الجزائر، ط 2009، ص162-163.

[2] فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص40.

[3] الهادي درواز، من تراث الولاية السادسة التاريخية، المرجع السابق، ص239-240.

زيان بتكوين رجال المنطقة الصحراوية للقيام بالكفاح المسلح[1] وتدريب الشباب، وخلال هذه الفترة قدم محمد بوضياف إلى بسكرة في جويلية 1954، واتصل بالسيد عاشور زيان وأخبره بقرار القيادة في تفجير الثورة[2]، وأكد المجاهد سليمان فراجي قائلا: "أن القائد سي الحواس كان قد قدم إلى مناطق الجنوب الشرقي في إحدى جولاته المتعددة التي شملت: تقرت، ورقلة، غرداية...، وكان ذلك سنة 1953م، وهي فترة التحضير للثورة المسلحة، وقام بالاتصال ببعض الشخصيات الفاعلة في الحركة الوطنية بهدف التحسيس والدعاية"[3].

وبهذا تكون الصحراء الجزائرية مشاركة في الثورة منذ بدايته، يقول الهادي درواز مؤكدا: "م تمض الستة أشهر الأولى من اندلاع الثورة، حتى امتد لهيبها عبر جبال وقرى الناحية الصحراوية، وانضم سكانها في صفوف جيش التحرير الوطني، وأصبحت الثورة متواجدة في مدن، وقرى وأعراش الناحية"[4].

ويواصل الهادي درواز في حديثه عن الثورة في الصحراء الجزائرية قائلا: "وتفيد الروايات والشهادات التي أدلى بها كل من العقيد أوعمران، والرائد عمر صخري، أن مناضلي بوسعادة جاؤوا إلى باليسترو الأخضرية حاليا) طلبا للجهاد والسلاح منهم ... وقال لهم أوعمران: لا يوجد عندنا سلاح وخذوا قادوما وأقطعوا أعمدة التليفون ... وفي الجهة الجنوبية الشرقية وادي سوف) قاموا بالتخريب"[5]، وفي هذه الشهادات تأكيد على أن رجالات الصحراء الجزائرية لم يتوانوا من أول يوم في المشاركة في الثورة بكل الوسائل المتاحة -مع قلة العتاد والسلاح-.

وبالحديث عن رجالات الثورة في الصحراء الغربية، فإن لحمة لخضر أصر على أن يكون للثورة حضور في المنطقة، وقام بمعركة 17 نوفمبر بناحية حاسي خليفة، أما من الناحية الغربية بوسعادة

[1] بركة خضرة، الولاية السادسة وعلاقتها بالولايات التاريخية الأخرى 1956-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، ص.7

[2] بركة خضرة، الولاية السادسة وعلاقتها بالولايات التاريخية الأخرى 1956-1962، المرجع نفسه، ص.7

[3] رضوان شافو، الثورة الجزائرية في الولاية السادسة التاريخية (منطقة ورقلة أنموذجا)، مجلة العلوم الاجتماعية، مج6، ع1، جوان 2012، جامعة الوادي، ص.184

[4] الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، الورقة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 45.

[5] الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، المرجع نفسه، ص 45.

والجلفة)، فكان الشيخ زيان عاشور من الأوائل الذين كانوا على علم بالثورة منذ شهر جويلية، لكنه اعتقل في 1 نوفمبر، ليعود بعد اطلاق سراحه في جويلية 1955، ويلتحق بالثورة بجيش بلغ 1000 مجاهد سنة 1956، ليكون أول مسؤول للمنطقة الصحراوية.

وفي فضل الشهيد زيان يقول الهادي درواز نقلا لرواية الرائد عمر صخري: "أن الشهيد مصطفى بن بولعيد كان يشيد دائما بخصال الشهيد زيان عاشور، وما يتمتع به من أخلاق، ومقدرة في التعبئة، ومعرفة لخصائص سكان الناحية ويقول: "هذا الرجل الذي أعتمد عليه في الصحراء".

بدأت الاتصالات في مد العمل الثوري إلى أقصى الجنوب منذ الأيام الأولى للثورة، حيث ساهمت كل من بسكرة والوادي في توفير السلاح والذخيرة، وكانت هاتان الولايتان ضمن المنطقة التي يشرف عليها مصطفى بن بولعيد، الذي ترك توصيات تتعلق بوجوب تمركز الثورة في الصحراء، وبناء على هذه التوصيات قام عباس لغرور بإرسال فرقة من المجاهدين بقيادة الحسين بن عبد السلام ينوبه سي الحواس، وانقسمت الفرقة إلى أفواج تمركزت في مدينة طولقة وجبل عمور وأولاد جلال، واستمر سي الحواس في نشر الثورة بالمنطقة، بعد تكليفه بالقيادة من طرف الحسين بن عبد الباقي[1].

ومن هنا يظهر اهتمام قيادة الثورة بتنظيم الصحراء منذ اندلا ع الشرارة الأولى، حيث كانت الجبهة الشرقية منها تابعة للولاية الأولى، مخصصة لها منطقة وهي المنطقة الثالثة، أما الناحية الغربية فكانت تابعة للولاية الخامسة[2].

وتعتبر هذه المحطة من الثورة، والتي تمتد من ليلة أول نوفمبر إلى مؤتمر الصومام، مرحلةً هامة وحساسة، انصب الاهتمام فيها على تحسيس الناس بالثورة وتوحيد الصفوف، بالإضافة إلى توفير المؤونة والعتاد والسلاح، تم تنظيم العمل فيها على لجان وخلايا حسب تواجد السكان في المنطقة، وشرعت اللجان في توفير المستلزمات الضرورية والتحسيس والتوعية، وتدعم ذلك بالانتصارات التي حققها جيش

[1] بركة خضرة، الولاية السادسة وعلاقتها بالولايات التاريخية الأخرى 1956-1962، المرجع السابق، ص8-9.

[2] المرجع نفسه، ص9-10.

التحرير على العدو الفرنسي، وقد تنافس رؤساء القبائل وميسورو الحال في تقديم التبرعات بشراء الألبسة والمؤونة والأدوية[1].

أما عن التسليح فكان تطوعا من المواطنين، حيث أن رجل البادية يرى السلاح من مكونات الرجولة، فهو يدافع به عن نفسه وأهله ويستعمله للصيد، فتبرع الأهالي بما يملكون من أسلحة للثورة. ولم يقتصر التسليح على تبرع المواطنين فقط، بل إن المنطقة الصحراوية ونظرا لموقعها الجغرافي الحدودي مع دول إفريقيا الخارجة من الحرب العالمية بمخلفات من الأسلحة والعتاد، قامت لجان الثورة بجلب الأسلحة وشرائها من تجار الأسلحة بالمنطقة[2].

أكد عمر أوعمران أن عملية الحصول على السلاح من الجيش الفرنسي حيث قال: "لم يكن من الضروري أبدا أن نجتاز بضعة آلاف من الكيلومترات في الصحراء لنأتي بالسلاح، إن سلاحنا نأخذه من عند الجنود الفرنسيين أنفسهم"[3].

ومما يبين أهمية السلاح هو كون الذين كانوا يرغبون في الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني يشترط عليهم أن يأتوا بأسلحتهم أو يفتكوها من العدو بأنفسهم زيادة على القيام ببعض العمليات فيما بعد كعملية الفرز، وبالتالي فإن السلاح يعتبر أهم من الشخص نفسه؛ حيث كانت طلبات الراغبين في الالتحاق بالجيش ترفض في معظمها لعدم توفر السلاح، وأحيانا كان عدد من الملتحقين بصفوف الجيش يبقون –اضطراريا- لفترة ينتظرون الحصول على السلاح من طرف إخوانهم المسلحين أثناء الكمائن والاشتباكات والمعارك مع قوات العدو[4].

وكرد فعل لانتصارات الثورة في المنطقة الصحراوية، كان الرد قاسيا من جنرالات العدو الفرنسي، الت

[1] الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، المرجع السابق، ص48-49.

[2] المرجع نفسه، ص51.

[3] أحمد عصماني والحبيب سالم، دور الولاية الرابعة في دعم وتنظيم الولاية السادسة 1956-1959، مجلة مدارات تاريخية، جامعة البليدة 2، مج3، ع2، جوان 2021، ص191.

[4] أحمد عصماني والحبيب سالم، دور الولاية الرابعة في دعم وتنظيم الولاية السادسة 1956-1959، المرجع نفسه، ص192.

ي هدفت لعزل الثورة عن الشعب، حيث فُرِضَ حظر التجول مع بداية سنة 1955، ووضعت نقاط تفتيش عام للأشخاص والبضائع، واعتقال كل من له نشاط مع الأحزاب السياسية، ومداهمة منازلهم ومتاجرهم وحرق ممتلكاتهم، إضافة إلى السب والشتم والضرب والقمع والتعذيب بل حتى الإبادة الجماعية ودك القرى وتدميرها، وفي هذا بيان لظروف العمل والمعاناة القاسية التي عاشها الثورة[1].

ولا بأس في هذا الإطار أن نذكر نماذج من بعض المعارك التي عرفتها المنطقة في هذه الفترة من 1954 إلى 1956:

- **معركة درمل الهامل:** وقعت في آخر ديسمبر 1955، وتعد من أولى المعارك التي وقعت في المنطقة التي تمكن من خلالها المجاهدون من إحداث خسائر في صفوف العدو، وقامت قوات العدو المدعمة بالدبابات بهدم المنازل، وأعدم ثلاث شبان وأخذ الرجال إلى السجن ببوسعادة، وأخليت درمل من السكان، وأعقب المعركة حملة تفتيش واسعة.
- **معركة جبل الدخان:** في أكتوبر 1956 بقيادة سي الحواس، قدرت فيها خسائر العدو بستة وعشرين قتيلا وجريح، واستشهد فيها ثلاث مجاهدين.
- **معركة جبل أمحارقة:** المعروفة بشعبة لوذح بلدية مسيف بقيادة مخلوف بن قسيم والتومي ورابح حماني، كان يوما قاسيا على المجاهدين الذين استشهد منهم 27 واحدا أما العدو فكانت خسائره طائرة و70 جنديا بين قتيل وجريح[2].

[1] الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، المرجع السابق، ص52-55.

[2] فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص42-44.

المبحث الثاني: مراحل تطور تنظيم الولاية السادسة:

مرت المنطقة الصحراوية -المسماة لاحقا بالولاية السادسة- خلال ثورة 54 بعدة مراحل، نوردها كالآتي:

المطلب الأول: المرحلة الأولى: 1954-1956

أ – إرهاصات ظهور الولاية السادسة:

كان استحداث الولاية السادسة مجرد مشروع قبل اندلاع الثورة، وهذا ما أدى إلى تأجيل أمر استحداثها رسميا إلى ما بعد انطلاق الثورة، مما جعل مصطفى بن بولعيد يتخذ قرار إلحاق الصحراء بمنطقته الأولى[1]، وقد أجمع قادة الثورة على تقسيم البلاد إلى خمس مناطق مع منطقة إضافية سادسة، تبقى في مرحلة أولية للإمداد والتمويل، ...تحتاج الثورة كي تتجاوز مرحلة الضغط إلى مصادر متنوعة للتموين والتمويل، وكانت الصحراء هي متنفس الولاية الأولى في تلك المرحلة[2].

يقول الهادي درواز في معرض ذكره لبطولات رجال الثورة: "ونخص بالذكر هنا الشهيد مصطفى بن بولعيد ... باعتبار أن الولاية السادسة كانت جزءا من منطقة الأوراس ليلة أول نوفمبر 1954، وكلفه إخوانه بالإشراف على المنطقة عند توزيع المهام"[3]، حيث جمع –عشية انطلاق الثورة بالأوراس- قادة النواحي بقرية لقرين بناحية باتنة بخنقة الحداد ودشرة موسى، وحضر الاجتماع كل من عاجل عجول وعباس لغرور، وبشير شحاني، وقام بن بولعيد بتكليف بعض المجاهدين بالتوجه إلى الصحراء لنشر الثورة هناك، حيث كلف حسين برحايل بمهمة الهجوم بمدينة بسكرة[4]. وتنقل الروايات أن مصطفى بن بولعيد "أفرز لها 41 مجاهدا، انطلقت من جبل أحمر خدو، على خمسة أفواج"[5].

---

[1] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 2018-2019، ص29.

[2] فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص7.

[3] الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، المرجع السابق، ص40-41.

[4] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص29.

[5] الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، المرجع السابق، ص42.

وفي بسكرة أيضا، قام سي الحسين -المدعو بولحية أو الشيخ حسين- بالهجوم بتكليف من طرف مصطفى بن بولعيد، حيث كان الفوج صغيرا وحركاته في غاية السرية والحذر واتصالاته محدودة ومقصورة على أفراد محددين[1].

إن مساهمة الصحراء –كما يؤكد الرائد زكرياء الطيب فرحات)- تكون من بعيد، وأن ترك الصحراء دون مشاركة كثيفة وفعالة في الثورة هو خطأ فادح لن يغفل العدو عنه، ولن يتأخر في استغلاله إلى أقصى مدى[2].

في سنة 1955، في اجتماع لقادة المنطقة الأولى من ولاية الأوراس، عين بلقاسمي محمد بن مسعود قائدا على ناحية مشونش، كما كان هذا الأخير يشرف على فرع الصحراء لمغير، أولاد جلال، الزاب المغربي، طولقة وحتى غرب بوسعادة)، وقد استطاع أن يخوض غمار المعارك بحنكته وتنظيم الناحية تنظيما عسكريا دقيقا[3].

وفي نفس السنة، وفي شهر سبتمبر، اتجه المجاهد سي حسين عبد الباقي رفقة المجاهد الصادق الجغروري إلى جهة الصحراء لينظم الثورة في تلك الجهة، كما نظمها في الحاجب، طولقة، الزاب المغربي وأولاد جلال)، والتقى بزيان عاشور[4].

وفي شهر أكتوبر تلقى زيان عاشور أمرا مكتوبا من مصطفى بن بولعيد يقضي بتعيينه قائدا لكل الوحدات الموجودة في الجهة...، وبذلك اكتسى زيان عاشور الصبغة القانونية، واستطاع في غضون سبعة أشهر تقريبا تجنيد ما يزيد عن 400 مجاهد[5].

في 21-03-1956، وبعد عرض الحالة العسكرية والسياسية بمنطقة جنوب الأوراس والصحراء، طرحت فكرة تكوين الولاية السادسة لأول مرة[6]. كما ورد ذلك في مخطوط الرائد زكرياء

---

[1] عمري سوسن، العقيد محمد شعباني ودوره في الولاية السادسة وبعد الاستقلال 1954-1964، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ العاصر، شعبة التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قطب شتمة-، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2012-2013، ص13.

[2] المرجع نفسه، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص15.

[4] المرجع نفسه، ص15-16.

[5] فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص9-10.

[6] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص29.

طبيب فرحات حميدة) حيث جاء فيه: "في بداية مارس دعينا من جديد إلى الاجتماع مع سي مصطفى بالأوراس، ورافقنا في الرحلة الأخ عاشور زيان"[1].

وفي شهر جوان من سنة 1956، وقع اجتماع بنسنيسة بأولاد رابح بوسعادة، حضره كل من أحمد عبد الرزاق –سي الحواس–، زيان عاشور، حسين عبد الباقي، والصادق جغروري، تمت فيه عملية التوزيع الجغرافي، وخلف سي الحواس قائده الحسين عبد الباقي على منطقة الصحراء[2].

ب– إنشاء الولاية السادسة:

ليأتي مؤتمر الصومام في شهر أوت من سنة 1956م، ليناقش التقارير المتضمنة للجوانب السياسية والعسكرية والمالية لكل منطقة، إضافة إلى تقرير منطقة الجنوب الذي كان مفترضا أن يقدمه علي ملاح ونظرا لتخلفه قدمه عمر أوعمران، وفي هذا المؤتمر التاريخي تمت إعادة تقسيم الجزائر إلى ست ولايات[3].

حيث وصلت في شهر جويلية 1956 إلى مسؤول فرع الصحراء الحسين عبد الباقي دعوة ممضاة من طرف مسؤول منطقة القبائل كريم بلقاسم، لكن المسؤولين لم يستطيعوا الذهاب لأنهم لاحظوا:

- أن الدعوة لم يسبقها أو يصاحبها أي اتصال تحضيري أو تفسيري.
- أنه –تبعا للقواعد النظامية والثورية المتعارف عليها والجاري العمل بها– كان لا بد أن توجه تلك الدعوة إلى قيادة منطقة الأوراس التي كانت تنتمي إليها المنطقة.
- لم يكن في مقدور المسؤولين التوجه إلى أماكن أخرى بصورة غير نظامية ودون أمر من قيادة منطقة الأوراس التي كانوا ينتمون إليها[4].

وهذا يوضح حرص قادة الثورة على التأني والاحتراز في التصرف واتخاذ القرارات.

أجرى سي الحواس اتصالاته بالعربي بن مهيدي، حيث قام هذا الأخير بإطلاعه على قرارات مؤتمر الصومام، وفي أواخر سبتمبر عقد سي الحواس اجتماعا مع زيان عاشور أطلعه فيه على الوثائق،

---

[1] عمري سوسن، العقيد محمد شعباني ودوره في الولاية السادسة وبعد الاستقلال 1954-1964، المرجع السابق، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص17.

[3] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص40-41.

[4] فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص12.

فاتفقا على توحيد النظام حسبما نصت عليه مقررات الصومام، وبناء على ذلك تم توحيد الجيش والقيادة بعدها ثم عقد اجتماعا المجاهدين أطلعهم فيه سي الحواس على تلك القرارات، وعن الاتفاق بينه وبين زيان عاشور وأنه إذا غاب أحدهما ناب عنه الآخر[1].

وهذا يوضح أنه رغم أن القيادات لم تحضر المؤتمر إلا أنهم التزموا بما جاء فيه بعد ظهور نتائجه وقراراته.

ضمنت الولاية السادسة عند تأسيسها المناطق الجنوبية للجزائر، فشملت بذلك: ولاية الجلفة، الأغواط، غرداية، تمنراست، إيليزي، ورقلة، الوادي، بسكرة، والقسم الجنوبي من ولاية المسيلة سيدي عيسى، بوسعادة، عين الملح)، فكانت بذلك أكبر ولاية من حيث المساحة، وأغنى منطقة بثرواتها الطبيعية من غاز وبترول ومعادن ثمينة[2]. لتمتد من جنوب الأوراس شمالا إلى أقصى نقطة في جنوب الصحراء، ومن الحدود الليبية شرقا إلى حدود الولاية الخامسة غربا[3]. كما لها حدود مع دول المغرب العربي: تونس، ليبيا من الشرق والجنوب الشرقي دولتان إفريقيتان هما مالي والنيجر[4].

هذه هي الولاية السادسة التي أسند أمر قيادتها إلى العقيد علي ملاح الذي استلم مهامه رسميا في أكتوبر، حيث بادر علي ملاح بإرسال البعثات شرقا وغربا وجنوبا لاستطلاع الأوضاع[5].

وقد عمل سي الشريف –علي ملاح- على نشر الوعي الثوري بين الجماهير الشعبية بالولاية، وشكل وصول الطلبة ما بين 1956-1957 إلى الولاية فرصة لإصلاح الهياكل القاعدية[6].

يقول الرائد عز الدين: "علي ملاح الذي التقيت به لأول مرة بالزبربر عندما كنت في فترة نقاهة قد أثـر في نفسي بتواضعــه ولطافته التلقائية والتزامه الصارم، كان مصحوبا بكثير من الجنـــود

[1] فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع نفسه، ص12-13.

[2] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص42.

[3] عمري سوسن، العقيد محمد شعباني ودوره في الولاية السادسة وبعد الاستقلال 1954-1964، المرجع السابق، ص19.

[4] فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص13.

[5] فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع نفسه، ص14.

[6] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص49.

التابعين للولاية الثالثة"[1].

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: 1957-1962

تعرضت الولاية السادسة في هذه الفترة إلى مجموعة من الأزمات، نوردها كالآتي:

أ – أزمة القيادة والحل المتكرر للولاية:

بعد استشهاد سي الشريف رفقة ثلاثة من المجاهدين في 31-03-1957 على يد الشريف بن السعدي، قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بحل الولاية السادسة، ليقوم العقيدة بوقرة قائد الولاية الرابعة) من قضية بن السعدي، قام بإعادة هيكلة الولاية السادسة، ووضع الطيب جغلالي على رأس مجلس الولاية بصفة مؤقتة، لأن في نظر العقيد بوقرة لم يبق في الولاية مسؤول يتمتع بالأقدمية الكافية التي تؤهله لترأس الولاية السادسة، وعين عبد الرحمن مقاتلي مساعدا للطيب جغلالي، مكلفا بالاستعلامات والاتصالات[2].

حاول الطيب جغلالي إرجاع جنوب الولاية، وعقد اجتماعا يوم 26-08-1957، دام ثلاثة أيام، لتبلغه أنباء تتمثل في حل لجنة التنسيق والتنفيذ للولاية السادسة، وتقسيمها بين الولايات الأولى والرابعة والخامسة، كالآتي:

- الصحراء الشرقية حتى بوسعادة تابعة للولاية الأولى.
- الصحراء الغربية تابعة للولاية الخامسة.
- المنطقة الأولى التي تضم سور الغزلان عين بويسف البرواقية تابعة للولاية الرابعة[3].

وكان هذا الحل نظرا لسعة أراضي الولاية السادسة وسيطرة بلونيس على قسم من ترابها وإعاقته لنشاط جيش التحرير في الولاية، ولانشغال قادة الولاية بمسائل التوعية والتنظيم في المنطقة، وهكذا انتهى مشروع الولاية السادسة بعد أشهر من أكتوبر 1957 إلى مارس 1958، ولكننا ننبه هاهنا إلى أننا لا نعني بالحل توقف النشاط الثوري، بل إن المقصود بالحل هو تجميد وتعطيل نشاط القيادة إلى حين[4].

---

[1] أحمد عصماني والحبيب سالم، دور الولاية الرابعة في دعم وتنظيم الولاية السادسة 1956-1959، المرجع السابق، ص196.

[2] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص51-52.

[3] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع نفسه، ص52-53.

[4] عمري سوسن، العقيد محمد شعباني ودوره في الولاية السادسة وبعد الاستقلال 1954-1964، المرجع السابق، ص22.

بقيت الولاية على هذا الحال، حتى قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إعادة تنظيم الولاية السادسة بقيادة سي الحواس، لما تولى أوعمران القيادة في الأوراس، تم تعيين سي الحواس قائدا على المنطقة الثالثة من الولاية الأولى، بعدها التحق سي الحواس بجبل القسوم حيث عقد اجتماعا كبيرا في بداية جانفي 1958، تقرر فيه إعادة هيكلة الولاية السادسة[1].

وكان مجلس القيادة كالآتي:

- **سي الحواس** قائد الولاية.
- **عمر إدريس** المدعو فيصل الصاغ الأول العسكري.
- **الطيب الجغلالي** الصاغ الأول السياسي.
- **محمد العربي بعزيز** الصاغ الأول للاتصال والإخبار.
- **محمد الشريف خير الدين** الصاغ الأول للصحة[2].

وقد قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتوطيد التنظيم المسلح داخل البلاد، فألحقت بعض المناطق بالولاية السادسة، وهي:

- **المنطقة الأولى**: تضم قصر البخاري وعين يوسيف، عين بسام، ديرة وسور الغزلان التي كانت تحت الولاية الرابعة)
- **المنطقة الثانية**: مناطق الجلفة التي تقع بين بين المحور بوسعادة، الجلفة جنوبا وطريق لاروكاد شمالا التي كانت تحت الولاية الخامسة)، إضافة إلى مناطق ولاية الأغواط.
- **المنطقة الثالثة**: مناطق بوسعادة وجنوب الجلفة ومنطقة غرداية.
- **المنطقة الرابعة**: مناطق بسكرة، الوادي، تقرت، ورقلة التي اشترط سي الحواس في اجتماعه بلجنة التنسيق والتنفيذ أن تكون تابعة للولاية السادسة، وهذا ما كان سبب في مشاكل وقعت بين الولاية الأولى والسادسة —حسب شهادة عمر صخري-[3].

نادى العقيد عميروش إلى عقد اجتماع عقداء الداخل، ولبى سي الحواس النداء، وكلف الرائد عمر إدريس بتسيير الولاية في فترة غيابه، وفي الطريق إلى تونس وقعت معركة مع العدو في جبل ثامر

[1] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص53.

[2] سارة الباي، التموين خلال الثورة التحريرية 1956-1962 الولاية السادسة التاريخية أنموذجا، المرجع السابق، ص43.

[3] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص55.

ناحية بوسعادة، استشهد فيها العقيدان، وأصيب عمر إدريس وأسر، وقرر العدو إعدامه في جوان 1959 بعد فشل عملية استنطاقه. وإثر ذلك جمدت الولاية السادسة من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

بعد عودة الطيب جغلالي من مهمة جلب السلام من تونس، تم تعيينه قائدا للولاية السادسة بعد وصوله في نوفمبر 1958، وشرع في تنظيم الولاية، واستعان بـ15 إطارا من الولاية الرابعة، فكان ذلك سببا في استياء مسؤولي مناطق الولاية السادسة، ومما زاد من تعقيد الأمور، وصول رسالة منه إلى الولاية الأولى يشكو فيها المسؤولين وعلى رأسهم محمد شعباني[2].

وبتاريخ 29-07-1959 اغتيل الطيب جغلالي، فحاولت الحكومة المؤقتة تقسيم وتجميد الولاية السادسة، نظرا لأنها بقيت دون قيادة، الأمر الذي أدى برؤساء المناطق للاجتماع وتعيين محمد شعباني قائدا لها، ولم يتم تعيينه بصفة رسمية من الحكومة، وكان محمد شعباني رافضا لفكرة تجميد الولاية، وشكل برئاسته مجلسا لها في جويلية 1959 بجبل محارقة[3].

حاولت الولاية الأولى استرجاع منطقتها الثالثة، إلا أن شعباني وقف ضد هذا، وكون مجلسا استرجع فيه المنطقة، وفي هذا يقول المجاهد عمار حشية: "في فترة سي الحواس وشعباني لم تعرف الولاية السادسة دعما من الولاية الأولى وكان كل عقيد على ولاية يهتم بولايته فقط حتى نهاية حرب التحرير"[4].

وحرصا من قادة المناطق على تفادي أي فراغ على مستوى قيادة الولاية في هذه المرحلة الصعبة، عينت القيادة العليا في الخارج قيادة الولاية رسميا في سنة 1961 وكانت تتألف من:

- **محمد شعباني** قائدا عاما للولاية برتبة صاغ ثاني.
- **سليمان سليمان** المدعو لكحل برتبة صاغ أول للمواصلات.
- **محمد الشريف خير الدين** برتبة صاغ أول للمواصلات.
- **محمد روينة قنتار** برتبة صاغ أول سياسي.

[1] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص56.
[2] المرجع نفسه، ص56-57.
[3] المرجع نفسه، ص57.
[4] المرجع نفسه، ص57-58.

- **عمر صخري** برتبة صاغ أول للأخبار.
- **حسين ساسي** ضابط ثاني بالولاية[1].

في هذه الفترة، كانت الولاية الأولى يترأسها محمد الطاهر الزبيري، ونظرا للصراع السياسي الذي تمر به القيادة، سعى شعباني –باتصال مع الزبيري بواسطة عمر صخري- إلى توحيد الكلمة مع قادة الولايات الداخلية، ثم رجع ومعه كل من الزبيري وبومدين والسعيد عبيد. وبالمقابل حاول بن بلة كسب ثقتهما بمحاولة استشارة الزبيري في فكرة المكتب السياسي، وعندما أعلن بن بلة حل هيئة الأركان في 01-06-1962، سارع بومدين إلى الأوراس لاستقطاب الزبيري وشعباني، فتحالفوا على تشكيل فيالق مختلطة بين الولايتين الأولى والسادسة، لكن جيش الحدود الخاضع لبومدين دخل إقليم الولاية السادسة نواحي بسكرة والوادي فوقعت معارك بين جيش الحدود والمواطنين من الولاية السادسة، مما أدى إلى خلاف بين الهواري وشعباني والزبيري[2].

لتدخل القيادة في سباق على السلطة، وتحتدم الصراعات بين التكتلات بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة، وبما أن الولاية السادسة جزء لا يتجزأ من هذا الصراع فقد كان لها مكان في هذا السباق، أين ظهرت بوادر الخلاف بين شعباني والسلطة المتمثلة في حكومة بن بلة، لتتوتر العلاقة بعد الاستقلال، وتصل إلى حد القطيعة.

أما عن فرحة الاستقلال، فقد تم سماع الخبر عن طريق المذياع بتاريخ وقف القتال، ولم تأت أي اتصالات أو كتابات رسمية –حسب شهادة البار المبخوت-، وذلك بغرض التزام الضباط بأماكنهم والمواقع المحددة لضمان السير الحسن في حال حدوث أي طارئ، وقد كان الاحتفال الأول عند العقيد الشعباني في مدوكال، أما الاحتفال الثاني فيقول البار المبخوت أنه كان عنده في الناحية الثانية[3].

---

[1] فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص16.

[2] إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص58.

[3] خيري الرزقي، تطور الثورة التحريرية في الولاية السادسة 1956-1962 من خلال الروايات الشفوية (رواية المجاهد البار المبخوت مسؤول الناحية الثانية نموذجا)، د ط، د ت، ص203.

وفي هذا تأكيد على أن المنطقة الصحراوية متمثلة في الولاية السادسة كانت حاضرة تاريخيا خلال كل تطورات ثورة التحرير في الجزائر منذ اندلاعها إلى لحظة إعلان وقف إطلاق النار وحتى بعد الاستقلال.

التي قدرت ب15 مليون فرنك[1].

[1] قن محمد، فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962، مجلة المصار، ع29، ص275.

الفصل الثالث

أهم التحديات والوقائع في الولاية السادسة التاريخية

الفصل الثالث: أهم التحديات ووقائع الثورة بالولاية السادسة التاريخية.

المبحث الأول: علاقة الولاية السادسة التاريخية بالولايات الأخرى:

المطلب الأول: المرحلة الأولى 1956-1957:

أ – من جانب التنظيم:

لقد عملت الولايات على التعاون فيما بينها ولاسيما الولاية السادسة التي كانت حديثة النشأة بقيادة علي ملاح (سي الشريف) حيث تم تدعيمه من طرف قادة الولايات الأخرى خاصة بالضباط والسلاح.

بعد تولي علي ملاح(سي شريف) قيادة الولاية السادسة تم تدعيمه من الولايات الأخرى بالضباط والأسلحة من أجل تنظيم الولاية.

لقد التزمت الولاية الرابعة بوفائها لمبادئ الثورة وعمل قادتها كل ما في وسعهم لإقرار الأمن وتوحيد صفوف الثورة ولم تتأخر في إرسال خيرة وحدتها عدة وتدريبا مثلها في ذلك مثل الولاية الثالثة إلى الولايتين الأولى والسادسة تلبية لطلب هاتين الولايتين[1].

وعلى إثر الاجتماع الذي عقد في الولاية الثالثة مع العقيد سي ناصر بقرية معوية القريبة من مدينة الأربعاء، تميزت ببعض الأحداث من بينها نقل الضابط الثاني عبد الرحمن أوميرة إلى الولاية السادسة لمساعدة قائدها العقيد سي الشريف (علي ملاح) كرائد للولاية[2].

كما أنه عند نهاية 1956 وبداية 1957 جاء من المدن ولا سيما من العاصمة إطارات شابة فسمح وصولهم بإصلاح الهياكل القاعدية الأمر الذي مكن من هيكلة مناطق الولاية السادسة حسب التنظيم النموذجي الذي قرره مؤتمر الصومام فكلف العقيد سي الشريف الرائد عبد الرحمن جوادي بمهمة إنشاء المنطقة الأولى منطقة سور الغزلان وعين الرقيب الروجي على المنطقة الثانية منطقة قصر البخاري[3]

---

[1] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط 2،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص ص 21 – 22.

[2] عبد الحفيظ أمقران الحسين، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة الجزائر، 2010 ، ص 71.

[3] حمود شايد، دون حقد ولا تعصب كابوية عبد الرحمن حلب الجزائر، 2010، ص108 – 109.

كما قاد الرائد ميرة وحدته نحو منطقة الحضنة وخاض فيها معارك ضارية ضد المصاليين بالتعاون مع رجال العقيد علي ملاح. كانت المعارك متواصلة وعنيفة امتدت إلى غاية جبل بوكحيل على أبواب مدينة الجلفة[1].

سنة 1957 التحقت قوة تعدادها سبعون مجاهدا بقيادة سي أحسن ونائباه بالعيد وزبير قادمة من الولاية السادسة إلى جانب قوة أخرى يقودها الروجي[2].

ب- من جانب التسليح:

لقد كانت مسألة تأمين الحصول على الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر أحد أكبر التحديات التي واجهت الثورة التحريرية واستطاعت التغلب عليها بفضل المساعدات التي وجدتها الثورة لدى الدول العربية[3].

أشعرت القيادة المركزية العقيد سي علي الشريف في تلك الفترة بالذات بأن كمية من الأسلحة الموجهة إليه قد غادرت المغرب عبر الولاية الخامسة فجمع الجنود ثلاث سريات ووجههم إلى الولاية الخامسة لملاقاة الأسلحة كلف الملازم الأول مصطفى بن عمارة بالسرية الأولى والنقيب عبد العزيز بالثانية والملازم الأول شريف بن سعيدي بالثالثة أما العقيد سي شريف فإنه كذلك انطلق للذهاب إلى ملاقاة الملازم الأول بختي في حدود الولاية الخامسة لتحديد وضعية الأسلحة وكيفية نقلها[4].

كما ألقيت على عاتق القاعدة الشرقية مهمة إيصال الأسلحة إلى الولاية الواقعة في عمق التراب الوطني كانت من أعقد المهام التي ألقيت على عاتق القاعدة الشرقية ويعود ذلك إلى طبيعة العمليات والمخاطر والصعوبات التي كانت تحيط بها إذ أن هذه الولايات تقع في عمق التراب الوطني والحراسة المشددة وبعد المسافات[5].

---

[1] جودي أتومي، العقيد عميروش أمام مفترق طرق، خرموسي أشاشو Rymedition ، 2008 ، ص145.

[2] لخضر بورقعة، المصدر السابق ص 92.

[3] محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية، مؤسسة كوستكار للتوزيع ، 2008 ، ص 323.

[4] حمود شايد، المصدر السابق ،ص 109.

[5] الطاهر سعيداني، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني – القاعدة الشرقية – الثورة النابض – دار الأمة الجزائر – 2010، ص 98.

كما تم إنشاء الجبهة الجنوبية التي تهدف إلى دعم قدرات الولايتين الخامسة والسادسة وإيجاد منافد خلفية لهما للإسناد والدعم[1]. بعد أن أغلق ممر سوق أهراس (بإنشاء الحواجز والسدود المكهربة أصبح التسليح عبر الصحراء. وكانت العملية تتم في هذه الحالة عن طريق الجمال[2].

عمل قادة الولايات على التعاون فيما بينهم من أجل ضمان نجاح الثورة واستمرارها وتجلى ذلك في الإمدادات التي كانت تتم بينهم سواء كانت تتمثل في السلاح أو الإطارات والضباط.

المطلب الثاني : المرحلة الثانية 1958–1959:

كان للقائد سي الحواس علاقات مع باقي قادة الولايات الأخرى فهناك علاقة صداقة تربطه بعميروش وكذلك كان هناك تعاون بينهم، وهذه العلاقة كانت أيضا باقي قادة الولايات حيث تم إمداده هو بضباط، بالإضافة إلى الاتصالات والاجتماعات التي جمعته بباقي العقداء.

لقد كانت علاقة عميروش والسي الحواس علاقة صداقة ربطت بين الرجلين بدأت منذ تعارفهما في باريس 1952. حيث ناضلا معا في الحركة الوطنية وقد زار العقيد سي الحواس منطقة القبائل أربع مرات، وكان عميروش يقدم مساعدات وإرشادات للعقيد سي الحواس وقد كان الملازم الثاني بوبكر ين الرجلين، حيث كان سي الحواس يطلب المساعدات والإرشادات أو الذخيرة والسلاح[3].

سنة 1958 قام عبد الرزاق المدعو سي الحواس قائد الولاية السادسة للمرة الثانية إلى الولاية الثالثة وكان مصحوبا بمساعدات الرائد عمر إدريس وبما يقارب من ثلاثة فصائل من المجاهدين فاستقبله العقيد عميروش، وذكر الجميع بوحدة التراب الوطني وتوحيد القيادة بعد مؤتمر الصومام[4].

وكما أن قائد الولاية السادسة سي الحـواس استمر في محاربة أتباع بلونيس وفي هـــــذا الإطار

[1] عبد الله مقلاتي، الجبهة الجنوبية لجيش التحرير الوطني بمالي منشورات Anep الجزائر، 2017، ص 19.

[2] الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954 – 1962 شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،2014 ص 175.

[3] بجاوي مداني بن العربي،المصدر السابق، ص 287 .

[4] عبد الحفيظ أمقران الحسني، مذكرات من مسيرة ونضال وجهاد، دار الأمة الجزائر، 2010 ،ص 93 – 94.

دعمت الولاية الرابعة[1] حيث قدم العقيد بوقرة قائد الولاية الرابعة منتدبا كومندو جمال[2] حيث تمركزت الجماعات المصالية في تخوم الولايات الأولى والثالثة والرابعة والسادسة وبالتحديد بوسعادة والمسيلة والجلفة التي راح رجال العقيد سي الحواس يطاردونهم وتمكنوا من القضاء عليهم[3].

وكانت البيئة الصحراوية صعبة بحيث وصل سي الحواس قائد هذه الولاية يطلب الولايتين الثالثة والرابعة أن تضما إليها بعض المرتفعات الجبلية لتكون بمثابة منطقة تراجع لرجاله[4]. وأيضا قام بتنسيق خطة مع الولايات الأخرى لمواجهة بلونيس[5].

كما أصدرت لجنة التنسيق والتنفيذ في 1985 تعليمات صارمة تطالب قيادة الولايات المجاورة باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لاستئصال جذور بلونيس فبدأ كل من عمر إدريس وبوقرة في شن الهجمات ضدهم ومطاردتهم في كل بقعة وخاصة في نواحي سيدي عيسى وبوسعادة[6]. وقد وضعت خطة عسكرية تؤكد على توزيع القوات الولايات جغرافيا وتحديد خط سيرها[7] وإرسال الإمدادات إلى الولاية السادسة والأولى للتخلص نهائيا من أتباع بلونيس وكان أمر تلك الامدادات موكولا إلى الولاية الثالثة والرابعة[8].

[1] لخميسي فريح، العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923 - 1959 ص 220

[2] عمر رمضان، كومندو جمال الأطلس الصحراوي مجلد أول نوفمبر لسان منظمة الحركة الوطنية للمجاهدين ،الجزائر، 2011، ص 17

[3] جودي أتومي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، المرجع السابق ص 227.

[4] نفسه ص 229.

[5] عبد الله مقلاتي، أعلام بسكرة ودورهم في الثورة الجزائرية، دار علي بن زيد للطباعة والنشر،بسكرة ،2013 ، ص 145.

[6] مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007 ص 225.

[7] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية – المؤسسة الوطنية للفنون ،الجزائر، 2013، ص 108.

[8] محمد تقية،الثورة الجزائر المصدر،الرمز والمآل .تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2010، ص 531.

أ – اجتماع 6 – 12 ديسمبر 1958:

عقد اجتماع في ديسمبر 1958 بالولاية الثانية هذا اللقاء الذي جمع العقداء[1] عميروش من الولاية الثالثة وسي محمد بوقرة وسي الحواس من الولاية السادسة[2] وتغيب العقيدان لطفي (الولاية الخامسة) والعقيد علي كافي (الولاية الثانية)[3]

خصص هذا الاجتماع لدراسة الأوضاع المستجدة عبر الوطن وما يجب التعجيل به وخلاله طلب قائد الولاية السادسة سي الحواس مد ولايته بالرجال والإطارات لمساعدته فقدمت الولاية الرابعة بعض إطاراتها وجنودها إلى جانب إخوانهم في الولاية السادسة[4] ولقد كان لهذا جدول أعمال تضمن النقاط النقاط التالية:

1-العمل على جلب السلاح بأي وسيلة لأن الموقف يقتضي ذلك وعليه يتوقف استمرار الثورة.

2-ضرورة التحاق وزيري الدفاع والأخبار المتواجدين في تونس في ساحة المعركة[5] حيث كان يقصد دراسة الأوضاع السائدة داخل الجزائر والتعرف على الحلول الممكنة لفك العزلة المفروضة حوله من طرف القوات الفرنسية[6].

وقد صدرت عن الاجتماع جملة من القرارات أهمها:

إرسال الوحدات إلى الحدود للعمل على اختراق وتخريب خط موريس هذا إلى جانب قرارات أخرى تصب كلها في إطار خدمة الثورة وتقويتها بالداخل[7].

كما طالب سي الحواس تسريحا من عميروش وسي محمد لقيادة بعض المناطق الجبلية لاستراحة وحداته[8].

---

[1] محمد عباس،ثوار وعظماء: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ،ص 339.

[2] لخميسي فريح،العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923 – 1959، المرجع السابق ،ص 225،

[3] جمال قندل، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة 1957 – 1962 ، 2008 ، ص 100.

[4] علوي محمد، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954 – 1962 دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 185.

[5] توقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة 1954، الجزائر 2009،، ص 187.

[6] الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 – 1962) ، الجزائر، 2000، ص21.

[7] شوقي عبد الكريم،المرجع السابق ،ص 188.

[8] جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، منشورات الجزائر ، ص 139.

لقد تم خلال هذا الاجتماع التطرق إلى الوضع داخل الجزائر وخارجها[1]، وكان له أثرا على الثورة خاصة في الداخل فقد أعطاها نفسا جديدا إذ أنه فتح باب التفاهم والتنسيق بين قادة الداخل والحل للعديد من المشاكل التي كانت مطروحة آنذاك[2].

وكانت الآراء والمناقشات حول إمكانية التنسيق بين الولايات لمواجهة الخطط العسكرية التي أقدم على تنفيذها الجنرال ديغول[3].

وقد طلب قائد الولاية السادسة سي الحواس مد ولايته بالرجال والإطارات لمساعدتها فقدمت الولاية الرابعة بعض إطاراتها وجنودها إلى الولاية السادسة فأوفدت قيادة الولاية الرابعة الصاغ الأول لموس قاسمي الطيب (الطيب جغلالي) وعدد من الضباط حيث كلف عند وصوله بمهمة عضوية في مجلس الولاية الرابعة صاغ أول سياسي مساعدا للقائد سي الحواس[4].

إن هذه العلاقة التي كانت بين سي الحواس والقادة الآخرين جعلتهم يعملون على التعاون فيما بينهم وخاصة عند اجتماع 158 الذي تم فيه تدعيم العقيد سي الحواس.

المطلب الثالث: تطور علاقة الولاية خلال المرحلة الثالثة 1960 – 1962:

بعد إيقاف إطلاق النار في 19 مارس 1962 كان خلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان لينعكس هذا الخلاف على علاقة الولايات ببعضها البعض.

لقد أحدثت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس من 10 ديسمبر 1959 إلى 20 جانفي 1960 تألفت الهيئة من هواري بومدين (محمد بوخروبة) وأحمد قايد وعلي منجلي ورابح زراري سي عز الدين ومن جهة أخرى عينت لجنة وزارية للحرب.

[1] المتحف الوطني للمجاهد، الشهيدة حمودة بن عبد الرزاق سي الحواس – المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، 2010، ص 13.

[2] سلمية كبير، العقيد عميروش، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 35 – 36.

[3] محمد العيد مطمر، حامي الصحراء، أحمد عبد الرزاق حمودة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 123.

[4] محمد علوي، المرجع السابق، ص 185.

وابتداء من 1960 تنافست داخل صفوف الثورة ثلاث قوات: قوة الثلاثي المكون للجنة الحرب بلقاسم كريم ولخضر طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وقوة هيئة الأركان العامة وقوة الحكومة المؤقتة[1]

وبعد أن دب الخلاف بين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب جاءت حادثة الطيار الفرنسي تقوم برحلة استطلاع على الحدود التونسية الجزائرية فتعرضت لنيران مدفعية جيش التحرير فأسقطت وأسر الطيار، وبما أن الحادث جرى على الأراضي التونسية طالبت حكومة بورقيبة من هيئة الأركان تسليم الطيار[2]،حيث اتصل الرئيس التونسي برئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس فأقنعه بفائدة إطلاق سراح الأسير انتقل فرحات عباس شخصيا إلى مقر هيئة الأركان وقابل قائدها هواري بومدين فقرر هذا الأخير إطلاق سراح الأسير، تنقل فرحات عباس شخصيا إلى مقر هيئة الأركان وقابل قائدها هواري بومدين فقرر هذا الأخير إطلاق صراح الأسير الفرنسي[3] فكانت القطيعة بين الطرفين[4]، لأن حاثة أسر الطيار الفرنسي كانت القطرة التي أفاضت الكأس وأخرجت الخلاف إلى العلن بعدما كان مستترا مما عمق فجوة الخلاف[5].

وتضخم الخلاف بعد استقالة أعضاء هيئة الأركان يوم 15 جويلية 1961 ففي رسالة الاستقالة يثيرون مسألة الطيار وتلوم الحكومة المؤقتة على كيفية معالجة قضية التيار الفرنسي وعلى نيتها في تغييب هيئة الأركان وبعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 9 و 27 أوت

[1] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع 2012، ص 591

[2] ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادة جيش التحرير الوطني سبتمبر 1958 مارس 1962 رسالة ماجيستير تاريخ حديث ومعاصر، جامعة وهران 2010-2011 ، ص 57

[3] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 591 .

[4] عبدالمالك بوعريوة، العلاقة بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر،2005-2006،ص 145.

[5] جمال بلفردي، علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية وهيئات الثورة الأخر و الزعماء التاريخيين، مجلة المصادر ع 21، مجلة سداسية محكمة يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص ص 217- 218.

1961 تكونت حكومة مؤقتة جديدة برئاسة يوسف بن خدة فعدلت الحكومة عن قبولها الاستقالة فرجع أعضاء هيئة الأركان منتصرين إلى مناصبهم[1].

وكانت 1962 بداية انتصار الخلاف حول الاستحواذ على الحكم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المتواجدة بتونس والأركان العامة لجيش التحرير الوطني لغارديما وكذلك سجناء لاسانتي وجزيرة آكس (فرنسا)[2].

و قد كانت الحكومة المؤقتة ترى ضرورة التسليم الكامل لها بالقيادة كهيئة سياسية عامة مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة وأن يخضع جيش التحرير لتوجيهاتها السياسية، في حين أن جيش التحرير كان يرى أنه بعمق اتصاله بالواقع الجزائري وتفاعل خبرته السياسية والعسكرية أقدر على تحمل مسؤولية القيادة[3]

ففي 18 مارس 1962 أمضيت اتفاقيات افيان وفي الغد دخل ايقاف القتال حيز التطبيق، وفي نفس اليوم أطلق سراح المسجونين وبدأت مرحلة الصراع السلطة[4].

لقد انعكس هذا الخلاف على الولايات وذلك بعد انعقاد مؤتمر طرابلس بين 27 ماي و7 جوان 1962 ولأول مرة توفرت شروط حضور الجميع من قيادة الداخل والخارج وكذا المساجين الخمسة بعد إطلاق سراحهم وفق ما نصت عليه اتفاقيات افيان وبقدر أهمية المؤتمر والمرحلة التي انعقد فيها فإنه

أظهر انشقاقا بين الولايات حيث انبثقت عنه جماعتان هما:

أولا: جماعة هيئة الأركان العامة التي ساندها بن بلة وتضم:

- الولاية الأولى: بقيادة الطاهر زبيري.
- الولاية الخامسة: قيادة عثمان.
- الولاية السادسة: بقيادة محمد شعباني.

ثانيا:هيئة الحكومة المؤقتة والتي تضم:

---

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 592.

[2] باتريك ايفينو، جون بلانشابس، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر، بن داود سلامنية، ج2، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 341.

[3] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة و بالثورة، دار الهدى، قسنطينة، د ت، ص 32.

[4] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي ، المصدر السابق، ص 285.

- الولاية الثالثة: بقيادة محمد أولحاج (تابعة لكريم بلقاسم).
- الولاية الثانية: بقيادة صالح بوبندير(تابعة لبن طوبال).
- اتحادية فرنسا:التي كانت تتقاسم مع الولاية الرابعة الموقف الحيادي[1].

ومن خلال أزمة صيف 1962 التي اندلعت بين قادة الثورة لعب العقيد شعباني دورا حاسما في ترجيح الكفة لصالح مجموعة تلمسان بقيادة بن بلة[2].

أ – اجتماع زمورة 24–25 جوان 1962:

ففي تلك الظروف بالذات وقع اجتماع في زمورة الواقعة في الولاية الثالثة يوم 24 جوان 1962[3]، وشاركت فيه الولايات الثانية والثالثة والرابعة بالإضافة إلى اتحاديتي فرنسا وتونس ومنطقة العاصمة[4].

صودق خلاله على عدة نصوص من ضمنها لائحة شدت الانتباه إلى خطورة الخلاف الناشب بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وهيئة أركان الحرب العامة، ووجه نداء إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،يعوها إلى توحيد الصفوف إلى غاية ثبوت انتخابات المجلس التأسيسي وبمجيء كريم وبوضياف إلى محند ولحاج إلى الولاية الثالثة تكون فريق أول أطلق عليه اسم جماعة تيزي وزو التي تضم اليها آيت أحمد فيما بعد[5].

وقد اتخذ الحاضرون قرارين حاسمين، يتعلق الأول بإنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات تتلخص مهمتها في المحافظة على وحدة البلاد ويكمن الثاني في نداء موجه إلى كل أعضاء الحكومة ليحافظوا على وحدتهم إلى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية من أجل الإبقاء على وحدة التراب الوطني وحماية مصالح الأمة[6].

---

[1] عبد المالك بوعريوة، المرجع السابق، ص ص 146- 147.

[2] لزهر بديدة، رجال من ذاكرة الجزائر، ج4، منشورات الرياضة،2013،ص 27.

[3] محمد صايكي، شهادة ثائرمن قلب الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص 309.

[4] محمد عباس،الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،ص 856.

[5] محمد صايكي، المرجع السابق، ص ص 309- 310.

[6] علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، أمل فلاح، مر: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 71.

المجث الثاني: أهم المعارك التي شهدتها الولاية السادسة:

خلال هذه المرحلة خاضت عدة معارك كبرى أهمها:

1 – معركة جبل مضيان ديسمبر1956:

بقيادة سي الحواس، حيث كشفت الطائرات موقع المجاهدين من خلال الدخان المتصاعد حيث كان الجيش في اجتماع عقده سي الحواس، قدم من خلاله بعض التوجيهات وأثناء ذلك بدأت طائرات العدو بقصفهم،وبدأ الاشتباك على الساعة الثالثة مساءا ودام إلى غاية المغرب.

النتائج:

- في صفوف الفرنسيين: سقوط طائرة.
- في صفوف المجاهدين:استشهاد مجاهد[1].

2 –معركة مركز برقوق بتاريخ 11– 8 –1958:

بعد انتهاء اجتماع قادة قسمات الناحية الاولى مع قائد الولاية سي الحواس، وبعد أن سار قادة القسمات لمسافة قصيرة بدأت الطائرات بقصف المكان،أمر القائد بقصف قادة القسمات بالرجوع مع كل المجاهدين إلى مكان تواجده،و أمر بتقسيم الجيش إلى عدة وحدات ويوم 12– 8– 1958 بدأت بقنبلة المكان.

النتائج:

- في صفوف الفرنسيين:سقوط ثلاثة طائرات وحوالي 80جندي.
- في صفوف المجاهدين: جرح اثنان وغنم المجاهدون رشاشا[2].

3 – معركة الصفصفية جوان 1959:

كانت مع الطائرات الفرنسية بقيادة محمد شعباني مسؤول المنطقة الثالثة حيث بدأت المعركة على الساعة التاسعة صباحا واستمرت إلى غاية الثانية زوالا، حيث تم إطلاق النار مما أسفر عن سقوط طائرتين، أما في صفوف الجيش الوطني فلم يكن هناك خسائر[3].

---

[1] اسماعيل قطعة،سلسلة فرسان النار2 محارقة أرض اللهب وجنود الغضب، المؤسسة الصحفية بالمسيلة للنشر والتوزيع والإتصال،الجزائر،2010،ص56.

[2] اسماعيل قطعة،المجاهد الحاج احمد زرواق بن العدوي سيرة ذاتية من واقع الثورة الجزائرية، المؤسسة الصحفية بالمسيلة للنشر والتوزيع والإتصال،الجزائر،2011،ص 50.

[3] اسماعيل قطعة، سلسلة فرسان النار2 محارقة أرض اللهب وجنود الغضب، المرجع السابق، ص 69.

4 –معركة جبل الحوار نوفمبر 1960:

تميز الوضع بالناحية قبل وقوع المعركة بنشاطات مكثفة على مستوى جبهة وجيش التحرير الوطنيين وعلى مستوى العدو أيضا، وتم اكتشاف أمر المجاهدين من طرف القوات الفرنسية فجهزت هذه الاخيرة حملة كبيرة تتكون من وحدات برية وجوية[1]، وقامت بقنبلة جوية لمواقع تواجد أفراد الجيش التحرير الوطني فاستشهد نتيجة لذلك بعض المجاهدين وجرح البعض الآخر ثم قامت الوحدات البرية بالتقدم نحو مواقع المجاهدين وبدأ القتال معها،مع من بقي حيا من المجاهدين،الذين استماتوا في الدفاع عن مواقعهم.

النتائج:

- في صفوف الجيش الفرنسي: خسر أزيد من ستين وعدد أخر من الجرحى.
- في صفوف المجاهدين:استشهاد 13مجاهدا وأسر اثنان[2].

5 – معركة الكرمة1961:

مع الجيش الفرنسي وطائراته، بقيادة محمد شعباني،بدأت المعركة على الساعة 8 صباحا ودامت 48 ساعة وكانت الخسائر كالتالي:

- في صفوف الفرنسيين:قتل 300 جندي والكثير من الجرحى.
- في صفوف المجاهدين: استشهاد04 و06 جرحى.

6 – معركة الترندة جبل محارقة مسيف 10– 01– 1962:وقعت مع الطائرات بقيادة مسؤول الولاية السادسة محمد شعباني، شاركت في هاته المعركة ناحيتان وهما الناحية الاولى والثانية من المنطقة الثالثة في الولاية السادسة، بدأت المعركة على الساعة الواحدة ظهرا واستمرت إلى غاية المغرب.

النتائج:

- في صفوف الجيش الفرنسي: سقوط طائرة.
- في صفوف المجاهدين: استشهاد 4[3].

[1] وزارة المجاهدين، من معارك المجد فيأرض الجزائر1955-1961،دار هومة،الجزائر،2004،ص 508.

[2] وزارة المجاهدين،المرجع السابق،ص ص 510- 511.

[3] إسماعيل قطعة، سلسلة فرسان النار3الحاج محمد بركة حياتي بين البريد والمعارك، دار النشر الصحفية بالمسيلة للنشر والتوزيع والاتصال، الجزائر، 2011، ص ص 51- 52.

وكل هذه التنظيمات العسكرية والإدارية التي شهدتها جل الولايات بما فيها الولاية السادسة خلال اندلاع الثورة التحريرية، وخاصة بعد مؤتمر الصومام 20أوت 1956، ساهمت في نجاح الثورة وسير المعارك.

المبحث الثالث: التصدي لحركة بلونيس:

ظهرت هذه الحركة في مستهل سنة 1955 على يد محمد بلونيس المدعو رابح، الذي انقلب على الثورة التحريرية، وقادتها مشكلا جيشا جزائريا مدعما من طرف القوات الفرنسية سياسيا وعسكريا لقمع واجهاض الثورة، فكان بذلك محمد بلونيس ولاعتبارات معينة الورقة الرابحة في نظر السلطات الاستعمارية لكسب الرهان أمام جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني.

وقبل الحديث عن محمد بلونيس كحركة مناوئة للثورة الجزائرية والتي شكلت بحق أحد أكبر الأخطار التي واجهت مسار الثورة التحريرية، وكادت أن تعصف بها لولا الإرادة والعزيمة القوية لوحدات جيش التحرير الوطني للقضاء عليها وجب التعرف على محمد بلونيس .فمن يكون محمد بلونيس؟ وكيف حيكت خيط هذه الحركة المناوئة مع السلطات الفرنسية في إطار المحاولات المتكررة لتفجير الثورة من الداخل وقمعها؟.

المطلب الأول: التعريف ببلونيس وبداية حركته:

ولد محمد بلونيس سنة 1912 بمكسيرة ببرج أم نايل بولاية بومرداس حاليا من عائلة ثرية،كان في بادئ الأمر مناضلا بارزا في صفوف حزب في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم حركة انتصار للحريات الديمقراطية وعضو في الوقت ذاته.

في سنة 1947 دخل السجن بسبب نشاطه السياسي، وهناك لاحظ عليه زملائه في السجن بأنه ربط علاقة وثيقة برئيس البلدية الفرنسي الذي كان يتردد عليه من حين لأخر، وكان من نتائج هذه العلاقة عزله عن بقية المساجين في غرفة منفردة بكل المرافق الضرورية، وسمح لزوجته وأفراد أسرته بزيارته في كل وقت، وبعد خروجه من السجن انتقل إل فرنسا بحيث بقي هناك حتى اندلاع الثورة التحريرية فعاد إلى أرض الوطن وكون باسم مصالي الحاج جيشا أطلق عليه اسم جيش التحرير[1].

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين،تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 للولاية السادسة المنعقد بمدينة بسكرة يومي5-6 فيفري 1985، د ص.

المطلب الثاني حركة بلونيس:

تندرج حركة محمد بلونيس ضمن إستراتيجية الإدارة الاستعمارية للقضاء على الثورة بتفجيرها من من الداخل، حيث تعتبر واحدة من المحاولات العديدة التي استهدفت خنق الثورة وإجهاضها في مهدها.

ويعود ظهور هذه الحركة إلى التصريح الذي أدلى به" جاك سوستيل" سنة 1955قائلا بأن مصالي الحاج هو أخر ورقة رابحة لديه، حيث تم استغلال الصراع القائم بينه وبين جبهة وجيش التحرير الوطني، ونشير هنا أنه قبل أن يدخل جيش التحرير الوطني في مواجهة الوحدات المصالية كان قد سعى إلى التفاهم معها دون إسالة دماء جزائرية إلا أن محمد بلونيس الذي كان يتزعمها رفض التفاهم مصرا على العمل بعيدا عن جبهة وجيش التحرير الوطني، حيث حدثت العديد من الصراعات العنيفة بين الطرفين خلال سنتي 1955-1956 خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة، هو ما استغلته السلطات الاستعمارية لصالحها لإدراكها أهمية احتواء محمد بلونيس، وأمام الضربات المتوالية لوحدات جيش التحرير الوطني وتغلبها على جيش محمد بلونيس، زحف هذا الأخير نحو الولاية الرابعة ثم الولاية السادسة عقب أحداث ملوزة، استقر في دار الشيوخ بالقرب من مدينة الجلفة، وتمحور نشاطه المناهض لجبهة التحرير الوطني في مثلث الجلفة، بوسعادة وقصر الشلالة، وقد اتخذ من حوش النحاس مقر له لموقعه الاستراتيجي، فقد كان يوجد على مقربة من المطار العسكري الذي يضمن الحماية لقواته في حالة هجوم جيش التحرير الوطني عليه[1].

قام محمد بلونيس بخداع مسؤولي المنطقة التابعين لجيش التحرير الوطني قبل أن يكشف عن خيانته بحجة أنه تابع لجيش التحرير الوطني إذ اتصل ببعض جنود جيش القائد زيان عاشور" من جيش التحرير الوطني واستعطافهم مدعيا تعرضه للقمع والاضطهاد والمضايقات من طرف القبائل وطلب منهم السماح له بالمرور وتزويدهم بالمؤونة والسلاح[2]، وانظرا لعدم معرفة قادة المنطقة بنواياه

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، مقتطفات من تاريخ المنطقة لدائرة الإدريسية ولاية الجلفة، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة، الجلفة، ص 8.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، دور الولاية السادسة التاريخية في التصدي للحركات المناوئة للجلفة في 17إلى 19 جوان 1945، ص 18.

الحقيقة سمحوا له بالمرور بانتظار تعليمات من العقيد سي الحواس قائد الولاية السادسة الذي طلب ضرورة التأكد من حقيقته، واختبار نواياه وادعاءاته[1].

وبانتظار الرد كان بلونيس قد شرع في تشكيل تنظيم مسلح خاص به في المنطقة، سرعان ما تم اكتشافه ومطاردته من طرف عمر ادريس، لتيستر بعدها بالقطفة نواحي سيدي حسين، معلنا عن نواياه بحق أخذ يدعو إلى تنظيمه وحركته الخيانية بالتعاون مع الاستعمار وبالشكل سافر الذي سمح له بالرفع العالم الجزائري إلى جانب العالم الفرنسي.

المطلب الثالث: توجه الحركة للولاية السادسة:

أ – التواطؤ مع السلطات الاستعمارية:

بدأت المخابرات الفرنسية تخطط لاستمالة محمد بلونيس وجعله في صفها ضد جبهة التحرير الوطني حسب مخطط الجنيرال لاكوست وسالان التي سميت بالعملية أوليفى إذ كلف لاكوست الجنيرال سالان بالتحضير للعملية[2] حيث عملوا على استغلال حركته لضرب الثورة. فبعد أحداث مجزرة ملوزة" وبعد اتصالات سابقة مع السلطات الفرنسية لدراسة احتواء حركته قرر محمد بلونيس الاتصال رسميا بالجيش الفرنسي في 30ماي 1957 وكان اللقاء بين الضابط الفرنسي كومبيت ومحمد بلونيس الذي أعرب عن تأسفه لعدم لقائه معلنا استعداده التام للاستسلام مع رجاله شرط عدم اعترف فرنسا بجبهة التحرير الوطني وكان الاتفاق بينهما على:

– محاربة جبهة التحرير الوطني والعمل على كشف خلاياها وطرق تموينها[3] .

– تنفيذ العمليات تحت اشراف مصالح المخابرات الفرنسية، مع تجهيز وحدات عسكرية مستعدة دائما للتدخل لصالح بلونيس تحت إشراف النقيب" ريكون".

– تشكيل شبكة مخابرات تتولى تزويد السلطات الاستعمارية بالمعلومات اللازمة عن تنظيم جبهة التحرير الوطني بالمنطقة .

---

[1] عمار قليل، المصدر السابق ، ص 46.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، دور الولاية السادسة التاريخية في التصدي للحركة المناوئة،المرجع السابق، ص 6 .

"لاطلاع حول الحادثة انظر:محمد عباس ، فرسان الحرية(شهادات تاريخية)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص 209.

[3] الهادي درواز، المرجع السابق، ص 121.

لقد عملت السلطات الاستعمارية على تدعيم حركة بلونيس بكل ما تحتاجه من مؤن وسلاح حيث صرح أحد ضبطها بأن وجود رجل مثل بلونيس إلى جانب الإدارة الفرنسية يعني أن النصر لم يعد بعيد[1].

فقد استطاعت من خلال دعم بلونيس والتحاق العديد من المتطوعين في صفوفه باستقطاب عدد أكبر من الجزائريين ظللتهم الدعاية الاستعمارية استغلالها لحادثة ملوزة والتي قام جيش التحرير من خلالها تصفية عناصر مصالية بمنطقة بني يلمان ويقضي على تحرشاتها حيث قدر عدد الضحايا بثلاثمائة وثلاثة قتلى حسب تقريرات جبهة التحرير الوطني. وقد قامت الإدارة الاستعمارية باستغلال الحادثة لصالحها للضغط على الرأي الدولي ضد الثورة وتحريض الشعب الجزائري ضد جيش التحرير الوطني والحقيقة التي يمكن قولها بخصوص هذا الشأن أن حادثة ملوزة تعبر حقيقة عن صعوبة الكفاح المسلح التي تقتضي من جبهة وجيش التحرير القيام بأعمال قاسية ومريرة لأجل الحفاظ على هيبة الثورة وردع الخونة وكل من يود إجهاضها أو التحالف مع السلطات الفرنسية الاستعمارية.

لقد قامت حركة محمد بلونيس بأعمال إجرامية بشعة لا تغتفر في حق الشعب الجزائري هدفها القضاء على الثورة [2]خاصة امام الاعدادات العسكرية الفرنسية والتأييد المطلق لحركته المناوئة بدأت أعمال وهجومات بلونيس على جيش التحرير عن طريق الهجوم على المناطق الموالية لجبهة التحرير ومنع السكان من التعامل مع افراد الجيش التحرير الوطني ضف إلى دلك زرع البلبلة والفتنة بين المجاهدين مثل ماتم الترويج له بخصوص اعدام الرائد عمر ادريس من طرف جبهة التحرير ومساعده الطيب فرحات التي روج لها العربي القبائلي هدا الاخير الذي كان يستغل ختم القيادة للضابط عبد الرحمن حاشى لتوجيه استدعاءات لمسؤولين جبهويين لاستدراجهم وإعدامهم، إذ أعدم ما يقارب المائة مسؤول عسكري وسياسي ولم ينج من ذلك إلا محمد بن الهادي الذي تمكن من الفرار[3]،كما كان جيش بلونيس يعتدي على المناطق الخاضعة لجبهة التحرير الوطني لابتزازهم ونهبهم وطلب الأموال لتزويد الجيش، و عقوبة الرفض كانت القتل فالسعيد عميري التاجر كان قد قتل أمام دكانه بسيدي عيسى لأنه رفض منحهم المال، كما كان محمد بلونيس يخطب في الأهالي الجزائريين بأن

[1]Mohamed teguia, M op pLalgerieengerre:cit. p 141.

[2] محمد العيد مطمر، العقيد سي الحواس حامي الصحراء احمد بن عبد الرزاق حمودة، دار الهدى، الجزائر، د س، ص 117.

[3]المنظمة الوطنية للمجاهدين، دور الولاية السادسة...،المرجع السابق، ص 21.

الجزائر حثلت على استقلالها الذاتي، وما بقى إلا بعض المناضلين والشيوعيين وجب التصدي لهم ومواجهتهم[1].

أمام كل تلك التجاوزات الخطيرة التي كادت أن تنيف بالثورة التحريرية من خلال انتشار وتوسع حركة محمد بلونيس التي تنسب إلى الحركة الوطنية الجزائرية نسأل عن موقف الحاج أحمد مصالي من حركة محمد بلونيس واتصالاته بالسلطات الاستعمارية لمناهضة الثورة التحريرية . فما هي علاقة مصالي الحاج بمحمد بلونيس؟، وهل كان على نفس خط بلونيس؟

يذكر بخصوص هذا الصدد ابراهيم لونيسي بأن مصالي وعند علمه بالاتصالات القائمة بين محمد بلونيس والإدارة الفرنسية أرسل مبعوثه للتحقق نهاية عام 1957، وكأن محمد لونيس لم يعلن تواطئه المباشر مع الاحتلال الفرنسي، غير أن مصالي الحاج كان ينتظر بدون جدوى إذ كتب يقول في تقرير أرسل إلى ندوة إطارات الحركة الوطنية الجزائرية 1958:"..حتى يومنا هذا يجهل الحزب الوقائع التي كانت سببا في نشوء قضية بلونيس، وإذا اكتفينا بتصريحات الصحافة يلزم علينا أن نعترف بأن بلونيس كان ضحية تلاعب مصالح المكتب العربي للحكومة العامة للجزائر، ومن جهة أخرى فإن بلونيس يرفض بقوة أن يكون..."[2]

المطلب الرابع: إستراتيجية جبهة وجيش التحرير الوطني في مواجهة حركة محمد بلونيس:

تعتبر حركة محمد بلونيس أحد أخطر المعوقات التي عرقلت مسار الثورة التحريرية وكادت أن تنسف بمجهوداتها خاصة في الولاية السادسة التي تغلغلت في أعماقها كأخطر حركة مناوئة للثورة التحريرية، ما جعل جيش التحرير و جبهة التحرير الوطني يتصدون لها بعزيمة وصرامة قوية، فكيف كان رد فعل جبهة وجيش التحرير الوطني وقادة الولاية السادسة في ذلك؟.

عملت قيادة الولاية السادسة على إتباع إستراتيجية عسكرية سياسية في مقاومتها للحركة المناوئة وذلك من خلال:

أ- الإستراتيجية السياسية: تمثلت في استنفار المحافظين السياسيين في حملة شرح واسعة للمواطنين ركزت على:

- الإكثار من التجمعات لشرح المؤامرة وخلفياتها وأبعاده المستقبلية على الثورة.

[1] الهادي درواز، المرجع السابق، ص 223.

[2] إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جيش التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية،المرجع السابق، ص ص 95-96.

– إعادة هيكلة الناحية الجنوبية وتأطيرها مما يسمح لها بمتابعة الأحداث عن كتب فأصبحت كل من غرداية، متليلي، ورقلة، تمنراست أهم مراكز الانطلاق وتكفل بمسؤوليتها مجموعة من ضباط الجيش أمثال أحمد طالب، سعيد عبادو، رشيد صائم، علي شريف...

– تكثيف العمل السياسي برفع معنويات الشعب وتحريضه على التصدي للحركة.

–اختراق صفوف الحركة المناوئة عن طريق الاتصال ومراسلة رؤساء الأعراش ذوي النفوذ واستمالتهم لصالح جبهة التحرير الوطني[1].

– فضح المؤامرة ومدبرها من خلال الحملات الإعلامية .

– إعادة هيكلة الهياكل القاعدية، مجالس البلدية، اتصالات فرق المسبلين غير المعروفين لدى الحركة.

– اختبار مدى قوته ونظمه وأساليبه الحربية ورصد تحركات أعوانه .

– زعزعة ثقة الفرنسيين بجدوى هذه الحركة الفاشلة، واستفادة جيش التحرير وجيشها من أسلحة وحدات بلونيس المنهزمة امام جيش التحرير الوطني[2].

وهكذا تفاعل المواطنون مع تلك المجهودات التي كان للمحافظين السياسيين الدور الأكبر فيها، حيث أعطت نتائج جد ايجابية .

ب– الإستراتيجية العسكرية:

تدعيم عمر ادريس بكتبتين من مجاهدي الولاية الخامسة بعد أن أوكلت له قيادة المنطقة التاسعة بعد اغتيال علي ملاح، حيث أصبحت قوات بلونيس محاصرة بين قوات عمر ادريس المدعمة من الولاية الخامسة، وقوات سي الحواس من جهة أخرى فكان لهذه العملية أثرها الكبير في إلحاق الهزيمة بقوات بلونيس في جبال مناعه، بوكجيل، قرون الكبش، بودرين، أكحيلة..[3]

هذه الانتصارات على قوات بلونيس أدت إلى فرار الكثير من جيش بلونيس نحو جيش التحرير الوطني وتنامي ثقتهم به، حيث ظهرت حقيقة حركة بلونيس كمؤامرة دنيئة لتنهار على إثر

[1] الهادي درواز، المرجع السابق، ص 123.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، دور الولاية السادسة...،المرجع السابق، ص 22.

[3] لخميسي فريح، دور العقيد أحمد بن عبدالرزاق حمودة سي الحواس في الثورة التحريرية 1954-1959،رسالة ماجيستر في التاريخ المعاصر،الجزائر،2008-2009،ص 197.

الهزائم المتوالية وارتفاع عدد القتلى والجرحى، وفقدان عدد كبير من الأسلحة والإطارات الهامة في الحركة بعد فرارها والتحاقها بجبهة وجيش التحرير الوطني خاصة بعد تفاقم الخلافات داخل حركة بلونيس إلى حد قتل عبد القادر الأطرش أحد مساعدي بلونيس المقربين، حيث بسبب انفجار الحركة من داخلها وتصدعها على إثر اقتتال الجنود مع بعضهم البعض سادت حالة الفوضى الحركة؛ حيث وضع بلونيس يأسه من النجاح وإحساسه بالهزيمة على الانتقام الجماعي لمجرد الشبهة وعلى السلب والنهب والاضطهاد الأعمى[1]

كان ذلك في صالح الثورة التي عمل قادتها عل استغلال الوضع، لتصبح الحركة مشلولة بعد إقناع الفرنسيين بفشلها، وتم توجيه حملة كبيرة ضد جيش التحرير الوطني لاسترداد الأسلحة التي غنمها في حربه مع قوات بلونيس المناوئة كما داهمت مقر قيادته، بينما التجأ بلونيس إلى رأس الضبع شمال بوسعادة، وتختلف الروايات حول مقتله حيث يذكر عمار قليل أنه قتل من طرف قادة الانقلاب بقيادة "ماسو"بعد رفضه الانضمام إليهم[2]، بينما يذكر مسعود عثماني أنه حوصر من طرف الفرنسيين وقتل في 14 جويلية1958 [3].

وكيف ما كان الحال فقد استطاعت جبهة التحرير وجيش التحرير في التصدي لهذه الحركة المناوئة الخطيرة والقضاء عليها بعد أن كادت أن تعصف بالثورة مستنفذة الطاقات الجزائرية بدل أن توجه للعدو الفرنسي.

المبحث الرابع: القيادة في الولاية السادسة وبعض الصعوبات التي واجهتها من 1959-1962:

في هذه 1959-1962 قام قادة الولاية بتنظيم العمل الثوري وتوسيعه كما أنهم واجهوا الصعوبات المتمثلة في فصل الصحراء عن الشمال والقوانين التي صاحبت ذلك، من خلال تكثيف العمليات ومواصلة العمل الثوري.

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 للولاية السادسة المرجع، دص .

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص 52.

[3] مسعود عثماني، المرجع السابق،ص 190.

عند انطلاق الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، كان الطيب جغلالي من الأوائل الذين لبوا النداء وتكفل بالإمداد العسكري كجمع الأسلحة وبناء المخابئ وجمع الأموال[1]. وفي سنة 1957عين مسؤول منطقة بالولاية الرابعة[2]، وأصبح عضو في مجلس الولاية السادسة صاغ أول سياسي مساعد للقائد سي الحواس[3]، وفي سنة1957توجه سي الطيب إلى تونس مع مجموعة من إخوانه المجاهدون في مهمة النظر في السبل الكفيلة بمزيد من تسليح كتائب جيش التحرير وأثناء تواجده بتونس أسند له منصب بقيادة الولاية السادسة خلف للعقيد سي الحواس[4].

وفي شأن سبب اغتيال الطيب الجغلالي تقدم روايتين، الأولى تقدمها قيادة الولاية الرابعة ومضمونها أن قادة مناطق ولاية الصحراء لم يستسيغوا قبول قائد من خارج الولاية وجهويتهم هذه كانت سببا رئيسيا في اغتيال قائد قادم من الولاية الرابعة، والرواية الثانية يقدمها إطارات الولاية السادسة ومضمونها ان قادة المناطق وقع بين أيديهم ما يدين الجغلالي، حيث واجهوه برسالة أمضاها لصالح رئيس بلدية طلب له الأمان رغم عدائه للثورة ومهما يكن أنه من الصعب معرفة كامل الحقيقة عن مسألة غامضة جزء من أطرافها غيبهم الموت[5].

بعد استشهاد الصاغ الأول الطيب الجغلالي، اجتمع قادة المناطق الأربعة بن نوي ، علي بن المسعود، وسليمان لكحل وبلقاضي بوصبيعات والطاهر شعباني، في أواخر شهر جويلية1959 بجبل المحارقة شمال بوسعادة واختاروا هذا الأخير منسق للولاية السادسة، وفي قيادته جعل من الولاية السادسة أرض محرقة للعدو وقاد معارك بنفسه، وبعد سنتين من اختيار قادة المناطق له عمدت القيادة العليا للثورة إلى ترسيم وتعيين محمد شعباني على رأس الولاية برتبة صاغ ثاني سنة 1961[6] .

وقد كانت قيادة الولاية السادسة مؤلفة سنة 1961 من:

– محمد شعباني قائد عام للولاية برتبة صاغ ثاني مسؤولا للولاية السادسة.

---

[1] رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989،ج2، دار المعرفة للنشر والتوزيع،الجزائر، د ت ،ص 138.

[2] أسيا تميم،الشخصيات الجزائرية 100شخصية، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر،2008، ص 136.

[3] محمد علوي، المرجع السابق، ص 185.

[4] محمد شريف عباس، من وحي نوفمبر مدخلات وخطب، دار الفجر،2005، ص 198.

[5] عبدالله مقلاتي، قامات منسية محاولة التعريف بإطارات الثورة المنسيين، شمس الريان للنشر والتوزيع،الجزائر،2013،ص ص 307-308.

[6] محمد علوي، المرجع السابق ،ص 189.

- سليمان لكحل صاغ أول عسكري للولاية السادسة.
- شريف خير الدين صاغ أول سياسي للولاية السادسة.
- محمد رويبة قنتار صاغ أول سياسي للولاية السادسة.
- عمر صخري صاغ أول إخباري للولاية السادسة.
- حسين الساسي ضابط أول للولاية السادسة.

وبذلك تمت تزكية الاختيار الأول لمحمد شعباني كقائد عام للولاية السادسة التاريخية من طرف قيادات الداخل والخارج[1].

وقد لعب سي الطاهر دورا غاية في الأهمية بالمقاومة على مستوى الجنوب الكبير، وقد قام القائد محمد شعباني ب:

- وضع الولاية في حالة استنفار قصوى وذلك بتكثيف العمليات الفدائية،و القيام بهجومات على مراكز العدو ومنشئاته الاقتصادية.

- القيام بالتنسيق الكامل مع المنطقة الثانية في الجنوب الغربي والمنطقة الثالثة في الجنوب والمنطقة الرابعة في الجنوب الشرقي، وبذلك تكون منشأة العدو تحت الضغط .

- تعزيز وتدعيم الجبهة الجنوبية التي بدأها مسؤولية الأوائل الشيخ زيان عاشور وسي الحواس، بإطارات تكون في مستوى الأحداث والمستجدات[2].

من بين الصعوبات التي عرفتها هذه الفترة نذكر:

المطلب الأول: مسألة فصل الصحراء:

تعتبر الصحراء الإفريقية الكبرى بما فيها الصحراء الجزائرية، قلب العالم لما تحتله من موقع استراتيجي وسطي هام فهي بمثابة جسر عالي يربط الأجزاء المختلفة شمالا وجنوبا شرقا وغربا ،لهذا اهتم بها الأوربيون منذ أن خرجوا من قارتهم في العصر الحديث بغية الكشوفات الجغرافية ومن ثمة التوسع الاستعماري فيما وراء البحار[3].

---

[1] بجاوي مداني بن العربي، المصدر السابق، ص ص 298- 299.

[2] الهادي درواز، العقيد محمد شعباني الأمل والألم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،ص 62.

[3] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837- 1934،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005،ص 395.

عند اكتشاف البترول والغاز تلك الاكتشافات التي لم تخطر على بال الإمبراطورية الاستعمارية من قبل ولقد ولدت لدى دعاة الاستعمار نظرة جديدة والتي فتحت أمام أعينهم آفاق جديدة تتجاوز أبعادها حدود الجنوب الجزائري الكبير، إنها نظرية الحدود الجديدة التي يتوقع لها أن تشمل البلدان الإفريقية التي تمتد حدودها على طول أربعة أخماس التراب الوطني الجزائري وقد تجسد ذلك في إنشاء وزارة الصحراء مقرها في باريس[1]، وإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي تضم إلى عمالتي الصحراء إقليم من النيجر وتشاد موريتانيا ومالي وقد دعت كل من تونس والمغرب إلى الاشتراك في هذه المنظمة ولكنهما رفضتا[2].

إن هذا لم يكن غائبا عن أذهان القادة المجتمعين بالصومام وما يعده الاستعمار الفرنسي من مؤامرات تستهدف الصحراء الجزائرية نظرا لما لها من أهمية إستراتجية فمن الناحية العسكرية فإن الصحراء الجزائرية

ذات المساحة الشاسعة تطل على ستة دول عربية وإفريقية، أما من الناحية الاقتصادية فإن اكتشاف البترول والغاز جعل الصحراء تدخل ضمن الأسس الداعمة للاقتصاد الفرنسي[3]، كما أنها منطقة غنية بثرواتها الطبيعية(غاز، بترول، معادن ثمينة) زيادة على ما تدره الأرض من انتاج زراعي وموقعا خصبا للثروة الحيوانية[4]، لهذا طرحت شرط فصل الصحراء عن باقي التراب الوطني، وكانت ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق أغراض مختلفة منها:

المحافظة على وجودها في الجزائر من الناحية الإستراتيجية لأن الصحراء الجزائرية بوابة إفريقيا ومصدر اقتصادي لتمويل فرنسا بالموارد الطبيعية الصحراوية لاسيما البترولية[5].

وقد خططت السياسة الفرنسية في الجزائر لمشروع فصل الصحراء لاعتبارات كثيرة منها الأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية خاصة بعد اكتشاف البترول واعتمادها مركز للتجارب النووية وعملت بوسائل مختلفة لتجسيد أهدافها ففي جانفي 1957 بادرت في إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وفي جوان من نفس السنة أنشأت وزارة خاصة بالصحراء، وقد خطط الجنيرال ديغول في

[1] محمد جغابة، المرجع السابق، ص 14.

[2] عمار قليل، المرجع السابق، ص 14.

[3] عمار قليل، المرجع السابق ص 37.

[4] الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع،1954- 1962،المرجع السابق، ص 113.

[5] علي زغدود، المرجع السابق، ص 174.

للفصل بين مناطق شمال الجزائر التي يمكن أن تمنح الاستقلال ومنطقة الصحراء التي يجب أن تبقى فرنسية وأصر على موقفه هذا[1].

كان الهدف المعلن من تكوين هذه المنطقة حسب المادة الأولى من قانون إنشائها هو الاستقلال والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية في المناطق الصحراوية للجمهورية الفرنسية[2].

وفي سنة 1985أصدرت فرنسا قانونا منحت بموجبه امتيازات للشركات الغربية من أجل البحث عن البترول والغاز الطبيعي في الصحراء[3].

المطلب الثاني مواجهة مخطط فصل الصحراء من قبل قادة الثورة:

ولمواجهة هذا المخطط عملت جبهة التحرير الوطني على الرد بشراسة على هذه السياسة، فسياسيا ودبلوماسيا أكدت على مبدأ وحدة أراضيها وجندت الدول الإفريقية لتأييدها ومساندتها وجعلت يوم الخامس جويلية 1961، يوما وطنيا ضد التقسيم، احتفل به كافة أرجاء القارة وأعلنت الدول المتاخمة للجزائر أنها تعترف بتبعية الصحراء للجزائر عسكريا قررت قيادة الثورة تأجيج المواجهة في كافة المناطق الصحراوية[4].

تم إنشاء الجبهة الجنوبية وكان الهدف منها تثبيت النظام السياسي وتوعية سكان الصحراء، وكذا إثبات تواجد الثورة في أقصى الحدود الجنوبية بالشكل الذي يؤثر معنويا على الفرنسيين[5].

واتخذت اللجنة الجزائرية لجنة التنسيق التنفيذ في 17-10-1957، قرار محتواه أن الصحراء قضية داخلية ولا يجوز مناقشتها وكذلك استحالة قبول تجزئة أرض الجزائر على هذا الأساس تمت مناقشة مباحثات بين الوفد الفرنسي والجزائري في ايفيان 20 ماي 1961، وبدأت المناقشة بين الطرفين حول بنود الاتفاقية، إلا أنها وفجأة قرر الوفد الفرنسي وقف المحادثات معلنا أن الصحراء جزء من فرنسا[6].

---

[1] عبدالله مقلاتي، الجبهة الجنوبية لجيش التحرير الوطني بمالي، المرجع السابق، ص 17.

[2] صالح بالحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث،الجزائر،2008 ، ص 385.

[3] عميراوي أحميدة، موقف جريدة المجاهد منقضية فصل الصحراء الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني، الثورة الجزائرية في الكتابات التاريخية المعاصرة، منشورات كلية الأدب و الحضارة الإسلامية، قسنطينة،2014،ص 294.

[4] عبدالله مقلاتي، المرجع السابق، ص 18.

[5] المرجع نفسه، ص 50.

[6] علي زغدو، المرجع السابق،ص 176.

حيث فرضت فرنسا من بين شروطها فصل الصحراء عن الجزائر[1].

المطلب الثالث: مظاهرات 5 جويلية 1961:

دعت إليها جبهة التحرير الوطني بعد انسداد الطريق أمام اسمرار وسير المفاوضات بعد أن طرحت فرنسا من جديد مشكلة فصل الصحراء الجزائرية عن مناطق الشمال على بساط البحث وتحويلها إلى منطقة لها خصوصيات بعيدة عما هو في الشمال بعدما فشلت في أطروحاتها السابقة الداعية لتجزئة الشمال إلى أقاليم محددة جغرافيا مستمدة على ذلك من الوازع العرقي واللغوي والخصوصية الاجتماعية ونحوها.

ولقطع الطريق أمام نوايا فرنسا لتجزئة الجزائر من جديد نشرت جبهة التحرير الوطني نداء تدعو من خلاله كافة الجزائريين للتعبئة والإضراب العام[2].

ولم تفلح فرنسا في خلق التلاعبات وإشارة العقبات في تاريخ الاستقلال، وفشلت في فشل الصحراء عن أجزاء الوطن الأخرى[3].

توجت الثورة أهم مكاسبها بتحقيق وحدة ترابية لا يتنازل عليها أحد من ملايين الجزائريين فقد حاولت الحكومة الفرنسية برئاسة ديغول إلى أخر لحظة فصل الصحراء عن الشمال[4]، وقد أدى موقف الثورة من المشاريع الفرنسية المستهدفة تقسيم الجزائر واستغلال ثرواتها إلى إفشال كل الأساليب التي استعملها المستعمر من أجل تحقيق أهدافه[5].

وبالرغم من المشاكل والصعوبات التي واجهت قادة الولاية إلا أنه لم تثني من عزيمتهم في التصدي لها ومواصلة العمل والوقوف في وجه حركة بلونيس، والمخطط الفرنسي الذي يهدف إلى فصل الصحراء .

---

[1] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د ت، ص 458.

[2] أحمد مريوش، قراءة في 2011،ص 188. مظاهرات 5 جويلية 1961، مجلة المصادر،ع 23،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر،

[3] يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 393.

[4] محمد العربي ولد خليفة، الثورة الشعبية ومنابعها في الوطنية الجزائرية، مجلة أول نوفمبر،ع 171، لسان المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 14-15.

[5] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام ،المرجع السابق، ص 260.

خاتمـــة

خاتمة

وفي خاتمة هذا البحث لابد لنا من حوصلة سريعة وملخصة وموجزة لأهم النتائج التي وصل إليها هذا المجهود البحثي، والتي نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ أن الثورة الجزائرية تلقتها الأوساط الداخلية بالجزائر بالقبول، فقد ابتهج بها الشعب الجزائري وأيدها وآزرها وانضم إليها، وخاصة جماهيره الريفية الفقيرة الكادحة، كما التحقت بها الأحزاب الوطنية التي ترددت في البداية، فلما تجلت لها الصورة وتوضحت تبنت الثورة ودخلت فيها بمنضاليها، ولم يناهضها سوى المستعمر الفرنسي، الذي اعتبرها تهديدا جديا لوجوده، ليس في الجزائر فقط، بل وجود فرنسا كلها، لأنه كان يعتبر الجزائر امتدادا طبيعيا وبشريا وثقافيا وتاريخيا لفرنسا، كما ناهضتها الحركة المصالية التي تبدى لها بأن الاستقلال ستسرقه جبهة التحرير الوطني لوحدها ولابد من منافستها عليه فأدخلت الثورة في فتنة لم يتم التغلب عليها والخروج منها إلا مع بداية تباشير الاستقلال.
- ✓ أن الثورة التحريرية لقيت منذ انطلاقتها ردود فعل أولية إيجابية من قبل جميع دول العالم العربية والأعجمية، ومن قبل كل التكتلات الدولية كالكتلة الشرقية ودول عدم الانحياز، واستمرت معها تلك المواقف المؤيدة والداعمة حتى النهاية، وشذت في ذلك دول المعسكر الغربي، الذي تضامن مع فرنسا ودعمها، ولم تتغير مواقفه إلا بعد أن أنهكت الثورة التحريرية فرنسا وجعلتها ترضخ لمطالبها.
- ✓ أن الفعل الثوري الذي بدأ عند الساعة صفر في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، واجهته عقبات كأداء واعترضته صعوبات جمة، منها قلة السلاح وضعف الخبرة بالإدارة والتنظيم والتسيير، فكان لابد على قيادة الثورة من الاجتماع وتقييم مسيرة العمل المسلح، ثم اتخاذ قرارات صارمة لمعالجة النقائص والعجز وتجاوز العثرات وتفادي تكرار الأخطاء، وبذلك انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م بقرية إيفري بالولاية الثالثة وكانت جلساته مراطونية لمدة تقارب نصف الشهر اتسمت بالصراحة والنقد البناء.
- ✓ لم يتفق القادة الثوريون على كل قرارات مؤتمر الصومام بل رفضه بعضهم، ورغم ذلك فإنها خدمت الثورة ورفدتها بالآراء الصائبة وأمدتها بالحلول الناجعة، وعالجت خللها ونظمت صفوفها، وحاربت ضرائرها كالمصاليين بقيادة محمد بلونيس والمنشقين عنها والحركى والخونة ووسعت نشاطها واعتنت بمنطقة الصحراء التي تركز اهتمام الاستعمار الفرنسي لفصلها عن الشمال، فركزت

عليها ودعمتها وسعت بكل قوة لمنعها من الانفصال والتفكك والخروج عن قبضة الثورة.

- ✓ وحد مؤتمر الصومام النظام العسكري لجيش التحريري الوطني من حيث تشكيلاته ورتبه وقياداته، وقواته الرئيسية وتنظيمه الإقليمي والعسكري، زيادة على تنظيمه لمصالح وهياكل جيش التحرير كمصالح الاستعلامات والدعاية والصحة والمحاكم والتموين، مع تحديد الصلاحيات والالتزامات والقواعد التي تحكم نشاط هذه المصالح والمشرفين عليها، ليتجاوب مع مقتضيات المرحلة الجديدة من تطور الثورة.
- ✓ كان التعامل مع فرع الصحراء قبيل وأثناء مؤتمر الصومام قد كان مهمشا بطريقة جعلت الفرع القيادي لها الفرع الذي تقرر كولاية سادسة وتعين العقيد سي الشريف علي ملاح على رأسها على الرغم من أنه جاهل لوضعها وتفاصيل الكفاح فيها، وهذا ما جعلها لا تستفيد كثيرا من قدراته النضالية التي ظلت حكرا على المنطقة الشمالية لها قبيل أن يتعرض هذا الأخير إلى عملية اغتيال زادت من تأخر عملية تطبيق القرارات التنظيمية لمؤتمر الصومام في مختلف مناطق الولاية السادسة.
- ✓ أن الولاية السادسة شهدت تفجير الثورة كغيرها من باقي ولايات الوطن، حيث كانت هناك اتصالات جمعت بين القادة وزيان عاشور إعلامه بتفجير الثورة، ويتجلى ذلك في الأحداث التي عرفتها بسكرة ليلة أول نوفمبر 1954، والدور الذي لعبه في تموين الثورة بالذخيرة والسلاح لجيش التحرير الوطني، كما أنها عرفت تطورا من الناحية التنظيمية خاصة بعد مؤتمر الصومام 20أوت 1956 من الجانب العسكري والإداري الذي يستجيب للمتطلبات التي تقتضيها تلك المرحلة.
- ✓ كما أن الولاية شهدت تصاعدا على مستوى الدعم والتموين حيث تنوعت مصادر التموين في الولاية السادسة وتمثلت في الاشتراكات، الزكاة، التبرعات، الخطايا، الضرائب والغنائم وتنوعت هي أيضا بحسب الحاجة اللباس الأكل المعدات الطبية.
- ✓ أما جانب التسليح فهناك عدة طرق للتموين بالسلاح مثل المساهمة الشعبية وذلك بتبرع الشعب بالسلاح لجيش التحرير الوطني، وشرائه كما أن للولاية الأولى دورا هاما في توصيل الأسلحة للولايات الداخلية منها الولاية السادسة.
- ✓ كما كان العامل الجغرافي سببا في تنظيم الولاية السادسة لشاسعة مساحتها وطبيعتها القاسية لعبت دورا معرقلا و قللت من حظوظ الاتصال والتواصل، وقساوة العمل العسكري وطبيعة

المنطقة الصحراوية وقلة النباتات ولانبساط الذي لا يتيح لمنضاليها خوض المعارك في ظروف ملائمة.

- ✓ أشرف على الولاية السادسة أربع قادة مشهورين وهم علي ملاح(سي شريف)، أحمد بن عبدالرزاق حمودة(سي الحواس)، بوقاسمي الطيب(الطيب الجغلالي)، الطاهر شعباني(محمد شعباني) حيث سهروا على تنظيم الثورة في الولاية وبالرغم من الصعوبات التي واجهتهم و المتمثلة في حركة الشريف بن سعدي و حركة محمد بلونيس، وفصل الصحراء، إلا أنها لم تثني من عزيمتهم في مواصلة عملهم بل واجهوها بكل ما يملكون من عزيمة واسرار في سبيل مواصلة الثورة.
- ✓ تقديم الولاية السادسة العون للولايات الأخرى في مجال التسليح وذلك لقيام الجبهة الجنوبية فيها.
- ✓ وفي هذا الإطار كان هناك تعاون بين قادة الولايات ويتجلى ذلك في تقديم الولايتين الثالثة والرابعة العون للولايتين الأولى والسادسة، من خلال ارسال وحدات لهما تلبية لطلب قادة هاذين الآخرتين، وكذلك الأمر بالنسبة للولاية الخامسة وخاصة في إطار التعاون من جانب التسليح.
- ✓ إضافة إلى الاجتماعات التي كانت بين القادة نذكر منها اجتماع 6 – 12 ديسمبر 1958 الذي حضره سي الحواس، وخصص لمناقشة الأوضاع وإمكانية التنسيق بين الولايات وفي هذا الصدد تقرر إعانة الولاية السادسة بطلب من العقيد سي الحواس.
- ✓ لقد أفادت العلاقة التي أرسيت مع مختلف الولايات في تقوية نفوذ الولاية السادسة التي تعد من الولايات المحتاجة ، وأسهم ذلك في تسليح الولاية، وتنظيم مختلف شؤونها العسكرية والسياسية ما جعلها من الولايات البارزة رغم الظروف الصعبة التي مرت بها.
- ✓ بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 والخلاف الذي نشب بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول الحكم انعكس على علاقة الولايات ببعضها البعض، فهناك ولايات انضمت إلى هيئة الاركان العامة التي ساندها بن بلة، ومنها من راح مع جماعة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- ✓ فتم عقد مؤتمر الصومام و عرض وثيقته لتي كانت بمثابة الجرعة القوية للثورة نظرا للظروف الصعبة التي كانت تمر بها خصوصا داخليا فأعطى البعد التنظيمي الهام للثورة و أهدافها.
- ✓ شارك سكان ومناضلي الولاية السادسة التاريخية في ثورة التحرير الوطنية رغم كل الصعوبات و العراقيل التي واجهتها، إلا أنها بقيت صامدة في وجه العدو الفرنسي حتي

تحقيق النصر والاستقلال والحرية.

- ✓ وقف سكان المنطقة السادسة وجيش التحرير الوطني حاجزا أمام أطماع فرنسا التي أرادت فصل الصحراء الجزائرية لاكتشافها للثروات الطبيعة الغنية بها للاستحواذ عليها لخدمة اقتصادها، فساهموا بإفشاله.

الملاحق

الملحق رقم 01:

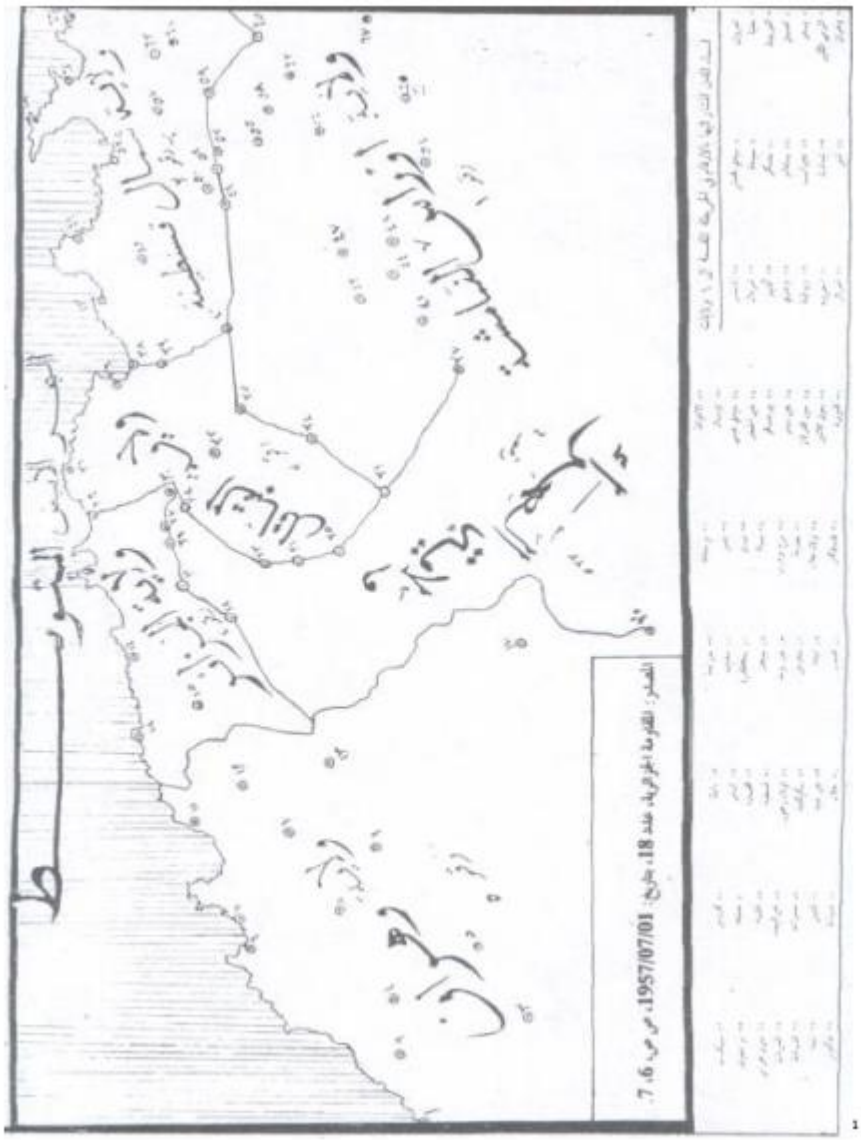

خريطة الولايات بعد مؤتمر الصومام 1956

الخريطة من وضعنا بالاعتماد على: إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص 90.

الملحق رقم 02

خريطة الولاية السادسة التاريخية

الخريطة من وضعنا بالاعتماد على: عون يمينة الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة **1954-1962**الولاية التاريخية السادسة التاريخية أنموذجا، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، **2012-2013**، ص **75**.

الملحق رقم 03

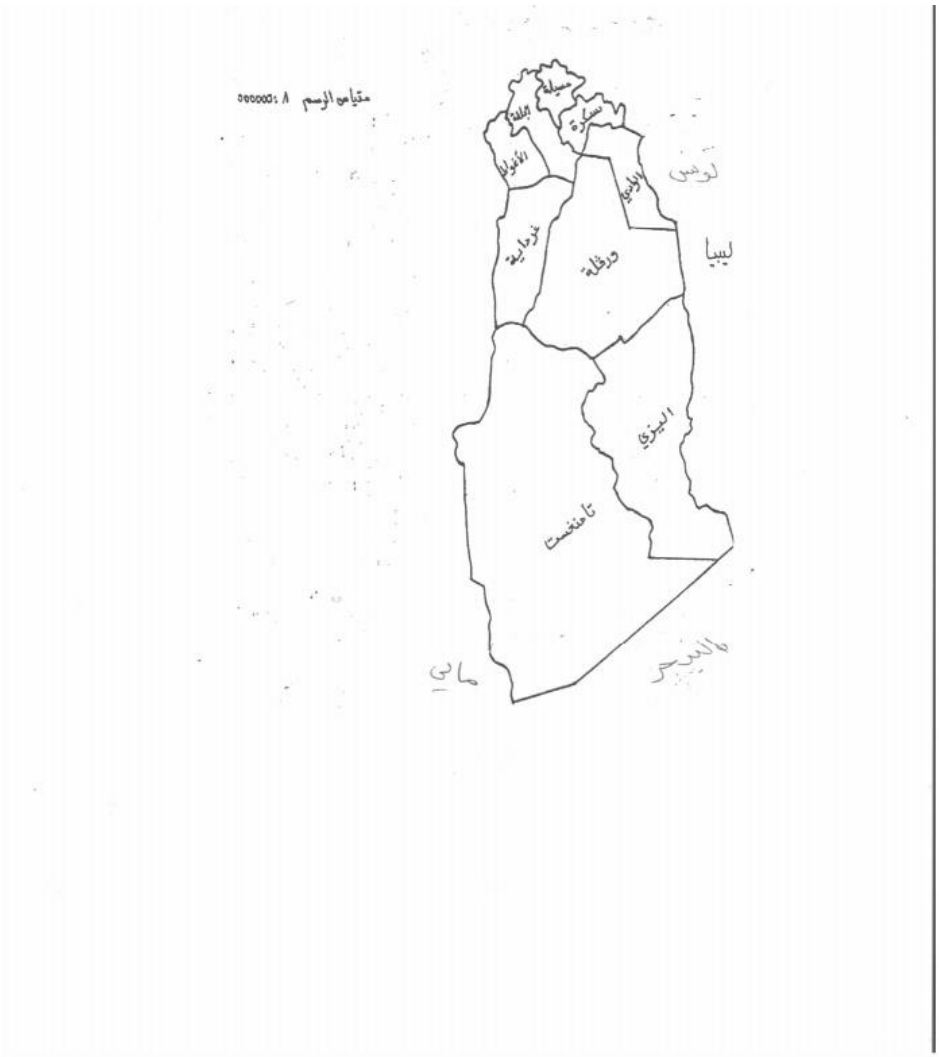

الولايات الإدارية المشكلة للولاية السادسة التاريخية

الخريطة من وضعنا بالاعتماد على: إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، المرجع السابق، ص 96.

الملحق رقم 04

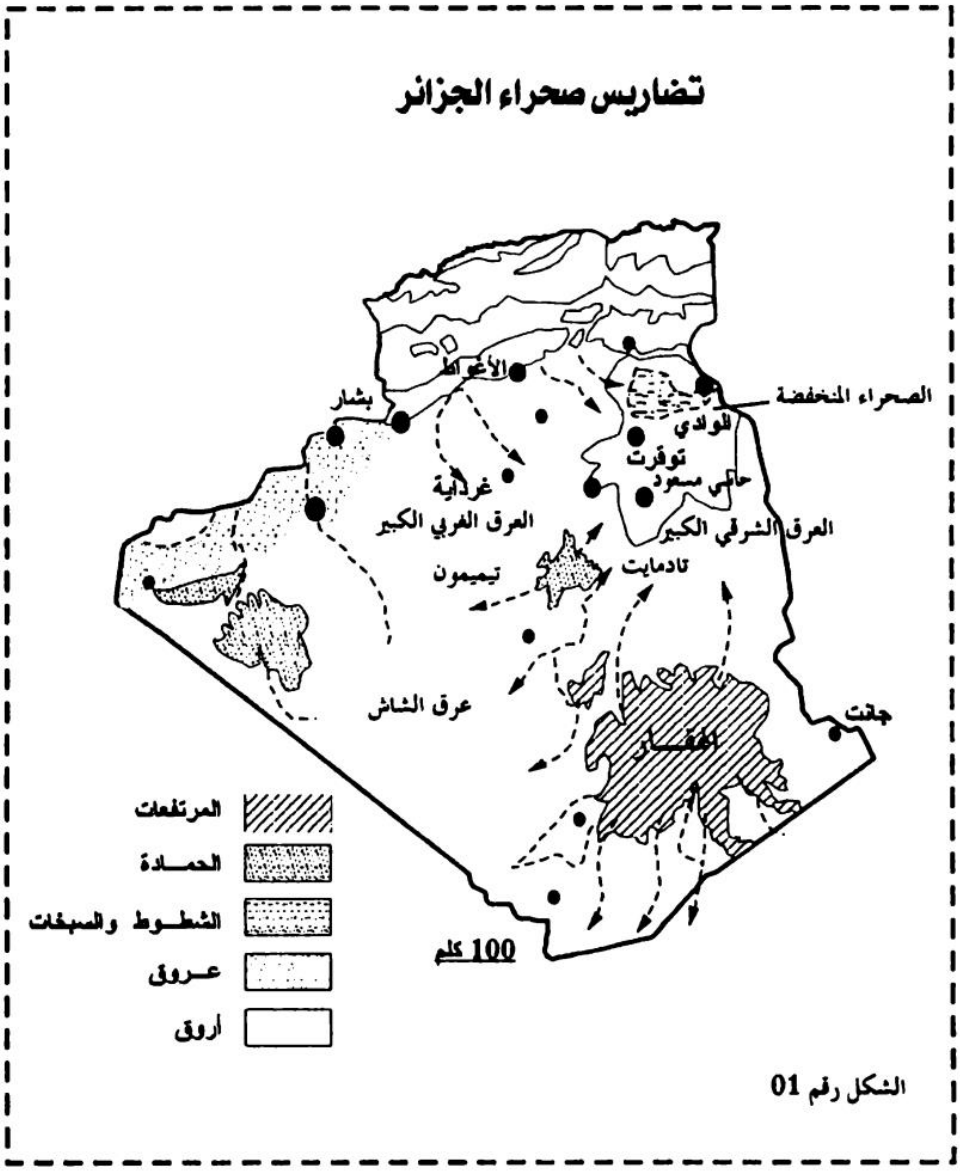

تضاريس صحراء الجزائر

الخريطة من وضعنا بالاعتماد على: عميراوي أحميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية **1916– 1944**، المرجع السابق، ص **153**.

الملحق رقم 05

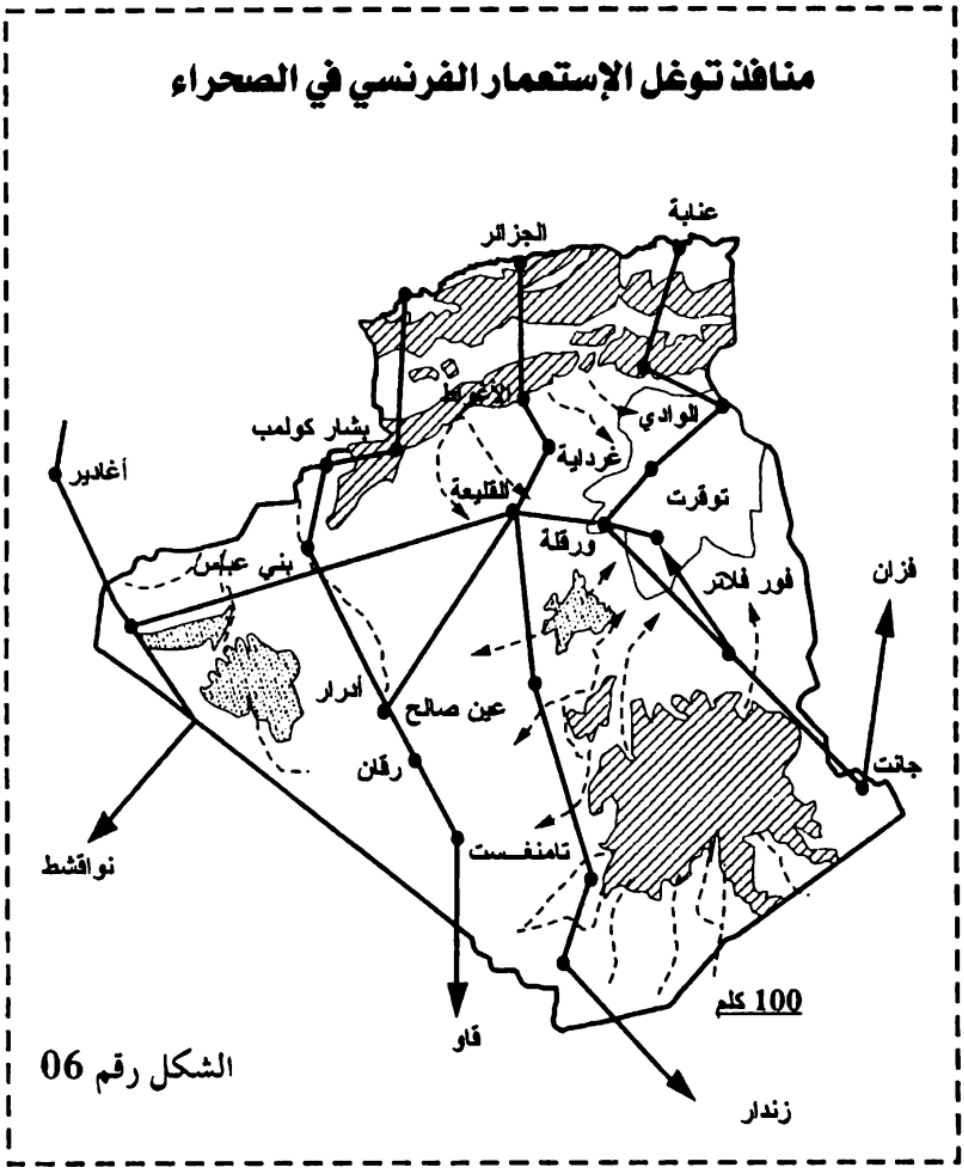

توغل الاستعمار الفرنسي في صحراء الجزائر

الخريطة من وضعنا بالاعتماد على: عميراوي أحميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية **1916– 1944**، المرجع السابق، ص **156**.

الملحق رقم 06

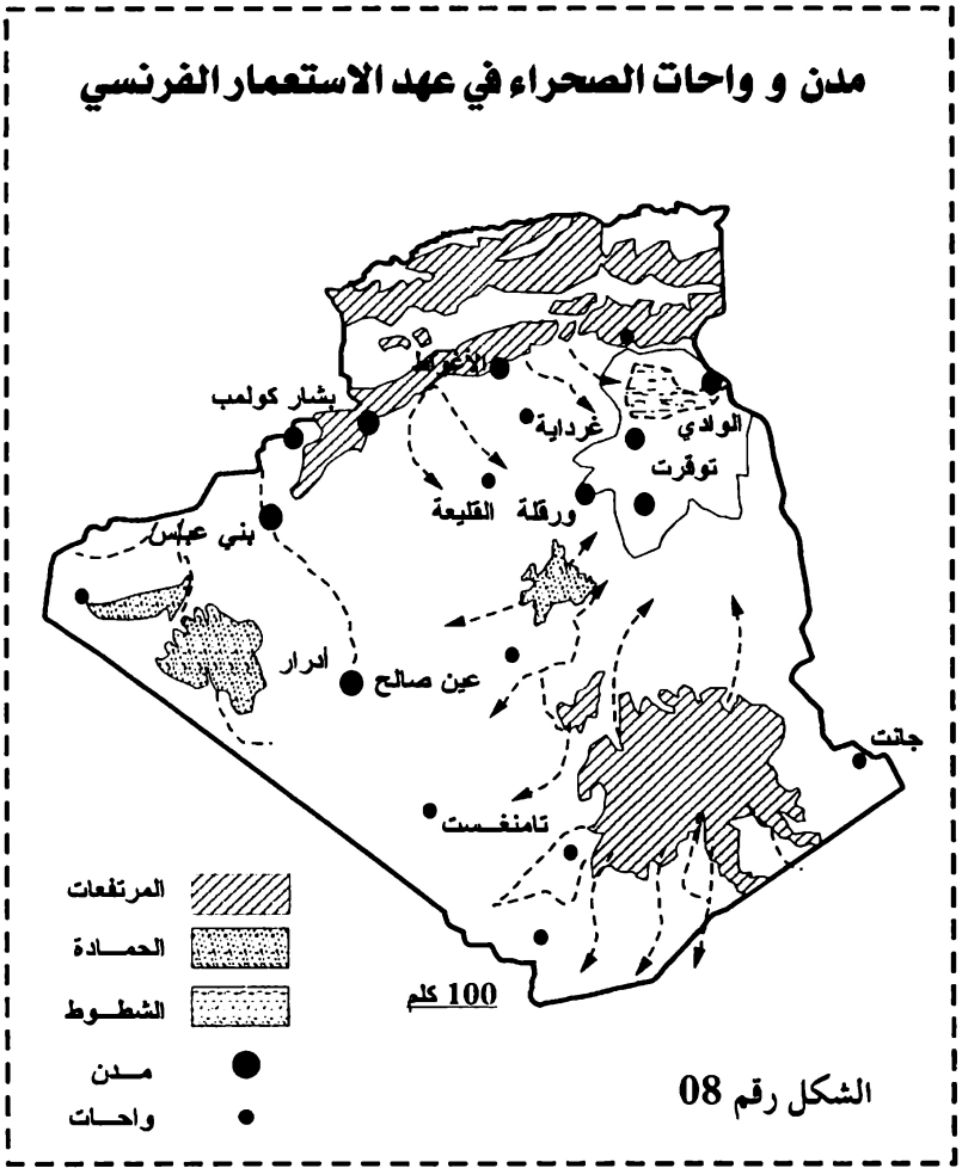

مدن وواحات الصحراء في عهد الاستعمار الفرنسي

الخريطة من وضعنا بالاعتماد على: عميراوي أحميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية **1916– 1944**، المرجع السابق، ص **158**.

الملحق رقم 07

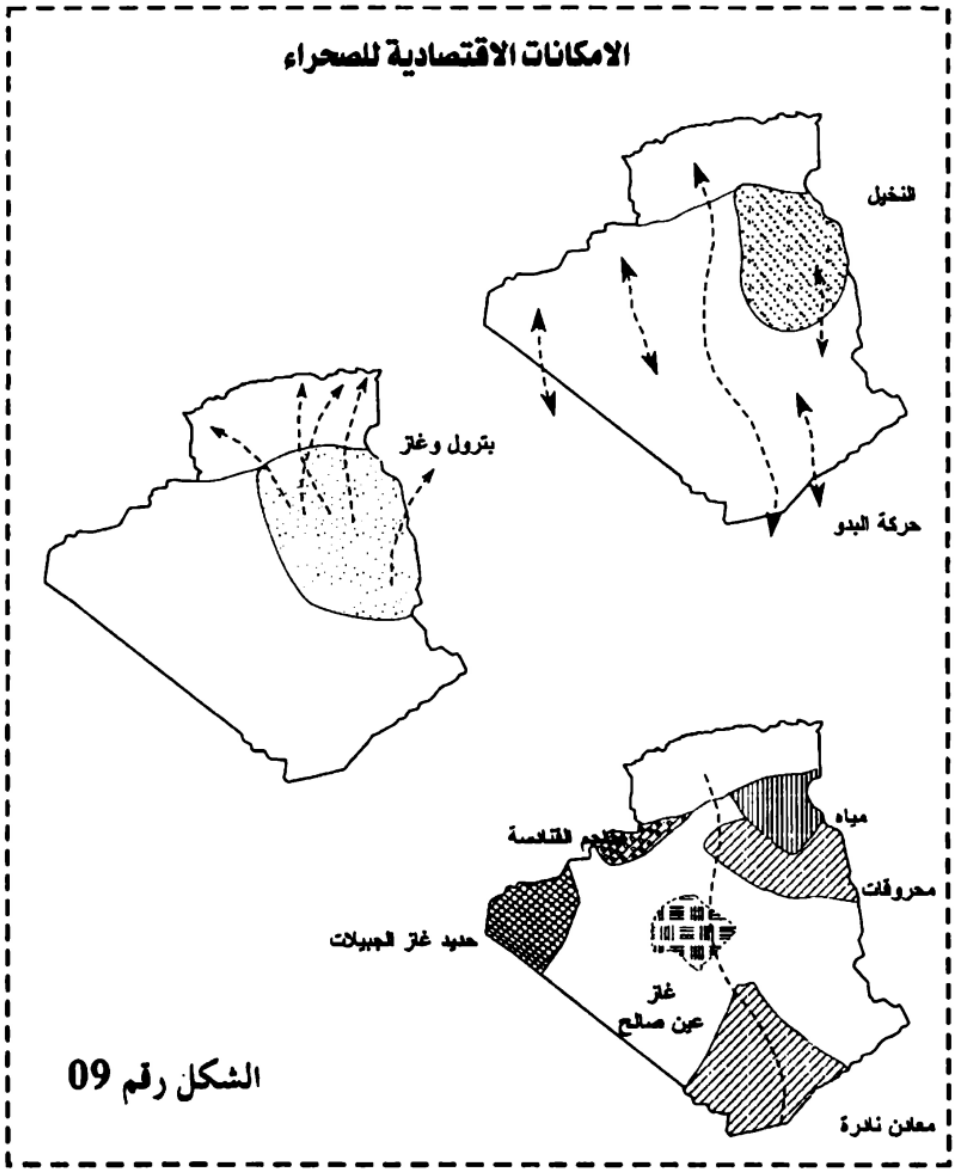

الإمكانات الاقتصادية للصحراء

الخريطة من وضعنا بالاعتماد على: عميراوي أحميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية **1916– 1944**، المرجع السابق، ص **159**.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أ – المصادر:

1. المدني أحمد توفيق، كفاح مع ركب الثورة الجزائرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
2. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.
3. الجنيدي خليفة، من وحي الثورة الجزائرية، دار الثقافة، بيروت، 1963.
4. الحسني عبدالحفيظ أمقران، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر،1987.
5. الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، دار الهدى، قسنطينة، د ت.
6. الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس، التاريخيين(1929-1962)، منشورات أوناب، الجزائر، 2008.
7. الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء2،المجلد1،التقاريرالجهوية لولاية الغرب.
8. الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء2،المجلد1،التقاريرالجهوية لولاية الشرق.
9. المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الاولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، الجزائر.
10. المنظمة الوطنية للمجاهدين،من معارك ثورة التحرير، منشورات قسم الإعلام والثقافة،دس.
11. بجاوي مداني بن العربي،مذكرات مداني بجاوي مجاهد وشاهد ومسارا،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
12. بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
13. بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة،ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر التوزيع، الجزائر، 2000.
14. تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، تر: عبدالسلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010.
15. جغابة محمد، حوار مع الذات ومع الغير، ج2، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

16. حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي،المشكلات العالمية المعاصرة،ط1، طبعة لجنة البيان العربي،القاهرة،1958.
17. سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر،منشورات دحلب،الجزائر،2007.
18. سعيداني الطاهر، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني ،القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض،دار الأمة،الجزائر،2010.
19. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال، الجزائر،2002.
20. شادلي بن جديد،مذكرات(1929-1979)،ج1،القصبة،الجزائر،2012.
21. شايد حمود، دون حقد ولا تعصب، تر: كابوية عبدالرحمان وسالم محمد، دحلب، الجزائر،2010.
22. صايكي محمد، شاهدة ثائر من قلب الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر التوزيع، الجزائر،2010.
23. عبدالرحمان بن عقون، مذكرات الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر،ج3،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1986.
24. علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962،دار القصبة،الجزائر،1999.
25. علي كافي،مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري،ط2،دار القصبة للنشر،الجزائر،2011.
26. قطعة اسماعيل، المجاهد الحاج أحمد زرواق بن العدوي سيرة ذاتية من واقع الثورة الجزائرية،المؤسسة الصحفية بالمسيلة للنشر والتوزيع والاتصال، الجزائر،2011.
27. قطعة اسماعيل، سلسلة فرسان النار3 الحاج محمد بركة حياتي بين البريد والمعارك، دار النشر الصحفية بالمسيلة للنشر والتوزيع الاتصال، الجزائر،2011.
28. قليل عمار، ملحمة الجزائرالجديدة،ط1،دار البحث،قسنطينة،1991.
29. هارون علي،خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر:الصادق عماري، آمال فلاح، مر: مصطفى ماضي،دار القصبة للنشر، الجزائر،2003.

ب – المراجع:

1. إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية54-62،دار هومة،الجزائر،2007.
2. إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837- 1934،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005.
3. احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن الجزائر،ط1، 2007.
4. أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى(1954-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ووحدة الطباعة ،الجزائر.
5. أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال،دار العودة ،بيروت.
6. أحمد بن نعمان، جهاد الجزائر"حقائق التاريخ ومغالطات الإيديوجغرافيا، دار الأمة، الجزائر، 1998.
7. الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، د ت.
8. الذيب فتحي، جمال وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي،القاهرة،1984.
9. الغالي الغربي،فرنسا والثورة الجزائرية،(1954- 1958)،غرناطة ،الجزائر،2009.
10. المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد حمودة أحمد بن عبد الرزاق سي الحواس، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، 2010.
11. الميلي محمد مبارك،مواقف جزائرية،المؤسسة الوطنية للكتاب،ط1،الجزائر،1984
12. الهادي درواز أحمد، العقيد أحمد شعباني الأمل والألم،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009.
13. الهادي درواز أحمد، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954 – 1962، الورقة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2009.
14. الهادي درواز أحمد، من تراث الولاية السادسة التاريخية، الورقة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2009.

15. الهادي درواز، العقيد محمد شعباني الأمل والألم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
16. ايفه يستير، في الجزائر تكلم السلاح، ترجمة عبدالله ف كيحل، المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 1984.
17. ايفينو باتريك، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات،تر،بن داود سلامنية، ج2، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
18. بالحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث،الجزائر،2008.
19. بديدة لزهر، رجال من ذاكرة الجزائر، ج4، منشورات الرياضة،2013.
20. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
21. تقية محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.
22. تومي أجودي، العقيد عميروش أمام مفترق طرق،تر: موسى أساسور،2008.
23. تومي أجودي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة(منطقة القبائل)، 1956-1962، قصص حرب، ج2، دار ريم للنشر، الجزائر، 2009.
24. تومي أجودي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
25. جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية، 1954-1962، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
26. حميد ع/ق، فرحات عباس رجل الجمهورية،دار المعرفة،الجزائر،2007.
27. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية،دار المعرفة للنشر،الجزائر،2007.
28. خاطوم نورالدين، قضايا عصرنا منذ1945،دار الفكر،دمشق،1972.
29. خالفة معمري، عبان رمضان،تعريب: زينب زخروف،الجزائر،2007.
30. خيري الرزقي، تطور الثورة التحريرية في الولاية السادسة 1956- 1962، من خلال الروايات الشفوية (رواية المجاهد البار المبخوت مسؤول الناحية الثانية أنموذجا)،د ط، د ت.

31. خيرية قاسمية، أحمد الشقيري زعيما فلسطينيا ورائد عربيا،لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري،الكويت،1987.

32. دوشمان جاك، تاريخ جبهة التحرير الوطني،تر،موجد شراز، منشورات ميموني، الجزائر، د ت .

33. رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط1، سنة 1999.

34. زوليخة مولود علوش اسماعيلي، دار الجزائر منذ فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، اردزايرانفو، 2013.

35. سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر(1830-1962)، دار الأمل، الجزائر، ج2، 2008.

36. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة محمد حافظ الجمالي، مذكرات الذكرى الأربعون لعيد الاستقلال للجزائر، 2002.

37. شوقي عبدالكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

38. عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلاثمن، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

39. عبد المالك مرتاض، "دليل مصطلحات ثورة التحرير الكبرى 1954-1962، المطبعة الحديثة، الجزائر، ط1، دت.

40. عبدالقادر درنور، حوار حول الثورة، إعداد الجنيدي خليفة، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986.

41. علوي محمد، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

42. علي خلاصي، الثورة الجزائرية من الشمال القسنطيني الولاية الثالثة، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

43. عمار بوحوش،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997.

44. عمر توهامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله، الجزائر، د ت.
45. عمورة عمار،الجزائر بوابة التاريخ(ما قبل التاريخ إلى 1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
46. غالي العربي، جيش التحرير الوطني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.
47. فاضل الجمالي، العراق الجديد، آراء ومطالعات في شؤون سياسية، د ت.
48. فركوس صالح، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د ت .
49. فريح لخميسي، العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923-1959، جسور للنشر والتوزيع ،د ت.
50. قطعة إسماعيل، سلسلة فرسان النار2 محارقة أرض اللهب وجنود الغضب، المؤسسة الصحفية بالمسيلة للنشر والتوزيع والاتصال، الجزائر، 2010.
51. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
52. قندل جمال، خط موريس وشال،على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962، 2008.
53. كبير سليمة، العقيد عميروش، سعد العلوي، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت.
54. محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954-1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، د ت.
55. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.
56. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1957-1962)، ج3، دراسة في منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.
57. محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمال، عبدالسلام عزيزي، القصبة، الجزائر، 2010.
58. محمد حربي، الجزائر54-62 جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، د ت.

59. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قصر، دار الكلمة، لبنان، 1983.

60. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد وشالح الملوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1999.

61. محمد شريف عباس، من وحي نوفمبر مدخلات وخطب، دار الفجر، 2005 .

62. مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر، د ت.

63. مصطفى الهشماوي، جذور نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر، د ت.

64. مطمر محمد العيد، حامي الصحراء، أحمد بن عبد الرزاق حمودة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د ت.

65. مقلاتي عبد الله، الجبهة الجنوبية لجيش التحرير الوطني بمالي، منشورات أوناب، الجزائر، 2017.

66. مقلاتي عبد الله، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013.

67. مقلاتي عبدالله، قامات منسية محاولات التعريف بإطارات الثورة المنسيين،شمس الزيان للنشر والتوزيع،الجزائر،2013.

68. مولود قاسم نايت بلقاسم، رد الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر، دار الأمة،الجزائر،2012.

69. وزارة المجاهدين، من معارك المجد في أرض الجزائر1955-1961،دار هومة الجزائر،2004.

70. يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة(1954-1962)،دارالأمة،الجزائر،ط1، 2004 .

71. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20،دارالبعث،قسنطينة،1980.

72. يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962،دار الأمة،الجزائر،2012.

73. أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1959-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

74. زغدود علي، ذاكرة ثورة التحرير الجزائري، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، 2004.

75. طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر1947-1956،دار كوكب للعلوم، الجزائر،2012.

76. ودوع محمد، الدعن الليبي للثورة الجزائرية، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008.

ب:باللغة الفرنسية

1- Teguia Mohamed Lalgerie en gerre office poblication UniversitaireAlger . 2005.

د- الجرائد والمجلات والملتقيات والتقارير:

1. أحمد عصماني والحبيب سالم،دور الولاية الرابعة في دعم وتنظيم الولاية السادسة 1956 - 1959، مجلة مدرات تاريخية، جامعة البليدة2،مج3، ع2،جوان 2021.

2. أحمد مريوش، قراءة في مظاهرات 5 جويلية 1961، مجلة المصادر، ع 23، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر، 2011.

3. أحمد مريوش،"الأسلاك الشائكة المكهربة"، سلسلة الملتقيات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،ظ ت ب ث ص.

4. إسمهان حليس وميسوم بلقاسم، التنظيم القضائي في الولاية السادسة التاريخية- المنطقة الرابعة أنموذجا-، مجلة علوم الإنسان والمجتمع،مج10، ع4، السنة ديسمبر2021.

5. القيزي رقية، التنظيم الصحي خلال الثورة – الولاية السادسة التاريخية أنموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، جامعة زيان عاشور الجلفة، ع4، ج2، ديسمبر 2017.

6. المنظمة الوطنية للمجاهدين، دور الولاية السادسة التاريخية في التصدي للحركات المناوئة، الجلفة في 17إلى 19 جوان 1995.

7. المنظمة الوطنية للمجاهدين، مقتطفات من تاريخ المنطقة للدائرة الإدريسية ولاية الجلفة، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة بالجلفة.

8. المنظمة الوطنية للمجاهدين،تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 للولاية السادسة المنعقد بمدينة بسكرة يومي5-6 فيفري 1985.

9. بلفردي جمال،علاقة جيش التحرير الوطني عل الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخر وبالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر ع 21،مجلة سداسية محكمة يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر،2010.
10. تيزي الميلود، خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية.
11. جريدة المجاهد، العدد76،بتاريخ5سبتمبر1960.
12. جريدة المجاهد،العدد1،تاريخ05سبتمبر1957.
13. جريدة المجاهد،العدد10،تاريخ 05ديسمبر1957.
14. جريدة المجاهد،العدد18،بتاريخ 15فيفري1958.
15. جريدة المجاهد،العدد19،بتاريخ01مارس1958.
16. جريدة المجاهد،العدد19،بتاريخ01مارس1958.
17. جريدة المجاهد،العدد27،بتاريخ22جويلية1958.
18. جريدة المجاهد،العدد27،بتاريخ27أوت1957.
19. جريدة المجاهد،العدد32،فيفري1959.
20. جريدة المجاهد،العدد37،فيفري 1957.
21. جريدة المقاومة،العدد 1125،عام 1957.
22. جريدة المقاومة،العدد3،3 ديسمبر1956.
23. جريدة النصر،العدد6201.
24. رضوان شافو، الثورة الجزائرية في الولاية السادسة التاريخية(منطقة ورقلة أنموذجا)، مجلة العلوم الإجتماعية،مج6، ع1، جوان 2012،جامعة الوادي.
25. رمضان عمر، كومندو جمال في الأطلس الصحراوي، مجلة أول نوفمبر، ع 175،لسان المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر،2011.
26. طاهر جبلي، مسألة الإجماع حول مقررات الصومام، جريدة المجاهد، العدد 2126.
27. عبدالحفيظ أمقران، مؤتمر الصومام 20أوت1956اعداد وتنظيما ومحتوى، مجلة أول نوفمبر عدد 68، المنظمة الوطنية للمجاهدين 1994.

28. عبدالله الركيبي، فرحة غامر، مجلة الثقافة،العدد83،سبتمبر،أكتوبر،فبراير،1986.
29. عمر سعد الله،الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي والإنساني،مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد14، سنة 2006.
30. عميراوي حميدة، موقف جريدة المجاهد من قضية فصل الصحراء الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني، الثورة الجزائرية في الكتابات التاريخية المعاصرة،منشورات كلية الأدب والحضارة الإسلامية، قسنطينة، 2014.
31. فريح لخميسي،إرهاصات نشأة وتشكيل الولاية السادسة 1954-1958،مجلة المصدر،ع 23، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2011.
32. قن محمد، فصل الصحراء الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957- 1962، مجلة المصار،ع29.
33. لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، دار السبيل للنشر والتوزيع، وزارة الثقافة الجزائرية، 2009.
34. محمد لحسن زغيدي، مجلة التائب،مؤتمر الصومام وتشكيل أول مجلس وطني للثورة، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، عدد خاص 2004.
35. مختار هواري، المشاريع الفرنسية لفصل الصحراء ودور التلاحم الشعبي لسكان الصحراء في إفشالها، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج9، ع2، 2018.
36. مقلاتي عبد الله،أعلام بسكرة ودورهم في الثورة الجزائرية، روينة محمد وأونيس المسعود حساني عبدالكريم أنموذجا، الملتقى الوطني التاسع(بسكرة عبر التاريخ) من أعلام الولاية السادسة بمنطقة الزيبان، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2013.
37. ولد خليفة محمد العربي، الثورة الشعبية منابعها في الوطنية الجزائرية، مجلة أول نوفمبر،ع 171، لسان المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2007.
38. يحياوي جمال،الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
39. جريدة المقاومة، العدد 102، بتاريخ 14أوت1961.

40. جريدة المقاومة، العدد5، لعام 1957.
41. شناوي نسيب، ديوان الشعر العربي السوري في الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، السنة17، العدد97، فبراير1987.
42. مصطفى بوغابة، من وحي ذكرى 20أوت55، أول نوفمبر العدد5، المنظمة الوطنية للمجاهدين،الجزائر،1973.

هـ- الرسائل الجامعية:

1. إكرام خماس، علاقة الولاية السادسة بالولاية الأولى سياسيا وعسكريا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر،قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي،2018-2019.
2. بركة لخضر،الولاية السادسة وعلاقتها بالولايات التاريخية الأخرى1956-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة.
3. بوضربة عمر،النشاط السياسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.
4. بوعريوة عبدالمالك، العلاقة بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، 2005-2006.
5. زويدي نهاد ودريسي سلمى، الأوضاع الاجتماعية والثقافية إبان الثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة 08 ماي 1954، ورقلة، 2019-2020.
6. سارة الباي، التموين خلال الثورة التحريرية 1956-1962، الولاية السادسة التاريخية أنموذجا، مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ معاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة،2015-2016.
7. عمري سوسن، العقيد محمد شعباني ودوره في الولاية السادسة وبعد الاستقلال 1954-1964، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمدخيضر-بسكرة، 2012-2013.

8. فاطنة خارف، الدور الوطني والعسكري للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة إبان الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2013- 2014.

9. لخميسي فريح، دور العقيد أحمد بن عبدالرزاق حمودة سي الحواس في الثورة التحريرية 1954-1959، رسالة ماجيستر في التاريخ المعاصر، الجزائر، 2008-2009.

10. محمد لحسن زغيدي، الثورة الجزائرية بين البعد الإفريقي والاستراتيجية العسكرية ومشروع السلم (1954-1956)، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2013.

11. ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادة جيش التحرير الوطني(سبتمبر1958مارس 1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010-2011.

12. -لويزة ماضوي والعالية بن رابح، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين إبان الثورة التحريرية 1954- 1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة، 2016-2017.

فهرس

الموضوعات

فهرس المحتويات

كلمة شكر وتقدير

مقدمة.....أ

مدخل: التطورات السياسية قبيل انعقاد مؤتمر الصومام.....1

الفصل الأول: مؤتمر الصومام20أوت 1956

المبحث الأول: ظروف تحضير وعقد مؤتمر الصومام20أوت1956.....34

المطلب الأول:ظروف انعقاد مؤتمر الصومام.....34

المطلب الثاني:التحضير لعقد مؤتمر الصومام.....37

المطلب الثالث: مكان انعقاد مؤتمر الصومام.....39

المطلب الرابع: عقد المؤتمر.....41

المطلب الخامس: شخصياته.....43

المطلب السادس: جدول أعمال المؤتمر.....43

المطلب السابع: أهم المحطات أو النقاط الساخنة.....44

المبحث الثاني: قرارات مؤتمر الصومام.....46

المطلب الأول: أهم القرارات التنظيمية لمؤتمر الصومام.....46

المبحث الثالث: ردود الفعل والانتقادات الموجهة له.....50

المطلب الأول: موقف بعض قادة الولايات من المؤتمر.....50

المطلب الثاني: ردود فعل الوفد الخارجي.....52

المطلب الثالث: ردود الفعل الفرنسي.....53

المبحث الرابع: نتائج المؤتمر.....56

الفصل الثاني: التطور التنظيمي للولاية السادسة تاريخيا 1954- 1962

المبحث الأول: الوضع العام لفرع الصحراء قبيل مؤتمر الصومام 1954-1956.....61

المطلب الثاني: الثورة في الجنوب الجزائري 1954- 1956.....63

المبحث الثاني: مراحل تطور تنظيم الولاية السادسة.....68

المطلب الأول: المرحلة الأولى 1954- 1956.....68

المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1957- 1962.....72
الفصل الثالث:أهم التحديات ووقائع الثورة بالولاية السادسة التاريخية
المبحث الأول: علاقة الولاية السادسة بالولايات الأخرى.....78
المطلب الأول: المرحلة الأولى 1956- 1957.....78
المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1958- 1959.....80
المطلب الثالث: تطور علاقة الولاية خلال المرحلة الثالثة 1960- 1962.....83
المبحث الثاني: أهم المعارك التي شهدتها الولاية السادسة.....87
المبحث الثالث: التصدي لحركة بلونيس.....89
المطلب الأول: التعريف ببلونيس وبداية حركته.....89
المطلب الثاني: حركة بلونيس.....90
المطلب الثالث: توجه الحركة للولاية السادسة.....91
المطلب الرابع: استراتجية جبهة وجيش التحرير في مواجهة حركة محمد بلونيس.....93
المبحث الرابع: القيادة في الولاية السادسة وبعض الصعوبات التي واجهتها 1959- 1962....95
المطلب الأول: مسألة فصل الصحراء.....97
المطلب الثاني: مواجهة مخطط فصل الصحراء من قادة الثورة.....99
المطلب الثالث: مظاهرات 5 جويلية 1961.....100
خاتمة.....101
الملاحق.....106
قائمة المصادر والمراجع.....114
فهرس الموضوعات.....127